فا:ه
م

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب شرح مختصر تلخیص ۱/۶ عربی

مصنف / مؤلف ملا سعد تفتازانی

خطی / چاپی نسخ ۱۸ سطری

سال چاپ یا تحریر ۱۲۲۸ - ق عدد اوراق ۱۵۷

جزء کتب معانی بیان شماره خصوصی

شماره عمومی ۱۱۵۸۹ شماره قبض

واقف حسن فرید محسنی تاریخ وقف شهریور/ ۵۴

طول ۲۰/۵ عرض ۱۴/۵ شماره صفحات

بسم الله

آزار بیمارم دیت یعنی نشود
کس همی گم نشود چرخ تو پیدا و خاموش علوت
در دوری من حسن زیادت

لقد عیانا نسیم السحری
بتو و تحتی وقت یا تری
ای بر سر کوی آن نشستم کنار
من سوختم از فراق و تو بیخبر
بجنبانیم

از زلف تو بلا زان روی چون نگار
الحق که گل از روی عجب دار
در ... کند ... ز ... کار
از زلف چون ... چون ...

۱۱۲۱ ۱۲۹۲

۱۳۱

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی
حسن فرید محسنی

۹۱

مختصر تلخيص

ط ال ب د ر ش ق ه ل ش ت
۹ ۱ ۲ ۲ ۴ ۲ ۳ ۱ ۵ ۲ ۳ ۳

مختصر التلخيص ۱۱۴۱

مختصر التلخيص

وقف کتابخانه استان قدس رضوی
حسن فرید محسنی

ع ب د ال ج ب ا ر
۷ ۲ ۱۴ ۳ ۲ ۳ ۱ ۲

۳۱۳

ان تعلق بزمان

هو الله تعالى

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی
حسن قریب محسنی

مختصر التلخيص

رب وفقني

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان في إيضاح المعاني ونور قلوبنا بلوامع التبيان من مطالع
المثاني ونصلي على نبيك محمد المؤيد دلائل إعجازه بأسرار البلاغة وعلى آله وأصحابه المحرزين
قصبات السبق في مضمار الفصاحة والبراعة وبعد فيقول الفقير إلى الله الغني مسعود بن
عمر المدعو بسعد التفتازاني هداه الله تعالى سواء الطريق وأذاقه حلاوة التحقيق
قد شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح وأغنيته بالإصباح عن المصباح وأودعته غرائب نكت
سمحت بها الأنظار ووشحته بلطائف فقر سبكتها يد الأفكار ثم رأيت الكثير من الفضلاء
والجم الغفير من الأذكياء يسألونني صرف الهمة نحو اختصاره والاقتصار على بيان معانيه وكشف
أستاره لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت هممهم عن استطلاع طوالع أنواره
وتقاعدت عزائمهم عن استكشاف خبيئات أسراره وأن المنتحلين قد قلبوا أحداق
الأخذ والانتهاب ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا
وأطوي دون مرامهم كشحا علما مني بأن مستحسن الطباع بأسرها ومقبول الأسماع عن
آخرها أمر لا يسعه مقدرة البشر وإنما هو شأن خالق القوى والقدر وأن هذا الفن قد نضب اليوم
ماؤه فصار جدالا بلا أثر وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر حتى طارت بقية آثار السلف
أدراج الرياح وسالت بأعناق مطايا تلك الأحاديث البطاح وأما الأخذ والانتهاب

فقد

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی
حسن فرید مجتبی

فامر يتاح له اللبيب فلا دخل من كاس الكرام نصيب فكيف نهره عن الانفال السائلون
ولمثل هذا فليعمل العاملون ثم اذا ذاتهم مد فغنى الاشتغال وغرامًا وظمأ عن هواجر
او امانا فانتصب لشرح الكتاب على وفق مقترحهم تابيا ولعنان العناية نحو اختصاصه لاوي
تاينا لجمود القريحة وقصر الباع وخمود الفطنة بصروف النكبات وتراخى البلدان والاقطار
وبنوا الاوطان عنى والاوطار حتى طفقت اجوب كل اغبر غائم الارجاء واحرر كل سطر
منه فى سطر من الغبراء يوما بحزوى ويوما بالعقيق وبالعذيب يوما ويوما بالخليصاء
ولما وفقت بعون الله تعالى للاتمام وقوضت عنه خيام بالاختتام بعدما كشفت
عن وجوه خرائده اللثام ووضعت كنوز فوائده على طرف الثمام فجاء بحمد الله تعالى
كابروق النواظر ومجلو اصداء الاذهان ويعشى البصائر ويغنى الباب اذناب البيان
ومن الله التوفيق والهداية وعليه التوكل فى البداية والنهاية وهو حسبى ونعم الوكيل
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد هو الثناء باللسان خاصة على قصد التعظيم سواء تعلق
بالنعمة او غيرها والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان باللسان
او بالجنان او بالاركان فمورد الحمد لا يكون الا اللسان ومتعلقه يكون النعمة وغيرها فالحمد اعم
من الشكر باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس لله هو اسم للذات
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والعدول الى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام
والثبات وتقديم الحمد باعتبار انه اهم الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه
صاحب الكشاف فى تقديم الفعل فى قوله اقرء باسم ربك على ما سيجئ وان
كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته على ما انعم اى على نعامه ولم يتعرض للنعم ايهاما لقصور

البيان عن الايضاح ولئلا يتوهم اختصاصه بشئ دون شيئ وعلم من عطف الخاص على العام
رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على فضيلة نعمة البيان من البيان بيان لقوله ما لم نعلم
قدم عليه رعاية للسجع والبيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير والصلوة على سيدنا
محمد خير من نطق بالصواب وافضل من اوتي الحكمة هي علم الشرائع وكل كلام وافق
الحق وترك فاعل الايتاء لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى وفصل الخطاب اى الخطاب
المفصول الذى يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او الخطاب الفاصل بين الحق
والباطل وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف واولى الخطر الاطهار
جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد **امّا بعد** هو من
الظروف المبنية بالضم المنقطعة عن الاضافة اى بعد الحمد والصلوة والعامل فيه اما
لنيابتها عن الفعل والاصل مهما يكن من شيئ بعد الحمد والصلوة ومهما ههنا مبتدأ
والاسمية لازمة للمبتدأ ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت اما معنى الابتداء
والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم مقام الملزوم وابقاء لاثره في الجملة فلما
هو ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى كان علم البلاغة
هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو علم البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا
اى بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم كالنحو والصرف واللغة يعرف دقائق
العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا ويكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن
استارها اى به يعرف ان القرآن معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق
والاسرار الخارجة عن طوق البشر وهذا وسيلة الى تصديق النبي ع وهو وسيلة

البين م

الى الفوز

من باده‌ای جوز رم میارید عرض ... میارید

الى الفوز بجميع السعادات فيكون من اجل العلوم قدرا لكون معلومه وغايته من اجل

المعلومات والغايات وتشبيه وجوه الاعجاز بالاشياء المحتجبة بحيث لا ستا ا

بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه

الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية و

ذكر الاستار ترشيح ونظم القران تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات

على حسب ما تقتضيه العقل لا توالیها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق وكان

القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة ابو يعقوب يوسف السكاكي

اعظم ما صنف فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما انفع

نفعا تميز من اعظم لكونه اي القسم الثالث احسنها اي احسن الكتب المشهورة

ترتيبا وهو وضع كل شيء في مرتبته ولكونه اتمها تحريرا هو تهذيب الكلام واكثرها

اي اكثر الكتب المشهورة للاصول هو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول

المصدر لا يتقدم عليه والحق جواز ذلك في الظروف لانها مما يكفيه رائحة من الفعل

ولكن كان اي القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه

والتطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق ان شاء الله بينهما

في بحث الاطناب والتعقيد وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة قابلا

خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا اي محتاجا الى الايضاح

لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الفت جواب لما مختصرا يتضمن ما فيه

اي في القسم الثالث من القواعد جمع القاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياتها

سراج الملة والدين خ

ليعرف منه كقولنا كل حكم مع منكر يجب تاكيده ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة
وهي الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد والشواهد وهي الجزئيات المذكورة
لاثبات القواعد فهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا اي اجتهادا
وقد استعمل الالو ههنا متعديا الى المفعولين وحذف المفعول الاول والمعنى لم امنعك
جهدا في تحقيقه اي المختصر وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا
اي اخذا من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل
او المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ اي تركت
المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه
والضماير للمختصر وفي وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل الماخذ تعريض بانه لا تطويل
فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من
القواعد وغيرها فوايد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على تلك
القواعد وزوايد لم اظفر اي لم افز في كلام احد بالتصريح بها اي بتلك الزوايد
ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان
لم يقصدوها وسميته تلخيص المفتاح ليطابق اسمه معناه وانا اسأل الله
قدم المسند اليه قصدا الى جعل الواو للحال من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا
المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك اي النفع
وهو حسبي اي محسبي وكافي ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف
واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح

وعنه

٢ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي
فهو الفن الثاني والا فهو الفن الثالث وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم كما بين ان شاء الله
ولما انجر كلامه في آخر هذه المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة ناسب ذكرها بطريق
التعريف العهدي بخلاف المقدمة فانه لا مقتضى لايرادها بلفظ المعرفة في هذا المقام
والاختلاف في ان تنوينها للتعظيم او التقليل مما لا ينبغي ان يقع بين المحصلين والمقدمة
ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما
يتوقف عليه الشروع في مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط
له بها وانتفاع بها فيه وهي ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة
في علمي المعاني والبيان وما يلائم ذلك ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك والفرق بين
مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما يخفى على كثير من الناس الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن
الابانة والظهور يوصف بها المفرد مثل كلمة فصيحة والكلام مثل كلام فصيح وقصيدة
فصيحة قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الاسنادي وغيره فانه قد يكون بيت من
القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع انه يتصف بالفصاحة وفيه نظر لانه
انما يصح ذلك لو اطلقوا على مثل هذا المركب انه كلام فصيح ولم ينقل ذلك عنهم واتصافه
بالفصاحة يجوز ان يكون باعتبار فصاحة المفردات على ان الحق انه داخل في المفرد لانه يقال
على ما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة على انه اريد به المعنى الاخير اعني ما ليس
بكلام والمتكلم ايضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي
تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران فقط اى الكلام والمتكلم دون المفرد

٢ [illegible]
[illegible]
[illegible]
المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد
فهذا الفن الاول والا فالثاني فالتعقيد الاول ان كان
الغرض منه الاحتراز عن الخطأ

اذ لم يسمع كلمة بليغة والتعليل بان البلاغة انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي
لا تتحقق في المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم وانما قسم كلا من الفصاحة
والبلاغة اولا لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة في امر يعمها في تعريف واحد وهذا
كما قسم ابن الحاجب المستثنى الى متصل ومنقطع ثم عرف كلا منهما على حدة فالفصاحة في المفرد
قدم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة
في تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها خلوصه
اي خلوص المفرد من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط
من استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح فالتنافر وصف
في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو مستشزرات في قول امرئ
القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع مستشزرات اي مرتفعات
او مرفوعات يقال استشزره اي رفعه واستشزر اي ارتفع الى العلى تضل العقاص
في مثنى ومرسل تضل اي تغيب العقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر
والمثنى المفتول يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى
عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة الشعر والضابطة
ههنا ان كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من
قرب المخارج او بعدها او غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر وزعم بعضهم
ان منشأ الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة
الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي المجهورة ولو قال

مستشزر

مستشزر لزوال ذلك الثقل وفيه نظر لان الراء المهملة ايضا من المجهورة وقيل ان قرب
المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحة وان في قوله تع الم اعهد ثقلا قريبا من حد
التنافر فيخل بفصاحة بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة
لا يخرج عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن ان يكون عربيا وفيه
نظر لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين الطويل والقصير
على ان هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد
ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة لجر اشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما يؤدي
الى نسبة الجهل والعجز الى الله تع عن ذلك علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية
غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا
اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف
السريجي في الدقة والاستواء وسريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج
في البريق واللمعان فان قلت لم لم يجعلوا اسم نحو ان سرج الله وجهه اي بهجه وحسنه
قلت هو ايضا من هذا القبيل لاحتمال ان يكون مستحدثا مولدا ليس او يكون من باب الغرابة ايضا
او مأخوذة من السراج على ما صرح به الامام المرزوقي رحمه الله تع حيث قال السريجي
منسوب الى السراج ويجوز ان يكون وصفه بذلك لكثرة مائه ورونقه حتى كان فيه سراجا
ومنه قيل سرج الله امرك اي حسنه ونوره والمخالفة ان يكون الكلمة على خلاف قانون
مفردات الالفاظ الموضوعة اعني على خلاف ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام
في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل فنحو آل وماء وابى يابى وعور يعور ...

او نزّلت عن الموانع كان قبل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يكون
اللفظ بحيث الجرشى يمجها السمع ويتبرأ عن استماعها نحو الجرشى في قول ابي الطيب مبارك
الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اى النفس شريف النسب والاغر من الخيل الابيض الجبهة
ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لان الكراهة في السمع انما هي من جهة الغرابة المفسرة
بالوحشية نحو تكاكاتم وافرنقعوا ونحو ذلك وقيل لان الكراهة في السمع وعدمها يرجعان
الى طيب النغم وعدم الطيب لا الى نفس اللفظ وفيه نظر للقطع باستكراه الجرشى دون النفس
مع قطع النظر عن النغم والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات
والتعقيد مع فصاحتها هو حال من الضمير في خلوصه واحترز به عن مثل زيد اجلل وشعره
مستشزر وانفه مسرج وقيل هو حال من الكلمات ولو ذكره بجنبها لسلم من الفصل
بين الحال وذيها باجنبي وفيه نظر لانه حينئذ يكون قيدا للتنافر لا للخلوص ويلزم منه ان
يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحا لانه يصدق عليه انه خالص عن
تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف الكلام على خلاف القانون
النحوي المشهور بين الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما نحو ضرب غلامه زيدا
والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحة نحو وليس قرب
قبر حرب قبر هو اسم رجل وصدر البيت وقبر حرب بمكان قفر اى خال عن الماء والكلأ
ذكر في عجائب المخلوقات ان من الجن نوعا يقال له الهاتف فصاح واحد منهم على حرب
ابن امية فمات فقال ذلك الجنى هذا البيت وقوله كريم متى امدحه امدحه والورى
معي واذا ما لمته لمته وحدي والواو في والورى للحال وهو مبتدأ خبره قوله معي وانما

مثل

مثل المثالين لان الاول متناه في الثقل والثاني دونه لان منشأ الثقل في الاول
نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وهو في تكرير امدحه دون مجرد
الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه في التنزيل نحو فسبحه فلا يصح القول بان مثل هذا الثقل
مخل بالفصاحة ذكر الصاحب اسمعيل بن عباد انه انشد هذه القصيدة بحضرة الاستاد
ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له الاستاد هل تعرف فيه شيئا من الهجنة
قال نعم مقابلة المدح باللوم وانما يقابل بالذم او الهجاء فقال له الاستاد غير
هذا اريد فقال لا ادري غير ذلك فقال الاستاد هذا التركيب التكرير في
امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال
نافر كل التنافر فاثنى عليه الصاحب والتعقيد اي كون الكلام معقدا ان
لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع اما في النظم بسبب تقديم او تاخير
او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد كقول الفرزدق في مدح خال
هشام ابن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام ابن اسمعيل المخزومي وما مثله
في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه
اي احد يشبهه في الفضايل الا مملكا اي رجلا اعطي الملك يعني هشاما ابو امه
اي ابو ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح اي لا يماثله احد الا ابن اخته
وهو هشام ففيه فصل المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي
وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي وفصل كثير بين البدل وهو حي
والمبدل منه وهو مثله فقوله مثله اسم ما وفي الناس خبره والا مملكا منصوب لتقدمه

من فراق یار میخواهم که وصلم آرزوست — وصال صحبت یاران دوا میخواهم
زانکه هرگز بر مراد من فلک دوری نکرد — ازان سبب که خلاف مراد می بینم

على المستثنى منه قيل ذكر ضعف التاليف يغني عن ذكر التعقيد اللفظي وفيه نظر لجواز
ان يحصل التعقيد باجتماع عدة امور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل واحد
منها جاريا على قانون النحو وبهذا يظهر فساد ما قيل انه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت
الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه بل لا وجه له لان ذلك جائز باتفاق النحاة
اذ لا يخفى انه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف واما في الانتقال
عطف على قوله اما في النظم اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع في انتقال الذهن
من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك بسبب ايراد اللوازم البعيدة
المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الاخر وهو عباس بن
الاحنف ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق سأطلب بعد الدار عنكم
لتقربوا وتسكب بالرفع وهو الصحيح وبالنصب سهو عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب
الدموع كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكابة والحزن واصاب لكنه اخطا في جعل
جمود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقي من الفرح والسرور فان الانتقال من جمود العين
الى بخلها بالدموع حال ارادة البكا وهي حالة الحزن لا الى ما قصده من السرور الحاصل
بالملاقاة ومعنى البيت اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة
الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني
لا تسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج والى هذا
اشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز وللقوم ههنا كلام فاسد اوردناه في الشرح
قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وتتابع الاضافات كقوله

وتسعد

الغمرة ما يغمر ... من

وتسعدني في غمرة بعد غمرة سبوح اي فرس حسن الجري لا تتعب راكبها كانها
مجرى الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد عليها متعلق بشواهد فعل
اعني لها يعني ان لها من نفسها علامات دالة على نجابتها قبل التكرار وذكر الشيء مرة
بعد اخرى ولا يخفى انه لا يحصل كثرته بذكره ثالثا وفيه نظر لان المراد بالكثرة ههنا
ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا وتتابع الاضافات مثل قوله حمامة
جرعى حومة الجندل اسجعي فانت بمرأى من سعاد ومسمع وفيه اضافة حمامة الى جرعى
وجرعى الى حومة وحومة الى الجندل والجرعا تانيث الاجرع قصرها للضرورة وهي ارض ذات
رمل لا تنبت شيئا والحومة معظم الشيء والجندل ارض ذات حجارة والسجع هدير
الحمام ونحوه وقوله فانت بمرأى من سعاد اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك
يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله ... كذا في الصحاح فظهر
ما قيل ان معناه انت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها وانما ذلك لما يتعهد
العقل والنقل وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه
على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد وقع
في التنزيل مثل داب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده زكريا ونفس وما سواها فالهمها
فجورها وتقويها والفصاحة في المتكلم ملكة راسخة في النفس والكيفية عرض لا يتوقف تعقله
على تعقل الغير ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا فخرج بالقيد الاول
الاعراض النسبية مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك وبقولنا لا يقتضي
القسمة الكميات وبقولنا واللاقسمة النقطة والوحدة وقولنا اوليا ليدخل مثل العلم

بالمعاني وما المقتضية لقسمة لولا لانقسم فقوله ملكة اشعار بانه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح
لا يسمى فصيحا بالاصطلاح ما لم يكن راسخا فيه وقوله يقتدر بها عن التعبير عن المقصود
دون ان يقول يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا اذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير او لم
يوجد وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب اما المركب فظاهر واما المفرد فكما تقول عند التعداد
دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال
مع فصاحته اى فصاحة الكلام والحال هو الامر الداعى الى التكلم على وجه مخصوص اى الى ان يعتبر
مع الكلام الذى يؤدى به اصل المراد خصوصية ما هو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا
للحكم حال يقتضى تاكيد الحكم والتاكيد مقتضى الحال وقولك له ان زيدا في الدار مؤكدا
بان كلام مطابق لمقتضى الحال وتحقيق ذلك انه من جزئيات ذلك الكلام الذى يقتضيه الحال
فان الانكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا وهذا مطابق له بمعنى انه صادق عليه على عكس ما
بين ان المطابق الجزئى للكلى ان صدق هذا الكلام فارجع الى ما ذكرناه في الشرح
في تعريف علم المعانى وهو اى مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان
الاعتبار اللائق بهذا المقام يغاير الاعتبار اللائق بذلك المقام وهذا عين تفاوت
مقتضيات الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام انما هو بحسب الاعتبار وهو انه يتوهم
في الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه والمقام كونه محلا له وفي هذا الكلام اشارة
اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق مقتضى الحال فمقام كل من التنكير والاطلاق
والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اى خلاف كل منها يعنى ان المقام الذى يناسبه تنكير مقام صح
المسند اليه او المسند يباين المقام الذى يناسبه التعريف ومقام الاطلاق في الحكم

او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او
تابع او شرط او مفعول او ما يشبه ذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند او
متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه فقوله خلافه
شامل لما ذكرناه وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل تنبيها
على عظم شان هذا الباب وانما لم يقل مقام خلافه لانه اخصر واظهر لان خلاف
الفصل انما هو الوصل وللتنبيه على عظم الشان فصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام
خلافه اي الاطناب والمساواة وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام
الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني
الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى
مصاحبة لها مقام ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة في اصل المعنى مثلا
الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا لكل من
ادوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس وارتفاع شان
الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار
المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع خواص تراكيب
البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واراد بالكلام الكلام
الفصيح وبالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لحصوله بالمحسنات
البديعية فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام يعني اذا علم ان
ليس ارتفاع شان الكلام الفصيح في الحسن الذاتي الا بمطابقته للاعتبار المناسب

الكلام
على ما يقتضيه افادة المقصود ومعلوم انه انما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة عن مطابقة
الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم ان المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والا لما صدق
انه لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا يرتفع الا بالمطابقة لمقتضى الحال فليتامل
فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ يعني انه يقال كلام بليغ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار صفة مه
افادته المعنى اي الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لان البلاغة
كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فظاهر ان اعتبار المطابقة وعدمها انما يكون
باعتبار المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة والكلم المجردة
وكثيرا ما نصب على الظرف لانه من صفات الاحيان وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل
فيه قوله يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة فحيث يقال ان اعجاز
القران من جهة كونه في اعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى ولها اي لبلاغة الكلام
طرفان اعلى وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن
طوق البشر ويعجزهم عن معارضته وما يقرب منه عطف على قوله هو والضمير في منه عائد
الى الاعلى يعني ان الاعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز هذا هو الموافق لما في المفتاح
وزعم بعضهم انه عطف على حد الاعجاز والضمير عائد اليه يعني ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز
وما يقرب من حد الاعجاز وفيه نظر لان القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الاعلى
وقد اوضحنا ذلك في الشرح واسفل وهو ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة
هي ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات
التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد

وبينهما

وبينهما اى بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات
ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اى بلاغة الكلام
وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا وفى قوله تتبعها اشارة
الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضى خارج عن حد البلاغة والى ان هذه الوجوه
انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم
لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة من الصفات والبلاغة فى المتكلم ملكة
يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم مما تقدم ان كل بليغ كلاما كان او متكلما على
استعمال المشترك فى معنييه او على تاويل كل واحد يطلق عليه لفظ البليغ فصيح لان الفصاحة
ماخوذة فى تعريف البلاغة مطلقا ولا عكس بالمعنى اللغوى اى ليس كل فصيح بليغا لجواز ان يكون كلام فصيح غير مطابق
لمقتضى وكذا يجوز ان يكون لاحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح
من غير مطابقته لمقتضى الحال وعلم ايضا ان البلاغة فى الكلام مرجعها اى ما يجب ان
يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود الى الغنى الى الاحتراز عن الخطا فى تادية المعنى المراد
والا لربما ادى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح فلا يكون
بليغا لوجوب وجود الفصاحة فى البلاغة ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة
من غيرها لتوقفها عليها والثانى اى تمييز الفصيح عن غيره منه اى بعضه ما يبين
اى يوضح فى علم متن اللغة كالغرابة وانما قال متن اللغة اى معرفة اوضاع المفردات
لان اللغة اعم من ذلك لانه يطلق على ساير اقسام العربية يعنى به يعرف تمييز السالم من
الغرابة من غيره بمعنى ان من تتبع الكلام الكتب المتداولة واحاط بمعانى المفردات

المأنوسة الاستعمال علم أن ما عداهما مما يفتقر إلى تنقير أو تخريج المعنى فهو غير سالم من
الغرابة فبهذا تبين فساد ما قيل إنه يبين في علم متن اللغة أن بعض الألفاظ يحتاج في معرفته
إلى أن يبحث عنه في الكتب المبسوطة في اللغة أو في علم التصريف كمخالفة القياس إذ به
يعرف أن نحو الأجلل مخالف للقياس دون الأجل أو في علم النحو كضعف التأليف والتعقيد اللفظي ان صح
أو يدرك بالحس كالتنافر إذ به يعرف أن مستشزر متنافر دون مرتفع وكذا تنافر
الكلمات وهو أي ما يبين في العلوم المذكورة أو يدرك بالحس لغير ما يئول إليه ومن زعم أنه
عا بين ... به ظاهر ما عدا التعقيد المعنوي إذ لا يعرف بتلك
العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي من غيره فعلم أن مرجع البلاغة
بعضها مبين في العلوم المذكورة وبعضها مدرك بالحس وبقي الاحتراز عن الخطأ
في تأدية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوي فمست الحاجة إلى علمين مفيدين
لذلك فوضعوا لهما علم المعاني وعلم البيان وإليه أشار بقوله وما يحترز به عن
الأول أي عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وما يحترز به علم المعاني وما يحترز به
عن التعقيد المعنوي علم البيان وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص
لهما بالبلاغة وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة توابع
البلاغة إلى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع وإليه أشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين
للكلام علم البديع ولما كان هذا المختصر في البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في
ثلاثة فنون وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الأول علم المعاني والأخيرين
يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة الفن الأول

علم المعاني

علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال
وهو مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء اخر وهو ايراد المعنى الواحد بطرق
مختلفة وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويجوز ان يريد به نفس الاصول
والقواعد المعلومة ولاستعمالهم المعرفة في الجزئيات قال يعرف به احوال اللفظ العربي
اي هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة
بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم وقوله التي بها يطابق اللفظ
مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة مثل الاعلال والادغام
والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية
من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال والمراد انه
علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور انه
ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتنكير والتقديم والتاخير
وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان اذ ليس البحث فيه عن احوال اللفظ من
هذه الحيثية والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير والاثبات
والحذف وغير ذلك ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلي المتكيف بكيفية
مخصوصة على ما اشير اليه في المفتاح وصرح به في شرحه لا نفس الكيفيات من التقديم
والتاخير والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره والا لما صح القول
بانها احوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لانها عين مقتضى الحال وقد حققنا ذلك
في الشرح واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان التاكيد وترك

هو المولى

من الاعتبارات الراجعة الى نفس الجملة وتخصيص الالفاظ بالعربية مجرد اصطلاح
الصناعة انما وضعت لذلك وانحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار
الكل في الاجزاء لا الكلي في الجزئيات احوال الاسناد الخبري واحوال المسند اليه و
احوال المسند ومتعلقات الفعل والقصر والانشاء والفصل والوصل والايجاز والاطناب
والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة
تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وهو تعلق احد الشيئين بالآخر بحيث يصح السكوت
عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات وتفسيرها بايقاع المحكوم به
على المحكوم عليه او سلبه عنه خطأ في هذا المقام لانه لا يشتمل على النسبة في الكلام
الانشائي فلا يصح التقسيم فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة
اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق
تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان
يكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية
او بالعكس فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء
وتحقيق ذلك ان الكلام اما ان يكون لنسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ
موجدا لها من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو
الانشاء او يكون لنسبته بحيث يقصد ان لها نسبة خارجية مطابقة او لا تطابقه
وهو الخبر لان النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لا بد ان يكون بين الشيئين
ومع قطع النظر عن الذهن لا بد ان يكون بين هذين الشيئين في الواقع نسبة ثبوتية

بان يكون

او سلبية بان لا يكون هذا ذاك صح

بان يكون هذا ذاك الا ترى انك اذا قلت زيد قائم فان القيام حاصل لزيد قطعا
سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية او ليست منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية
والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان
فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول وما اشبه ذلك ولا وجه لتخصيص
هذا الكلام بالخبر وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة
قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل
المراد لفائدة احترز به عن التطويل على انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ
او غير زائد عليه هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل
والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند مثل
التاكيد والتقديم والتاخير وغير ذلك فالواجب في هذا المقام بيان سبب افرادها
وجعلها ابوابا برأسها وقد لخصنا ذلك في الشرح تنبيه على تفسير الصدق والكذب
الذي قد سبق اشارة ما اليه في قوله تطابقه او لا تطابقه اختلف القائلون
بانحصار الخبر في الصدق والكذب على تفسيرهما فقيل صدق الخبر مطابقته اي مطابقة
حكمه للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه اي كذب الخبر
عدمها اي عدم مطابقته للواقع يعني ان الشيئين اللذين اوقع بينهما نسبة في
الخبر لا بد وان يكون بينهما نسبة في الواقع اي مع قطع النظر عما في الذهن وعما يدل
عليه الكلام فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج بان
يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها بان يكون احديهما ثبوتية والاخرى سلبية

التنبيه التوقيف على معنى الذي تضمنه الكلام السابق مع خفائه حتى لو لم ينبه عليه لم يعلم الا الاولياء ١٢
قيل التنبيه عبارة عن البحث الذي يدل عليه الكلام السابق بطريق الاجمال بحيث لو لم يذكر يعلم ... في الابحاث اللاحقة ١٢

كذب وقيل صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطا غير مطابق
للواقع وكذب الخبر عدمها اى عدم المطابقه لاعتقاد المخبر ولو كان خطا فقول القائل
السما تحتنا معتقدا ذلك كذب والمراد بالاعتقاد الحكم الذهنى الجازم او الراجح
فيعم العلم والظن وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الواسطة
ولا يتحقق الانحصار اللهم الا ان يقال انه كاذب لانه اذا انتفى الاعتقاد صدق عدم
مطابقة الاعتقاد والكلام فى ان المشكوك خبر او ليس بخبر مذكور فى الشرح
فليطالع ثمة بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله
والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين
فى قولهم انك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم وان كان مطابقا للواقع
ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون فى الشهادة وفى ادعائهم المواطاة
فالتكذيب راجع الى الشهادة باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع
وهو ان الشهادة من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة
الاسميه او المعنى انهم لكاذبون فى تسميتها اى فى تسمية هذا الاخبار
شهادة لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد فقوله تسميتها مصدر
مضاف الى المفعول الثانى والاول محذوف او المعنى انهم لكاذبون فى المشهود به
اعنى قولهم انك لرسول الله لكن لا فى الواقع بل فى زعمهم الفاسد واعتقادهم
الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان
صادقا فى نفس الامر فكانه قيل انهم يزعمون انهم لكاذبون فى هذا الخبر الصادق

صدق وقولنا السما
فوقنا غير معتقد م

وح

وح ٥ بكون الكذب لا بمعنى عدم المطابقه للواقع فليتامل لئلا يتوهم ان هذا
اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين الى الاعتقاد والجاحظ انكر انحصار الخبر
في الصدق والكذب واثبت الواسطة وزعم ان صدق الخبر مطابقته للواقع مع
الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها اى عدم مطابقته للواقع معه اى مع
الاعتقاد انه غير مطابق وغيرهما اى غير هذين القسمين وهي اربعة اعني المطابقة للواقع
مع اعتقاد عدم المطابقه او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة للواقع مع
اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد اصلا ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق
والكذب بتفسيره اخص منه بالتفسيرين السابقين لانه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع
والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعا بناء على ان اعتقاد المطابقة
يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ واعتقاد عدم
المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وقد اقتصر في التفسيرين السابقين
على احدهما بدليل افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي
بالحشر والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد
في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني
اى الاخبار حال الجنة لان قوله ام به جنة على ما سبق اليه الوهم غير الكذب
لانه قسيمه اى لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء
يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اى لان الكفار لم يعتقدوا صدقه
فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی

عدم صدقه لكان اظهر فمرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصادق وغير الكاذب وهم عقلاء
من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب
حتى يكون هذا منه بزعمهم وعلى هذا لا يتوجه ما قيل انه لا يلزم من عدم اعتقادهم
في الصدق عدم الصدق بل على عدم ارادة الصدق فليتامل ورد هذا الاستدلال بان
المعنى اى معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اى عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون
لا افتراء له لان الكذب عن عمد ولا عمد فيكون هذا حصر الخبر الكاذب بزعمهم في
نوعيه اعنى الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد احوال الاسناد الخبري وهو
ضم كلمة او ما يجري مجراها الى اخرى بحيث يفيد بان الحكم مفهوم احدهما ثابت
لمفهوم الاخرى او منفي عنه وانما قدم بحث الخبر لعظم شانه وكثرة مباحثه
ثم قدم احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين
لان البحث في علم المعاني انما هو عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه او مسندا
وهذا انما يتحقق بعد تحقق الاسناد والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين
ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اى من يكون بصدد الاخبار والاعلام
والا فالجملة الخبرية كثيرا ما تورد لاغراض اخر غير افادة الحكم ولازمه مثل التحسر والتحزن
في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى وما اشبه ذلك بخبره متعلق
بقصد افادة المخاطب خبر اما الحكم مفعول للافادة او كونه اى كون المخبر عالما به
اى بالحكم والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة او لا وقوعها وكونه مقصودا للمخبر بخبره
لا يستلزم تحققه في الواقع هذا مراد من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او

لانه لم يجعله دليلا على عدم الصدق صح

للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء صح

اشقاه

او انتفائه ولا يخفى ان مدلول قولنا زيد قائم ومفهومه ان القيام ثابت
لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلى لا مدلول ولا مفهوم لفظى فليفهم ويسمى الاول اى كون الحكم
الذى يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثانى اى كون المخبر عالما به لازمها اى
لازم فائدة الخبر لانه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به وليس كلما افاد انه عالم به افاد نفس
الحكم لجواز ان يكون الحكم معلوما قبل الاخبار كما فى قولنا لمن حفظ
التورية قد حفظت التورية وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شأنه
ان يقصد بالخبر ويستفاد منه والمراد بكونه عالما بالحكم حصول صورة الحكم فى ذهنه
وههنا ابحاث شريفة سمحنا بها فى الشرح وقد ينزل المخاطب العالم بهما اى بفائدة
الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين لعدم
جريه على موجب العلم فان من لا يجرى على مقتضى علمه هو والجاهل سواء كما تقول
للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة وتنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به
لاعتبارات خطابية كثير فى الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتريه ما له فى الآخرة
من خلاق لبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون بل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه
كثير منه قوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى فينبغى لهذا ان كان المخبر بخبره
افادة المخاطب فينبغى ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو
فان كان المخاطب خالى الذهن عن الحكم بأحد طرفيه والتردد فيه اى لا يكون عالما
بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا فى ان النسبة هل هى واقعة ام لا وبهذا
تبين فساد ما قيل ان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجة الى ذكره

بل التحقيق ان الحكم والتردد فيه متنافيان استغنى عن لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات
الحكم ليتمكن الحكم في الذهن حيث وجده خاليا وان كان المخاطب مترددا فيه اي
في الحكم طالبا له بان حضر في ذهنه طرفا الحكم وتحير في ان الحكم بينهما وقوع النسبة او
لاوقوعها حسن تقويته اي تقوية الحكم بمؤكد ليزيل ذلك المؤكد تردده ويتمكن الحكم
لكن المذكور في دلائل الاعجاز انه انما يحسن التاكيد اذا كان للمخاطب ظن في خلاف
حكمك وان كان المخاطب منكرا للحكم وجب توكيده اي توكيد الحكم بحسب الانكار
اي بقدره قوة وضعفا يعني يجب زيادة التاكيد بحسب زيادة الانكار ازالة له كما قال الله تعالى
حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان
واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام
واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما
انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وقوله اذ كذبوا مبني على ان تكذيب الاثنين
تكذيب للثلاثة والا فالمكذب اولا اثنان ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني
طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة
وهو الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد
بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان
معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة اخراج الكلام
على خلاف مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى
الظاهر وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر فيجعل

غير السائل

غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اى الى غير السائل ما يلوح اى ما يشير له اى لغير السائل
بالخبر فيستشرف غير السائل له اى للخبر يعنى ينظر اليه من استشرف الشئ اذا رفع رأسه
ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف الطالب المتردد
نحو ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا اى لا تدعنى يا نوح فى شان قومك واستدفاع
العذاب عنهم بشفاعتك فهذا الكلام يلوح بالخبر تلويحا ما ويشعر بانه قد حق عليهم العذاب
فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب فى انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق
ام لا فقيل انهم مغرقون مؤكدا بان اى محكوم عليهم بالاغراق ويجعل غير المنكر
كالمنكر اذا لاح اى ظهر عليه اى على غير المنكر شئ من امارات الانكار نحو جاء
شقيق اسم رجل عارضا رمحه اى واضعا الرمح على العرض من غير التفات ان بنى عمك فيهم
رماح لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه
يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب
خطاب التفات بقوله ان بنى عمك فيهم رماح مؤكدا بان وفى البيت على ما اشار
اليه الامام المرزوقى تهكم واستهزاء فكانه يرميه عن الضعف والجبن بحيث
لو علم ان فيهم رماحا لما التفت لكفاح ولم تقو يده على حمل الرماح على طريقة
قوله فقلت لمحرز لما التقينا تنكب لا يقطرك الزحام يرميه بانه لم يباشر الشدائد
ولم يدفع الى مضائق المجامع كانه يخاف عليه ان يدوس بالقوائم كما يخاف على الصبيان
والنساء لقلة غنائه وضعف بأسه ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اى مع المنكر
ما ان تامله اى شئ من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشئ ارتدع

بالاغراق

من غير الالتفات

القول الثانى اى عزل ... بين ... عن ...

عن انكاره ومعنى كونه معه ان يكون معلوما للمشاهد اعنده كما تقول المنكر الاسلام

الاسلام حق من غير تاكيد لان مع ذلك المنكر دلائل الزائلة على حقية الاسلام

وقيل معنى كونه معه ان يكون موجودا فى نفس الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده لا يكفى

فى الانداع ما لم يكن حاصلا عنده وقيل معنى ما ان تامل شيئ من العقل وفيه نظر

لان المناسب ح ان يقال ان تامل بدلالة او بتامل الفعل بل يتامل بمعونه يذهب فيه

ظاهر هذا الكلام انه شامل مثال الجعل منكر الحكم كغيره وترك التاكيد لذلك بيانه

ان لا ريب فيه ان اريد انه ليس بمظنة الريب ولا يخفى ينبغى ان يرتاب فيه وهذا حكم

ما ينكر كثير من المخاطبين لكن نزل انكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل

الدالة على انه مما ينبغى ان يرتاب فيه والاحسن ان يقال انه نظير لتنزيل وجود الشيئ

منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه لذلك تعويلا

على ما يزيله حتى صح نفى الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك

حتى صح ترك التاكيد وهكذا اى مثل اعتبارات الاثبات اعتبارات النفى من

التجريد عن المؤكدات فى الابتدائى وتقويته بمؤكد استحسانا فى الطلبى ووجوب

التاكيد بحسب الانكار فى الانكارى فتقول للخالى الذهن ما زيد قائما وليس زيد قائما

وللطالب ما زيد بقائم وللمنكر والله ما زيد بقائم وعلى هذا القياس ثم الاسناد

مطلقا سواء كان انشائيا او اخباريا منه حقيقة عقلية ولم يقل اما حقيقة واما

مجاز لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم والانسان

حيوان وجعل الحقيقة والمجاز صفة الاسناد دون الكلام لان اتصاف الكلام

بها

بما انما هو باعتبار الاسناد واورد هما فى علم المعانى وهى اى الحقيقة العقلية
اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والظرف الى ما اى الى شئ هو اى الفعل او معناه له اى لذلك الشئ
كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول فيما بنى له نحو ضرب زيد عمرو فان الضا سية
لزيد والمضروبية لعمرو عند المتكلم متعلق بقوله له وبها دخل فيه ما يطابق الاعتقاد
دون الواقع فى الظاهر وهو ايضا متعلق بقوله له وبه يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد
والمعنى اسناد الفعل او معناه الى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله
وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له فى اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه
قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مسندا عنه باختيار كضرب
او لا يكون كمرض ومات فاقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف اربعة
الاول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا كقول المؤمن انبت الله البقل والثانى
ما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل والثالث ما يطابق
الواقع فقط كقول المعتزلى لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله الافعال
كلها وهذا المثال متروك فى المتن والرابع ما لا يطابق الواقع والاعتقاد نحو قولك
جاء زيد وانت اى والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب اذ لو علمه
المخاطب ايضا كما يعلم المتكلم لا يتعين كونه حقيقة لجواز ان يكون المتكلم قد جعل
علم السامع بانه لم يجئ قرينة على انه لم يرد ظاهره فلا يكون الاسناد الى ما
هو له عند المتكلم فى الظاهر ومنه اى من الاسناد مجاز عقلى ويسمى مجازا حكميا

ومجاز اى الاثبات والاسناد مجاز وهو اسناده اى اسناد الفعل او معناه الى
ملابس له غير ما هو له اى غير الملابس الذى ذلك الفعل او معناه
مبنى له يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول فى المبنى للمفعول سواء كان ذلك
الغير غيرا فى الواقع او عند المتكلم فى الظاهر وبهذا سقط ما قيل انه ان اراد به ما هو له
عند المتكلم فى الظاهر فلا حاجة الى قوله بتاول وهو ظاهر وان اراد غير ما هو له فى الواقع
خرج عنه مثل قول الجاهل انبت الله البقل مجازا عقليا باعتبار الاسناد الى السبب
بتاول متعلق باسناده ومعنى التاول ان تطلب ما يؤل اليه من الحقيقة او الموضع
الذى يؤل اليه من العقل وحاصله ان تنصب قرينة صارفة عن ان يكون الاسناد
الى ما هو له وهذا اشارة الى تفصيل وتحقيق للتعريف وله اى للفعل ملابسات
شتى اى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر
والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل
لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل او الى المفعول اذا كان
مبنيا للمفعول به حقيقة كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اى غير الفاعل والمفعول به
يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول به فى المبنى للمفعول للملابسة يعنى لاجل ان ذلك
الغير يشابه ما هو له فى ملابسة الفعل مجاز كقولهم فى عيشة راضية فيما بنى للفاعل
واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم فى عكسه اعنى فيما بنى للمفعول
واسند الى الفاعل لان السيل هو الذى يفعم اى يملأ من افعمت الاناء اى ملأته
وشعر شاعر فى المصدر والاولى التمثيل بنحو جد جده لان الشعر ههنا بمعنى المفعول

ونهاره

فان الشخص صائم في النهار ونهر جار في المكان والمجاز في النهر

وبني الامير المدينة في السبب وينبغي ان يعلم ان المجاز العقلي يجري في النسبة الغير الاسنادية

ايضا من الاضافية والايقاعية نحو اعجبني انبات الربيع البقل وجري الانهار قال

شقاق بينهما ومكر الليل والنهار ونحو نومت الليل واجريت النهر قال الله تعالى ولا تطيعوا

امر المسرفين والتعريف المذكور انما هو للاسنادي اللهم الا ان يراد بالاسناد مطلق النسبة

وههنا مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح وقولنا في التعريف بتاول يخرج ما مر من

قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فان هذا الاسناد

وان كان الى غير ما هو له في الواقع لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب

المريض ونحو ذلك فقوله بتاول يخرج الاقوال الكاذبة وهذا تعريض بالسكاكي حيث

جعل التاول لاخراج الاقوال الكاذبة فقط وللتنبيه على هذا تعرض المص في المتن

لبيان فائدة هذا القيد مع انه ليس ذلك من دابه في هذا الكتاب واقتصر على بيان

اخراجه لنحو قول الجاهل مع انه يخرج الاقوال الكاذبة ايضا ولهذا اي ولان مثل قول

الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه لم يحمل نحو قوله اشاب الصغير وافنى الكبير كر

الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر الليالي

مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله اي قائل هذا القول لم يعتقد ظاهره اي ظاهر

الاسناد لانتفاء التاول حينئذ لاحتمال ان يكون هو معتقدا للظاهر فيكون من قبيل قول

الجاهل انبت الربيع البقل كما استدل لشيء يعني ما لم يعلم ولم يستدل بشيء على انه

لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم

ميز عنه اى عن الرأس قنزعا عن قنزع وهو الشعر المجتمع فى نواحى الرأس جذب الليالى
اى مضيها واختلافها ابطئى او اسرعى حال من الليالى على تقدير القول اى مقولا فيها
يجوز ان يكون امرا بمعنى الخبر مجاز خبر استدل على ان اسناد ميز الى جذب الليالى مجاز
بقوله متعلق باستدل اى قول ابى النجم عقيبه اى عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع
افناه اى ابا النجم او شعر راسه قيل الله اى امره وارادته للشمس اطلعى فانه يدل على انه
فعل الله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفنى فيكون الاسناد الى جذب الليالى
بتأول لانه زمان او سبب اقسامه اى اقسام المجاز العقلى باعتبار حقيقة الطرفين
ومجازيتهما اربعة لان طرفيه المسند والمسند اليه اما حقيقتان لغويتان نحو انبت الربيع
البقل او مجازان لغويان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض
تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء فى الحقيقة
اعطاء الحيوة وهى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية وكذا المراد بشباب الزمان
زمان ازدياد قواها النامية وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان يكون
حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة او مختلفان بان يكون احد الطرفين
حقيقة والاخر مجازا نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند
اليه مجاز او احيى الارض الربيع فى عكسه ووجه الانحصار فى الاربعة على ما ذهب
اليه المصنف ظاهر لانه اشترط فى المسند ان يكون فعلا او فى معناه فيكون مفردا وكل مفرد
مستعمل اما حقيقة او مجاز وهو اى المجاز العقلى فى القرآن كثير اى كثير فى نفسه
بالاضافة الى مقابله حتى يكون الحقيقة العقلية قليلة وتقديم فى القرآن على كثير لمجرد

الاهتمام

١٧

لاهتمام وإذا تليت عليهم آياته أي آيات الله زادتهم إيمانا أسند الزيادة وهي فعل الله إلى الآيات لكونها سببا يذبح أبناءهم نسب التذبيح الذي هو فعل الجيش إلى فرعون لأنه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحوا وهو فعل الله حقيقة إلى إبليس لأن سببه الأكل من الشجرة وسبب الأكل وسوسته ومقاسمته إياهما إنهما لمن الناصحين يوما نصب على أنه مفعول به لتتقون أي كيف تتقون أي تتقون يوم القيمة إن بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل إلى الزمان وهو فعل الله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والأحزان فيه لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن أو عن طوله وأن الأطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخة وأخرجت الأرض أثقالها أي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الإخراج إلى مكانه وهو فعل الله حقيقة وغير مختص بالخبر عطف على قوله كثيرا أي ... غير مختص بالخبر وإنما قال ذلك لأن تسميته بالمجاز في الإثبات وإيراده في أحوال الإسناد الخبري يوهم اختصاصه بالخبر بل يجري في الإنشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا لأن البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا قولهم لينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر أو النهي إلى ما ليس المطلوب منه صدور الفعل أو الترك عنه وكذا قولك ليت النهر جار وقوله أصلواتك تأمرك ولا بد له أي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن إرادة ظاهره لأن المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول أبي النجم من قوله أفناه قيل الله للشمس اطلعي أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور أي بالمسند إليه المذكور مع المسند عقلا أي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي أحد من المحقين

او المتكلمين انه يجوز قيامه به او ان الفعل اذا خلي ونفسه يعد محالا كقولك محبتك
جاءت بي اليك لظهور استحالة قيام المجيء بالمحبة او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند
لاستحالة قيام هزم الجند بالامير وحده عادة وان كان ممكنا عقلا وانما قال قيامه ليعم
الصدور عنه مثل ضرب وغيره مثل قرب وبعد وصدوره عطف على استحالة اي
وكصدور الكلام من الموحد في مثل اشاب الصغير وافنى الكبير البيت فانه يكون قرينة
معنوية على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز لا يقال هذا داخل في
الاستحالة لانا نقول لا نسلم ذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوي العقول واحتجنا
في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يعني ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل
او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند
اليه يكون الاسناد حقيقة اما ظاهرة كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في
تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك اي
سرني الله عند رؤيتك وقوله يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا
في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان وفي هذا تعريض
بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم انه لا يجب في المجاز العقلي ان يكون للفعل فاعل
يكون الاسناد اليه حقيقة فانه ليس لسرتني في سرتني رؤيتك وليزيدك في يزيدك
وجهه حسنا فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة وكذا اقدمني بلدك حق لي على فلان
بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدوم واعترض عليه الامام فخر الرازي بان
الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل وهو ان

كان

كان فاعل المسند اليه الفعل فاعلا مجازيا فيمكن تقديره وزعم صاحب المفتاح ان لا اعتراض
الامثلة حقيقة لان فاعل هذه الافعال هو الله تع وان الشيخ الذي عندي لم يعرف حقيقتها
فتبعه المص وظني ان هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال
نظمه في سلك الاستعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه ونسبة
الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة
بالكناية وهي عند السكاكي ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان
تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر
وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان
المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار وقرينة نسبة الانبات
الذي هو من لوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس
غيره اي غير هذا المثال وحاصله ان يشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي في
تعلق وجود الفعل به ثم تفرد الفاعل المجازي بالذكر وتنسب اليه شيء من لوازم الفاعل
الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة
في قوله تع في عيشة راضية صاحبها كما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة
بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرنا وهو يقتضي ان يكون المراد بالفاعل المجازي
هو الفاعل الحقيقي فيلزم ان يكون المراد بعيشة صاحبها واللازم باطل اذ لا معنى
بقولنا هو في صاحب عيشة وهذا مبني على ان المراد بعيشة وضمير راضية واحد
ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی
حسن فرید محسنی

نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشئ الى نفسه اللازم من مذهبه لان المراد بالنهار
حينئذ نفسه بلا شك فى صحة هذه الاضافة وقوعا كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم
وهذا اولى فى التمثيل و يلزمه ان لا يكون الامر بالبناء فى قوله يا هامان ابن لى صرحا
لهامان لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم واللازم باطل لان النداء له والخطاب معه
يستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتنى رؤيتك
مما يكون الفاعل الحقيقى هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله توقيفية فاللازم
باطل لان مثل هذا التركيب صحيح شايع ذايع عند القائلين بان اسماء الله تعالى توقيفية
وغيرهم سمع من الشارع او لم يسمع والوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينبغى كونه
من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم والجواب ان
مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهبه فى الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويراد
المشبه به حقيقة وليس كذلك بل المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور ان ليس المراد بالمنية
فى قولنا مخالب المنية نشبت بفلان هو السبع حقيقة والسكاكى مصرح بذلك فى
كتابه والمعترض لم يطلع عليه ولانه اى ما ذهب اليه السكاكى منقض بنحو نهاره صائم
وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى لاشتماله على ذكر طرفى
التشبيه وهو مانع فى حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكى والجواب انه
انما يكون مانعا اذا كان ذكرهما على وجه ينبئ على التشبيه بدليل انه جعل قوله
قد زر ازراره على القمر من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما لم يقف
وعلى مراد السكاكى بالاستعارة بالكناية اجاب عن هذا الاعتراض بما هو برئ منه وورد

اول الاستدلالیه

او لان المسند اليه في الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه وقدم المسند اليه
على المسند لما سيأتي اما حذفه فقدمه على سائر الاحوال لكونه عبارة عن عدم الاتيان به
وعدم الحادث سابق على وجوده وذكره ههنا بلفظ الحذف وفي المسند بلفظ الترك
تنبيها على ان المسند اليه هو الركن الاعظم الشديد الحاجة اليه حتى انه اذا لم يذكر
فكانه اتي به ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فكانه ترك من اصله
فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر لدلالة القرينة على المسند اليه وان كان في الحقيقة
هو ركنا من الكلام او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ
فان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة
العقل وهو اقوى لافتقار اللفظ اليه وانما قال تخييل لان الدال حقيقة عند الحذف
هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن كقوله قال لي كيف انت قلت عليل اي انا عليل
للاحتراز عن العبث والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة
هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه
اي صون المسند اليه عن لسانك تعظيما له او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا
له او تاتي الانكار اي تيسره لدى الحاجة اليه نحو فاسق فاجر عند قيام القرينة على
ان المراد زيد ليتأتى لك ان تقول ما اردت زيدا بل غيره او تعينه والظاهر ان ذكره للاحتراز
عن العبث يغني عن ذلك لكن ذكره لامرين احدهما الاحتراز عن سوء الادب
فيما ذكروا له من المثال وهو خالق لما يشاء فعال لما يريد اي الله تعالى والثاني التوطئة
والتمهيد لقوله او ادعاء التعين له نحو وهاب الالوف اي السلطان او نحو ذلك

كضيق مقامه عن اطالة الكلام بسبب تضجر او سامة او فوات فرصة او محافظة
وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال اى هذا غزال وكالاخفاء
من غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية
من غير رام او ترك نظائره مثل الرفع على المدح او الذم او الترحم واما ذكره اى ذكر المسند اليه
فلكونه اى الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او للاحتياط لضعف التعويل اى الاعتماد
على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير وعليه قوله تع
اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون او اظهار تعظيمه لكون اسمه مما يدل
على التعظيم نحو امير المؤمنين حاضر او التبرك بذكره مثل النبي صلعم قائل هذا القول
او استلذاذه مثل الحبيب حاضر او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اى في مقام يكون
اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاحباء نحو قوله تع
حكاية عن موسى عم هي عصاى اتوكأ عليها وقد يكون الذكر للتهويل او التعجب
او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار واما
تعريفه اى ايراد المسند اليه معرفة وانما قدم هنا التعريف وفي المسند التنكير
لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند التنكير فبالاضمار لان المقام للتكلم
نحو انا ضربت او الخطاب نحو انت ضربت او الغيبة نحو هو ضرب لتقدم ذكره اما لفظا
تحقيقا او تقديرا او معنى لدلالة اللفظ عليه او قرينة حال واما حكما و
اصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل
لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك الخطاب

مع

مع معين الى غيره اى غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو قوله تع
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم لا يريد بقوله ولو ترى مخاطبا واحدا
معينا قصدا بتفظيع حالهم اى تناهت حالهم فى الظهور لاهل المحشر حيث يمتنع
خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اى بهذا
الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا
وفى بعض النسخ فلا يختص بها اى برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب
حذف المضاف وبالعلمية اى تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشىء مع جميع
مشخصاته لاحضاره اى المسند اليه بعينه اى بشخصه بحيث يكون متميزا عن
جميع ما عداه واحترز بهذا عن احضاره باسم الجنس نحو رجل عالم جاءنى فى ذهن
السامع ابتداء اى فى اول مرة واحترز به عن نحو جاءنى زيد وهو راكب باسم مختص به
اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز به عن احضاره
بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة
وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية والا فالقيد الاخير مغن عما سبق وقيل احترز
بقوله ابتداء عن الاحضار بشرط تقدم ذكره كما فى المضمر الغائب والمعرف بلام العهد
فانه يشترط تقدم ذكره والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر لان جميع
طرق التعريف كذلك حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع نحو قل هو الله احد
فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات
واجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية

له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي وفيه نظر لانا لا نسلم انه اسم
لهذا المفهوم الكلي كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد ولو كان الله
اسما لمفهوم كلي لما افادت التوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة او تعظيم
او اهانة كما في الالقاب الصالحة مثل ركب علي وهرب معاوية او كناية عن معنى يصلح
العلم له نحو ابو لهب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر الى الوضع الاول اعني
الاضافي لان معناه ملازم النار وملابسها ويلزمها انه جهنمي فيكون انتقالا
من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع الاول وهذا القدر كاف في الكناية وقيل
في هذا المقام ان الكناية كما يقال جاء حاتم ويراد به لازمه اي جواد لا الشخص المسمى
بحاتم ويقال رأيت ابا لهب اي جهنميا وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة لا كناية
على ما سيجيء ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا فعل كذا هذا الرجل مشيرا
الى الكافر وقولنا ابو لهب فعل كذا كناية عن الجهنمي ولم يقل به احد ومما يدل
على فساد ذلك انه مثل صاحب المفتاح وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى تبت يدا
ابي لهب ولا شك ان المراد به الشخص المسمى بابي لهب كافرا او ايهام استلذاذه
اي وجدان العلم لذيذا نحو قوله بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى
من البشر او التبرك به نحو الله الهادي ومحمد الشفيع او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير
والتسجيل على السامع وغيره مما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية
اي تعريف المسند اليه بايراده اسم الموصول لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به
سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما اذا لم يكن للمتكلم

او كليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم
اى قبل هذا الكلام او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اى تقرير الغرض المسوق
له الكلام وقيل تقرير المسند اليه نحو قوله تعالى وراودته اى يوسف والمراودة المفاعلة من راد
يرود اى جاء وذهب فكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي يريد
ان يخرجه من يده يحتال ان يغلبه وياخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها والمسند اليه
هو قوله التي هو في بيتها عن نفسه متعلق براودته فالغرض المسوق له الكلام نزاهة
يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لانه اذا كان في بيتها
وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية في النزاهة وقيل هو تقرير للمراودة لما فيه
من فرط الاختلاط والالفة وقيل تقرير المسند اليه لامكان وقوع الابهام والاشتراك
في امرأة العزيز او زليخا والمشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط وظني انها مثال
لها ولاستهجان التصريح بالاسم وقد بينته في الشرح او التفخيم اى التعظيم والتهويل
نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فان في هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى او تنبيه المخاطب
على خطأ نحو ان الذين ترونهم اى تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا
اى تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في
قولك ان القوم الفلاني او الايماء اى الاشارة الى وجه بناء الخبر اى الى طريقه تقول عملت
هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة
للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اى وجه واى طريقة من الثواب والعقاب والمدح
والذم وغير ذلك نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني

عليه

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی
حسن فرید محسنی

عليه امر من جنس العقاب والاذلال وهو قوله تع سيدخلون جهنم داخرين ومن الخطا
في هذا القلم تغير الوجه في قوله الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب وقد اسلفنا
ذلك في الشرح ثم انه اي لايماء الى وجه بناء الخبر لا مجرد جعل المسند اليه موصولا كما سبق
الى بعض الاوهام ربما يجعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي شان
الخبر نحو ان الذي سمك السماء اي رفع بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف
والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء الايماء
الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم ثم فيه تعريض
بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء اعظم منها وارفع او ذريعة
الى التعظيم لشان غيره اي غير الخبر نحو ان الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين
ففيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر هو الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب ع
وربما يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يحسن معرفة الفقه قد
صنف فيه كتابا او لشان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق
الخبر اي جعله محققا ثابتا نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها
غول فان في ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما
ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان
عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود في مثل ان الذي سمك السماء الخ
اذ ليس في رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا فظهر الفرق بين الايماء
وتحقيق الخبر وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم الاشارة لتمييزه

اي المسند اليه

لتعيينه اى المسند اليه اكمل تميز لغرض من الاغراض نحو هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح
او على الحال فى محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية
يعنى يقيمون بالبادية لان فقد العز فى الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك
غير المحسوس كقوله اولئك آبائى فجئنى بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله
اى المسند اليه فى القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد واخر ذكر التوسط
لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين وامثال هذه المباحث ينظر فيها اهل اللغة من حيث انه يبين
ان هذا مثلا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وعلماء المعانى من حيث انه اذا اريد بيان
قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور
المعبر عنه بشىء يوجب تصوره على اى وجه كان او تحقيره اى تحقير المسند اليه بالقرب نحو
اهذا الذى يذكر آلهتكم او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته
ورفعته ومحله منزلة بعد المسافة او تحقيره بالبعد كما فى ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده
عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة
الى كل غائب عينا كان او معنى وكثيرا ما يذكر المعنى المتقدم بلفظ ذلك
لان المعنى غير مدرك بالحس فكانه بعيد او للتنبيه اى تعريف المسند اليه
بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اى عند ايراد الاوصاف
على عقيب المشار اليه يقال عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه بالباء الى المفعول
الثانى وتقول عقبته بالشىء اذا جعلت الشىء على عقبه وبهذا ظهر فساد ما قيل
ان معناه عند جعل اسم الاشارة بعقب اوصاف على انه متعلق بالتنبيه اى التنبيه

على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اى بعد اسم الاشارة من اجلها متعلق بجدير بما
يرد بعده اى حقيق بذلك لاجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون
بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون
عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة
وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك
وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح اجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكوره
وباللام اى تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اى الى حصة من الحقيقة معهودة بين
المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة يقال عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك اى كون المسند اليه معهودا اى لتقدم والمخاطب
لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس الذكر الذى طلبت امرءة
عمران كالتى اى كالانثى التى وهبت تلك الانثى لها اى لامرءة عمران فالانثى اشارة
الى ما سبق ذكره صريحا فى قوله تعالى قالت رب انى وضعتها انثى لكنه ليس مسند اليه
والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قوله تعالى قالت رب انى نذرت لك
ما فى بطنى محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان
يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه
وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن
فى البلد الا امير واحد او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق
عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرءة وقد يأتى المعرف بلام الحقيقة
لواحد من الافراد باعتبار عهديته فى الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة

يعنى

يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة التي هو موضوع الحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة
باعتبار كونه معهودا في الذهن جزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق
الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على ان ليس القصد
الى الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل
بعضها غير معين كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج ومثل قوله تعالى واخاف ان ياكله
الذئب وهذا في المعنى كالنكرة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه
مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وانما قال كالنكرة لما بينهما من
تفاوت ما وهو ان النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة
وانما يستفاد البعضية من القرينة كالدخول والاكل فيما مر فالمجرد وذو اللام بالنظر الى
القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان ولكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة
ويوصف بالجملة كقوله تعالى ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يفيد يعرف باللام المشار بها
الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية
من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء
الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام التي لتعريف العهد
الذهني او الاستغراق هي لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ولهذا قلنا ان
الضمير في قوله وقد ياتي وقد يفيد عائد الى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة ولا بد في لام الحقيقة
من ان يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ليتميز عن اسماء
الاجناس النكرات مثل الرجعى ورجعى واذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازه عن تعريف
العهد ان لام العهد اشارة الى حصة معينة من الحقيقة واحدا كان او اثنين او جماعة

قيل المثال مبني على مذهب المازني والا فاللام في اسم الفاعل عند غيره موصول وفيه نظر لان الخلاف

انما هو في اسم فاعل بمعنى الحدوث دون غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا هذه الصلة

فعل في صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء

كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا مما ياتي للاستغراق نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا واضرب

الفاسقين الا عمرا واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والجمع

بمعنى انه يتناول كل واحد من الافراد والمثنى يتناول كل اثنين والجمع يتناول كل جماعة بدليل صحة لا رجال

في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وهذا

في النكرة المنفية مسلم واما في المعرف باللام فلا بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد

من الافراد على ما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء واشار اليه ائمة التفسير وقد اشبعنا

الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمة ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم

يدل على وحدة معناه والاستغراق يدل على تعدده وهما متنافيان اجاب عنه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق

وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي والتعريف انما يدخل عليه اي على الاسم

المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وامتناع

وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق

بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش

نحو الدينار الصفر والدرهم البيض وبالاضافة اي تعريف المسند اليه بالاضافة الى شيء

من المعارف لانها اي الاضافة اخصر طريق الى احضاره في ذهن السامع نحو هواي اي مهويي

وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه

محبوسا في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض

وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق الجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق

وفي تنكير

واما تنكيره اي تنكير المسند اليه فللافراد اي القصد الى فرد غير معين
مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية
اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية
وهو غطاء التعامي عن ايات الله تعالى وفي المفتاح انها للتعظيم اي غشاوة
عظيمة او التعظيم او التحقير كقوله له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه
اي يعيبه وليس له عن طالب العرف حاجب اي مانع حقير فكيف بالعظيم او التكثير
كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو قوله تعالى ورضوان من الله
اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو
الطبقة والتكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقا كما في الابل او تقديرا
كما في الرضوان وكذا في التحقير والتقليل وللاشارة الى ان بينهما فرقا
قال وقد جاء التنكير للتعظيم والتكثير جميعا نحو وان يكذبوك فقد
كذبت رسل من قبلك اي ذو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وذو ايات
عظام وهذا ناظر الى التعظيم وقد يكون للتحقير والتقليل نحو حصل لي منه
شيء اي حقير قليل ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوعية
نحو والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة
هي نطفة ابيه او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهي نوع النطفة
التي تختص بذلك النوع من الدابة ومن تنكير غيره للتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله
ورسوله اي حرب عظيم وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن
مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وبهذا الاعتبار صح

ووقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع ما ضربته الا ضربا على ان يكون المصدر للتاكيد لان ضربته
لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب ان يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره وكان التنكير
الذي في معنى البعضية يفيد التعظيم فكانك صرحت بلفظ البعض كما في قوله تعالى ورفع
بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله
واعلاء قدره ما لا يخفى واما وصفه اي وصف المسند اليه والوصف يطلق على
نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو انسب ههنا واوفق لقوله واما بيانه
واما الابدال منه اي ذكر النعت له فلكونه اي الوصف بمعنى المصدر والاحسن ان يكون
بمعنى النعت على ان يراد باللفظ احد معنييه وبالضمير معناه الاخر على ما سيجيء في البديع
مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج
الى فراغ يشغله فان هذه الاوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفا له ونحوه في الكشف اي
مثل هذا القول في كون الوصف للكشف والايضاح وان لم يكن وصفا للمسند اليه
قوله الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا فان الالمعي معناه الذكي المتوقد
والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه لكنه ليس بمسند اليه لانه مرفوع على انه خبر ان
في البيت السابق وهو ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا او منصوب على انه
صفة لاسم ان او بتقدير اعني او لكون الوصف مخصصا للمسند اليه اي مقللا اشتراكه
او رافعا احتماله وفي عرف النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات والتوضيح عن رفع
الاحتمال في المعارف نحو زيد التاجر عندنا فان وصفه بالتاجر يرفع احتماله التاجر وغيره
او لكون الوصف مدحا او ذما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل حيث يتعين الموصوف اعني زيدا
قبل ذكره اي ذكر الوصف والا لكان الوصف مخصصا او لكونه تاكيدا نحو امس الدابر
كان يوما عظيما فان لفظ الامس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود

واما

بسم الله

ل ٣٦

واما توكيده اى توكيد المسند اليه فللتقرير اى تقرير المسند اليه اى تحقيق مفهومه
ومدلوله اعنى جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءنى زيد زيد اذا
ظن به المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه وقيل
المراد به تقرير الحكم نحو انا عرفت او المحكوم عليه نحو انا سعيت فى حاجتك وحدى او لا
غيرى وفيه نظر لانه ليس من تأكيد المسند اليه فى شىء وتاكيد المسند اليه لا يكون
لتقرير الحكم قط وسيصرح المصنف بهذا او لدفع توهم التجوز اى التكلم بالمجاز نحو قطع اللص
الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز و
انما القاطع بعض غلمانه او لدفع توهم السهو نحو جاءنى زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائى
غير زيد وانما ذكر زيد على سبيل السهو او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءنى القوم كلهم
او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع
من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم فى حكم شخص واحد كقولك بنو فلان قتلوا
زيدا وانما قتله واحد منهم واما بيانه اى تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه
باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم ان يكون الثانى اوضح لجواز ان يحصل
الايضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله والمؤمن
العائذات الطير يمسحها فان الطير عطف بيان للعائذات مع انه ليس اسما يختص
بها وقد يجيء عطف البيان لغير الايضاح كما فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام
قياما للناس ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به
للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك واما الابدال منه اى من المسند اليه

ويعرف مما تبين بين البدل والبيان

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی

فلزيادة التقرير من اضافة المصدر الى المفعول او من اضافة البيان اي الزيادة التي
هي التقرير وهذا من عادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال في التاكيد للتقرير
وههنا لزيادة التقرير ومع هذا فلا يخلو عن نكتة لطيفة وهي الايماء الى ان الغرض
من البدل هو ان يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا
بخلاف التاكيد فان الغرض منه نفس التقرير والتحقيق نحو جاءني اخوك زيد في بدل
الكل ويحصل التقرير بالتكرير وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وسلب زيد ثوبه
في بدل الاشتمال وبيان التقرير فيهما ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا حتى كانه مذكور
اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان معناه ان يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث
تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وبالجملة يجب ان يكون
المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف
ضربت زيدا اذا ضربت حماره ولهذا صرحوا بان نحو جاءني زيد اخوه بدل الغلط
لا بدل الاشتمال كما زعم بعض النحاة بدل البعض والاشتمال بل بدل الكل ايضا لا
يخلو عن ايضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام واما العطف
اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاء
زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل بانه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل
بان المجيئين كانا معا او مترتبين مع مهلة او بلا مهلة واحترز بقوله مع اختصار
عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للمسند اليه مع انه ليس من عطف

المسند اليه

المسند اليه وهو اخصر من انه احتراز عن نحو جاءني زيد جاءني عمرو من غير عطف فانه من الشي اذ
ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه بل يحتمل ان يكون اضرابا عن الكلام الاول نص عليه الشيخ
في دلائل الاعجاز او تفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الاخر
بعده مع مهلة او بلا مهلة كذلك اي مع اختصار واحترز بذلك عن نحو جاءني زيد وعمرو
بعده بيوم او سنة نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاء القوم حتى خالد فهذه الثلثة تشترك
في تفصيل المسند الا ان الفاء يدل على التعقيب من غير تراخ وثم على التراخي وحتى
مثل ثم الا ان اجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من الاضعف الى الاقوى وبا[لعكس]
ومعنى تفصيل المسند فيها ان يعتبر تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا من حيث انه
اقوى جزء المتبوع او اضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي فان قلت في
الثلثة ايضا تفصيل المسند اليه فلم لم يقل او لتفصيلهما معا قلت فرق
بين ان يكون الشي حاصلا من الشي وبين ان يكون مقصودا منه وتفصيل المسند
اليه في هذه الثلثة وان كان حاصلا لكن ليس المقصود منها بل هذه الثلثة
الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات او النفي فهو الغرض الخاص والمقصود
من الكلام ففي هذه الامثلة تفصيل المسند اليه كانه امر كان معلوما وانما سيق
الكلام لبيان ان مجي احدهما كان بعد الاخر فليتامل وهذا البحث مما اورده
الشيخ في دلائل الاعجاز ووصى بالمحافظة عليه او رد السامع عن الخطأ في الحكم
الى الصواب نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب
عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع ان يجعل المتبوع

في حكم المسكوت عنه او ان ينفى عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم ومعنى صرف الحكم في
المثبت ظاهر واما في المنفي فان جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت
عنه او متحقق الحكم له حتى يكون معنى ما جاءني زيد بل عمرو وان عمرا لم يجئ وعدم
مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال او مجيئه محقق كما هو مذهب المبرد وان جعلناه بمعنى
ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ما جاءني زيد بل عمرو ان عمرا جاء كما هو مذهب الجمهور
ففيه اشكال او للشك من المتكلم او التشكيك للسامع اي ايقاعه في الشك نحو
جاءني زيد او عمرو او الابهام نحو قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير
او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان في الاباحة يجوز الجمع بخلاف التخيير
واما فصله اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه
يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له فلتخصيصه اي المسند اليه
بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور
على زيد لا يتجاوزه الى عمرو فالباء في قوله فلتخصيصه بالمسند مثلها في قولهم خصصت فلانا
بالذكر اي ذكرته دون غيره كانك جعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر اي منفردا
به والمعنى ههنا جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان
يثبت له المسند كما يقال في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك
واما تقديمه اي تقديم المسند اليه فلكون ذكره اهم ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر
الاهتمام بل لا بد ان تبين ان الاهتمام من اي جهة وباي سبب فلهذا فصله بقوله
اما لانه ان تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم

فقصده

فقصدوا ان يكون في الذكر ايضا مقدما ولا مقتضي للعدول عنه اي عن ذلك الاصل
اذ لو كان امر يقتضي العدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل فان مرتبة العامل التقدم على
المعمول واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقا اليه اي الى الخبر
كقوله والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت الخلائق
في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس نفسانيا بدليل ما قبله بان امر الاله واختلف
الناس فداع الى ضلال وهاد يعني يقول بعضهم بالمعاد وبعضهم لا يقول به واما
لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل علة لتعجيل المسرة او التطير علة لتعجيل المساءة
نحو سعد في دارك لتعجيل المسرة والسفاح في دار صديقك لتعجيل المساءة واما لايهام
انه اي المسند اليه لا يزول عن الخاطر لكونه مطلوبا او انه يستلذ به لكونه محبوبا او لغير
ذلك مثل اظهار تعظيمه او تحقيره او ما اشبه ذلك قال عبد القاهر قد يقدم اي
المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي
المسند اليه حرف النفي اي وقع بعدها بلا فصل نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه
مقول للغير فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي
نفي عنه من العموم والخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك لان التخصيص انما هو
الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في الفعل او انفرادك به دونه ولهذا اي ولان
التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا
قلت هذا ولا غيري لان مفهوم ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير
المتكلم ومنطوق لا غيري نفيها عنه وهما متناقضان ولا ما انا ضربت الا
زيدا

يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ان عاما فعام وان خاصا فخاص وفي هذا المقام مباحث نفيسة وتحقيقات بهائية في الشرح والا اي وان لم يلي المسند اليه حرف النفي بان لا يكون في الكلام حرف النفي او يكون حرف النفي متأخرا عن المسند اليه فقد يأتي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي مشاركة الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم انفراد الغير بالسعي فيكون قصر القلب او زعم مشاركته لك في السعي فيكون قصر افراد ويؤكد على الاول اي على تقدير كونه ردا على من زعم انفراد الغير نحو لا غيري مثل انا زيد ادعيه وحدي من سوى لان الدال صريحا على نفي شبهة بان الفعل صدر من الغير ويؤكد على الثاني اي على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة نحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك لانه الدال صريحا على ازالة شبهة اشتراك الغير في الفعل والتأكيد انما يكون لرفع شبهة خالجت قلب السامع وقد يأتي لتقوي الحكم اي التقديم لتقوي الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل لا يريد ان غيره لا يعطي الجزيل بل يقصد الى تحقيق انه يفعل اعطاء الجزيل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوي وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتقوي تا ودل نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم النفي والثاني نحو انت لا تكذب وهو لتقوي الحكم المنفي وتقريره فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب لما فيه من تكرار الاسناد المفقود

في لا تكذب

فی لا تكذب اقتصر علی مثال التقوی لیتفرع علیه الفرق بینه وبین تاکید المسند الیه
کما اشار الیه بقوله وکذا من لا تکذب انت یعنی انه اشد لنفی الکذب من لا تکذب
انت مع انه فیه تاکید لذا ای لان لفظ انت او لان لا تکذب انت لتاکید
للمحکوم علیه بانه ضمیر المخاطب تحقیقا ولیس الاسناد الیه علی سبیل السهو والتجوز
او النسیان لا لتاکید الحکم لعدم تکرر الاسناد وهو الذی ذکر من ان التقدیم
للتخصیص تارة وللتقوی تارة اخری ان بنی الفعل علی معرف وان بنی الفعل علی
منکر افاد التقدیم تخصیص الجنس او الواحد به ای بالفعل نحو رجل جائنی ای لا امرأة
فیکون تخصیص جنس او لا رجلان فیکون تخصیص واحد وذلک لان اسم الجنس حامل
لمعنیین الجنسیة والعدد المعین اعنی الواحد ان کان مفردا والاثنین ان کان
مثنی والزاید علیه ان کان جمعا فاصل النکرة المفردة ان یکون لواحد من الجنس
فقد یقصد به الجنس فقط وقد یقصد به الواحد فقط والذی یشعر به کلام الشیخ
فی دلائل الاعجاز انه لا فرق بین المعرفة والنکرة فی ان البناء علیه قد یکون للتخصیص
وقد یکون للتقوی ووافقه ای عبد القاهر سراج الدین السکاکی علی ذلک
ای علی ان التقدیم یفید التخصیص لکن خالفه فی شرائط وتفاصیل فان مذهب
الشیخ انه ان ولی حرف النفی فهو للتخصیص قطعا والا فقد یکون للتخصیص وقد یکون
للتقوی مضمرا کان الاسم او مظهرا معرفا او منکرا مثبتا کان الفعل او منفیا
ومذهب السکاکی انه ان کان نکرة فهو للتخصیص ان لم یمنع منه مانع وان کان
معرفة فان کان مظهرا فلیس الا للتقوی وان کان مضمرا فقد یکون للتقوی

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی

وقد يكون للتخصيص من غير تعرض لما يلي حرف النفي وغيره والى هذا اشار بقوله الا انه قال
التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه اى المسند اليه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى
فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا معنى تاكيدا
لفظا وقدر عطف على جاز يعنى ان افادة التخصيص مشروط بشرطين احدهما جواز التقدير
والاخر ان يعتبر ذلك اى تقدير كونه فى الاصل مؤخرا والا اى وان لم يوجد الشرطان
فلا يفيد التقديم الا تقوى الحكم سواء جاز تقدير التاخير كما مر فى نحو انا قمت ولم
يقدر او لم يجز تقدير التاخير اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام
زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا الكلام ان يكون نحو رجل جاءنى غير مفيد
للتخصيص لانه اذا اخر فهو فاعل لفظا لا معنى استثناه السكاكى واخرجه من هذا الحكم
بان جعله فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى لا لفظا بان يكون بدلا من الضمير الذى
هو فاعل لفظا وهذا معنى قوله واستثنى السكاكى المنكر بجعله من باب واسروا
النجوى الذين ظلموا اى على القول بالابدال من الضمير يعنى قدر ان اصل رجل جاءنى جاءنى
رجل على ان رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير فى جاءنى كما ذكر فى قوله تع واسروا
النجوى الذين ظلموا ان الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وانما جعله من هذا الباب
لئلا ينتفى التخصيص اذ لا سبب له اى للتخصيص سواه اى سوى تقدير كونه مؤخرا
فى الاصل على انه فاعل معنى ولولا انه مخصص لما صح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف
فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد
فى المنكر دون المعرف فان قيل فيلزمه ابراز الضمير فى مثل جاءنى رجلان وجاءنى

رجال

رجالا لا نساء ولم يجعله مثل البصرية أن ارتفع في قولنا جاءني رجل بدل لا فاعل
لأنه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل المراد أن مثل قولنا رجل جاءني يقدر أنه
كان في الأصل جاءني رجل فليتأمل ثم قال السكاكي وشرطه أي شرط كون جعل المنكر
من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه أن لا يمنع مانع من التخصيص كقولنا
رجل جاءني على ما مر أن معناه رجل جاءني لا امرأة ولا رجلان دون قولهم شر أهر ذا ناب
فإن فيه مانعا من التخصيص أما على التقدير الأول أعني تخصيص الجنس فلامتناع أن يراد المهر
شر لا خير لأن المهر لا يكون إلا شرا وأما على التقدير الثاني أعني تخصيص الواحد فلنبوه
عن مظان استعماله أي لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لأنه لا يقصد به
أن المهر شر لا شران وهذا ظاهر وإذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر
ذا ناب إلا شر فالوجه أي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالامتناع تفظيع شأن الشر
بتنكيره أي جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى شر عظيم فظيع أهر ذا ناب
لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع إنما كان من تخصيص الجنس أو الواحد وفيه
أي فيما ذهب إليه السكاكي نظر إذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتأكيد
والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما أي ما دام الفاعل فاعلا والتابع
تابعا بل امتناع تقديم التابع أولى فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم ولقائل أن يقول
تجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم لأن امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه
فاعلا وإلا فلا امتناع أن يقال في نحو زيد قام إنه كان في الأصل قام زيد فقدم
زيد وجعل مبتدأ كما يقال في جرد قطيفة إن جردا كان في الأصل صفة فقدم

بأن لا مانع من التخصيص

زيد جعل مبتدا كما يصد مع تحريد ضعيفة وجباه ضا انا وامتناع تقديم التابع
حال كونه تابعا مما اجمع عليه النحاة الا في العطف في ضرورة الشعر كما في قوله الا يا نخلة
من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فمنع هذا مكابرة والقول بان في حالة تقديم
الفاعل لجعل مبتدا يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد
لان هذا اعتبار محض لا نسلم انتفا التخصيص في نحو رجل جاءني لو لا تقدير التقديم
لحصوله اي التخصيص بغيره اي غير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر ذا ناب
من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكي ان لم يصرح بان لا سبب
للتخصيص سواه لكن لزم ذلك من كلامه في المفتاح حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه
البعيد عند المنكر اذا فات شرط الابتداء ومن العجائب ان السكاكي
انما ارتكب في نحو رجل جاءني ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ محضة
وفيه نحو رجل جاءني عند السكاكي بل هو مفيد للتخصيص وان الجملة فعلية لا اسمية
ويتمسك في ذلك بالوجوه بعيدة من الكلام السكاكي وبما وقع من السهو للشارح
العلامة في مثل زيد قام وعمرو وقعد ان المرفوع يحتمل ان يكون بدلا مقدما ولا يلتفت
الى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح العلامة في هذا المقام ان
الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما واما التوابع فيحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو
ان يفسخ كونه تابعا ويقدم واما على تقدير الفسخ فيمتنع تقديمها ايضا لاستحالة
تقديم التابع من حيث هو تابع فنقول لا نسلم ثم امتناع ان يراد ان المهرة شر اخر
كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذي اهر ذا ناب من جنس

الش

لسلامته من حذف الخبر ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو عرف زيد عرف في التقوي لتضمنه

اى لتضمن قائم الضمير مثل قائم في أنه فيحصل الحكم التقوي وشبهه اى شبه السكاكي مثل قائم

المتضمن الضمير بالخالي عنه اى عن الضمير من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة

نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل

وهو رجل ولهذا الاعتبار او يقرب ولم يقل نظيره وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم

مجرور عطف على تضمنه يعني ان قوله يقرب يشعر بان فيه شيئا من التقوي وليس مثل

التقوي في زيد قام فالاول لتضمن الضمير والثاني لتشبيهه بالخالي عن الضمير ولهذا اى

ولتشبيهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه اى مثل قائم مع الضمير ولذا لم يعد عند النحاة

جملة ولا عومل قائم مع الضمير معاملة الجملة في البناء مثل قد

ومما يرى تقديمه اى ومن التقديم الذي يرى تقديمه كاللازم لفظ مثل وغير

كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية نحو مثلك لا يبخل وغيرك

لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد

بالمثل والغير انسان آخر مماثل للمخاطب او غير مماثل بل المراد نفي البخل عنه على طريق

الكناية لانه اذا نفى عمن كان على صفته من غير قصد الى مماثل لزم نفيه عنه

واثبات الجود له بنفيه من غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى التقديم ذالك

في مثل هذه الصورة كاللازم لكونه اى التقديم اعون على المراد بهما اى بهذين

التركيبين لان الغرض منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التي هي ابلغ والتقديم من الشرح

لافادة التقوي اعون على ذلك وليس معنى قوله كاللازم انه قد يقدم وقد لا يقدم بل

انه كان مقتضى القياس ان يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم نص
عليه الشيخ في دلائل الاعجاز قيل وقد يقدم اى المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون
بحرف النفي لانه اى التقديم دال على العموم اى على نفي الحكم عن كل فرد نحو كل انسان لم يقم
فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل
انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول
النفي والتأخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اى كون التقديم مفيدا
للعموم دون العكس لئلا يلزم ترجيح التأكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل
قبله على التأسيس وهو ان يكون لافادة معنى جديد مع ان التأسيس راجح لان الافادة
خير من الاعادة وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس اما في صورة التقديم فلان قولنا
انسان لم يقم موجبة مهملة اما الايجاب فلانه حكم فيها بثبوت عدم القيام للانسان
او نفي القيام عنه لان حرف السلب جزء من المحمول واما الاهمال فلانه لم يذكر فيها
ما يدل على كمية افراد الموضوع مع ان الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان واذا كان انسان
لم يقم موجبة مهملة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد
لان الموجبة المهملة المعدولة في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم
بعض الانسان بمعنى انهما متلازمتان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق
عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايّاما كان يصدق نفي القيام
عن البعض وكل ما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة
فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة لنفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية

الحكم

الجودة

الموجبة الموضوع بما ينفي الحكم عن كل فرد ونفيه عن البعض مع ثبوته للبعض وايا
ما كان يلزم منها نفي الحكم عن الجملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض
ثابتا للبعض ولذا كان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد
لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه كذلك كان كل للتاكيد معنى لا دلالة فيجب
ان يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل للتاسيس معنى لترجيح التاسيس على التاكيد
واما خصوص التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة
المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي الحكم عن كل فرد [illegible] انسان بقائم
ولما كان هذا مخالفا لما تقدم من ان المهملة في قوة الجزئية السالبة بينه بقوله [illegible]
اي موضوع المهملة في سياق النفي حال كونه نكرة غير مسورة بلفظ كل [illegible]
الحكم عن كل فرد ولهذا كان لم يقم انسان بدون كل معناه نفي [illegible] عن كل فرد
بعد دخول كل ايضا كذلك كان كل للتاكيد [illegible] فيجب ان [illegible]
عن جملة الافراد ليكون كل للتاسيس معنى [illegible]
الا احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما ثبت الاخر ضرورة والحاصل ان التقدم
بدون كل للسلب العموم ونفي عموم الشمول والتاخير لعموم السلب وشمول النفي فبعد دخول
كل يجب ان يعكس هذا ليكون كل للتاسيس الراجح دون التاكيد المرجوح وفيه نظر
لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى يعني الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم
وعن كل فرد في الصورة الثانية يعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد
الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى

وقف كتابخانه آستان قدس رضوی
حسن فريد محسني

باسناديهما اي الى كل او الى انسانا صار مضافا اليه فلم يتوجه النفي اليه فيكون
اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل بقاء مفيد المعنى الحاصل من الاسناد الى انسان
يكون كل تأسيسا لا تأكيدا لان التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا
ليس كذلك لان هذا المعنى ح انما افاده الاسناد الى لفظ كل لا شيء آخر حتى يكون كل تأكيدا له
وحاصل هذا الكلام انا لا نسلم انه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذي حمل عليه قبل
كل كان للتأكيد ولا يخفى ان هذا انما يصح على تقدير ان يراد التأكيد الاصطلاحي
اما اذا اريد به ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه فاندفاع المنع ظ
وح يتوجه ما اشار اليه بقوله ولان التأسيس يعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان
اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كلا على الثاني اي على
النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد
لا يكون كل تأسيسا بل تأكيدا لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه وح فلو جعلنا
لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس اذ لا
تأسيس اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التأكيدين على الآخر وعليه ان دلالة لم يقم
انسان على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة
فلا يكون تأكيدا فيه نظر اذ لو اشترط في التأكيد اتحاد الدلالتين لم يكن كل انسان
لم يقم على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيدا لان دلالة انسان لم يقم على هذا المعنى
التزام ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية
لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانه قد بيّن فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد

العموم ح

وايضا

ولأن البيان بدء من جهلين ولا محالة ههنا شيء يدل على أن الحكم فيهما على ثمانية أفراد
الموضوع وهذا المعنى ليس سوى هذا وقد يتوهم ما قيل سماها مهملة باعتبار عدم السور
وقال عبد القاهر إن كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن أداته سواء
كانت معمولة لأداة النفي أو لا وسواء كان الخبر فعلا نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه
تجري الرياح بما لا تشتهي السفن أو غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا أو
معمولة للفعل المنفي الظاهر أنه عطف على داخلة وليس بسديد لأن الدخول في حيز
النفي شامل لذلك وكذا لو عطف على ما أخرت بمعنى أو جعلت معمولة لأن التأخير
عن أداة النفي أيضا شامل له اللهم إلا أن يخص التأخير بما إذا لم تدخل الأداة
على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال والعمل أعم من أن يكون فاعلا أو
مفعولا أو تأكيدا لأحدهما أو غير ذلك نحو ما جاءني القوم كلهم في تأكيد الفاعل أو
ما جاءني كل القوم في الفاعل ونحو التأكيد لم آخذ الدراهم كلها في تأكيد المفعول أو لم
آخذ كل الدراهم في المفعول المتأخر أو كل الدراهم لم آخذ في المفعول المتقدم
وكذا لم آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ ففي جميع هذه الصور توجه النفي
إلى الشمول خاصة لا إلى أصل الفعل وأفاد الكلام ثبوت الفعل أو الوصف لبعض
مما أضيف إليه كل إن كان كل في المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور
في الكلام أو إفادة تعلقه أي تعلق الفعل أو الوصف المذكور في الكلام به أي ببعض
إن كانت كل في المعنى مفعولا للفعل أو الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة
الذوق والاستعمال والحق أن هذا الحكم أكثري لا كلي بدليل قوله تعالى والله لا يحب كل

هو الله

[illegible] ولا تطع كل حلاف مهين والا اى وان لم يكن داخلا فى حيز النفى بان قدمت
على النفى لفظا ولم يقع معمولا للفعل المنفى عم النفى كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفى
اصل الفعل عن كل فرد كقول النبى صلعم لما قال له ذو اليدين واسمه واحد من الصحابة
اقصرت الصلوة بالرفع فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن هذا
قول النبى صلعم والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على شمول النفى وعموم السلب لوجهين احدهما
ان جواب ام اما بتعيين احد الامرين او بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم لا بنفى الجمع
بينهما لانه عارف بان الكائن احدهما والثانى ما روى انه لما قال النبى صلعم كل ذلك
لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان ومعلوم ان ثبوت البعض انما ينافى
عن كل فرد لا النفى عن المجموع وعليه اى على عموم النفى عن كل فرد قوله اى ابى النجم قد اصبحت
ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه
على من الذنوب ولافادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الاضمار
الى الرفع المفتقر اليه اى الى الاضمار اى لم اصنعه واما تاخيره اى تاخير المسند اليه فلاقتضاء
المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا اى الذى ذكر من الحذف والذكر
والاضمار وغير ذلك فى المقامات المذكورة كله مقتضى الظاهر من الحال وقد
يخرج الكلام على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع
المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا زيد مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر
فى هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم
قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود فى الذهن والتزم تفسيره

بنكرة

بتكريره ليعلم جنس المقصود وانما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر على احد القولين
اى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما من يجعله مبتدا ونعم رجلا خبره فيحتمل
عنده ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص المعهود وهو مقدم تقديرا فيكون التزام
افراد الضمير حيث لم يقل نعما ونعموا من خواص هذا الباب لكونه من الافعال الجامدة

وقولهم هو او هى زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى
الظاهر لعدم التقدم واعلم ان الاستعمال على ان ضمير الشان انما يؤنث اذا كان
فى الكلام مؤنث غير فضلة فقوله هى زيد عالم مجرد قياس ثم علل وضع المضمر موضع
المظهر فى البابين بقوله ليتمكن ما يعقبه اى يعقب الضمير اى يجئ على عقبه فى
ذهن السامع لانه اى السامع اذا لم يفهم منه اى من الضمير معنى انتظره اى
انتظر السامع ما يعقب ذلك الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن
لان المحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب ولا يخفى ان هذا لا يحسن فى
باب نعم لان السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشوق
والانتظار وقد يعكس وضع المضمر موضع المظهر اى يوضع المظهر موضع المضمر فان
كان المظهر الذى وضع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اى تمييز المسند اليه
لاختصاصه بحكم بديع كقوله كم عاقل عاقل وهو وصف عاقل الاول بمعنى كامل العقل
متناه فيه اعيت اى اعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه اى طرق
معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذى ترك الاوهام حائرة
وصير العالم النحرير اى المتقن من نحر الامور علما اى اتقنها زنديقا اى كافرا

نافيا للصانع العدل الحكيم فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل
محروما والجاهل مرزوقا وكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم الاشارة لكمال العناية
بتميزه ليرى السامعين ان هذا الشيء المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب وهو
جعل الاوهام حايرة والعالم النحرير زنديقا فالحكم البديع هو الذي اثبت للمسند اليه
المعبر عنه باسم الاشارة او التهكم عطف على كمال العناية بالسامع كما اذا كان السامع
فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته اى بلادة
السامع بانه لا يدرك غير المحسوس او على فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس
او ادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه اى على وضع اسم الاشارة موضع
المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب اى باب المسند اليه قول الشاعر تعاللت
اى اظهرت العلة والمرض كى اشجى اى كى احزن من شجى بالكسر اى صار حزينا لا من
شجى بالعظم بمعنى نشب فى حلقه وما بك علة تريدين قتلى قد ظفرت بذلك
اى بقتلى كان مقتضى الظاهر ان يقول به لانه ليس بمحسوس فعدل الى ذلك اشارة الى
ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذى يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر
الذى وضع موضع المضمر غيره اى غير اسم الاشارة فلزيادة التمكن اى جعل المسند اليه
متمكنا عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد اى الذى يصمد اليه ويقصد اليه
فى الحوائج لم يقل هو الصمد لزيادة التمكن ونظيره اى نظير قل هو الله احد الله الصمد فى وضع
المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن من غيره اى غير باب المسند اليه وبالحق اى بالحكمة
المقتضية للانزال انزلناه اى القران وبالحق نزل حيث لم يقل وبه نزل او ادخال

كما مر

الوضع

گر تو کنی چاره درم کنند ؛ بسیار گر تو عنایتی نخواهی کردن ؛
تو بیدل خسته زارم کنند ؛ بیرون ز تو مشفقی ندارم چکنم ؛

الروع عطف على زيادة التمكن في ضمير السامع وتربية المهابة وهذا كالتاكيد لادخال الروع او تقوية داعي المامور ومثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا آمرك بكذا وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اي غير باب المسند اليه فاذا عزمت فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية الداعي الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالاوصاف الكاملة من القدرة وغيرها او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا لم يقل انا لما في لفظ عبدك من التخضع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا النقل مطلقا مختص بهذا القدر اي بان يكون عن الحكاية الى الغيبة ولا تخلو العبارة عن التسامح بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا اي سواء كان في المسند اليه او غيره وسواء كان كل منهما واردا في الكلام او كان مقتضى الظاهر ايراده ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر الى امثلته ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذا من التفات الانسان من يمينه الى شماله وبالعكس كقوله اي قول امرئ القيس تطاول ليلك خطابا لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر ليلي بالاثمد

بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع والمشهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق
من الطرق الثلاثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اى عن ذلك
المعنى باخر منها اى بطريق اخر من الطرق الثلاثة بشرط ان يكون التعبير الثانى
على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل
مثل قولنا انا زيد وانت عمرو ونحن اللذون صبحوا الصباحا وقوله تع اياك نعبد
واياك نستعين واهدنا الصراط المستقيم وانعمت فان الالتفات انما هو
فى اياك نعبد والباقى جار على اسلوبه ومن زعم ان فى مثل يا ايها الذين امنوا التفاتا
والقياس امنتم فقد سهى على ما تشهد به كتب النحو وهذا اى الالتفات
بتفسير المشهور اخص منه بتفسير السكاكى لان النقل عنده اعم من ان يكون
قد عبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق اخر او يكون مقتضى الظاهر ان يعبر عنه
بطريق منها فترك وعدل عنه الى طريق اخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد
عنده وعند الجمهور مخصوص بالاول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل
التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما فى تطاول ليلك مثال
الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالى لا اعبد الذى فطرنى واليه ترجعون
ومقتضى الظاهر ارجع والتحقيق ان المراد ما لكم لا تعبدون لكن لما عبر
عنهم بطريق التكلم كان مقتضى الظاهر لسوق اجراء باقى الكلام على ذلك الطريق
فعدل عنه الى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين ومثال الالتفات
من التكلم الى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك ومقتضى الظاهر لنا

الجمهور

وشال

طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب تكلفني ليلى وقد شط وليها وعادت عواد بيننا وخطوب

ومثال الالتفات من الخطاب الى التكلم قول الشاعر طحا بك ذهب بك قلب في الحسان
متعلق بقوله طروب معنى الطروب في الحسان ان له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مر
وديها بعيد الشباب تصغير بعد للقرب اي حين ولى الشباب وكاد ينصرم عصر
ظرف زمان مضافا الى الجملة الفعلية اي قوله حان اي قرب مشيب تكلفني
ليلى فيه التفات من الخطاب في بك الى التكلم ومقتضى الظاهر يكلفك وفاعل
يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني والمعنى يطالبني القلب بوصل ليلى وروى
بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها
او على انه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب وقد شط اي
بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز
ان يكون فاعلت من المعاداة كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز
ان يكون من عاد يعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت
عليه قبل ومثال الالتفات من الخطاب الى الغيبة قوله تعالى حتى اذا كنتم في
الفلك وجرين بهم والقياس بكم ومثال الالتفات من الغيبة الى التكلم قوله تعالى
الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت ومقتضى الظاهر
فساقه اي ساق الله ذلك السحاب واجراه الى بلد ميت ومثال الالتفات من الغيبة
الى الخطاب قوله تعالى مالك يوم الدين اياك نعبد ومقتضى الظاهر اياه ووجهه
اي وجه حسن الالتفات ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان ذلك
الكلام احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع
وكان اكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة وهذا

ووجه حسن الالتفات على الاطلاق وقد يختص مواقعه بلطائف غير هذا الوجه العام

كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك

العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه

صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة

الصفات يعني مالك يوم الدين المفيد انه اضيف مالك الى يوم الدين

على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية مالك الاشياء في يوم الدين والمفعول

محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال

عليه اي اقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع و

الاستعانة في المهمات فالباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء

اذا دعوت له مواجهة وغاية الخضوع هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من

حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول فاللطيفة المختصة

المختص بها موقع هذا الالتفات هي انه فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ

في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك ولما

انجر الكلام الى خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن

من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى اي خلاف مقتضى الظاهر

تلقي المخاطب اضافة المصدر الى المفعول اي تلقي المتكلم المخاطب بغير ما

يترقب المخاطب والباء في بغير للتعدية وفي بحمل كلامه للسببية اي انما تلقاه

بغير ما يترقب بسبب انه حمل كلامه اي الكلام الصادر عن المخاطب على خلاف

مراده اي مراد المخاطب وانما حمل كلامه على خلاف مراده تنبيها للمخاطب على انه

اي ذلك الحقيق بالحمد مالك يوم الجزاء

اي ذلك

اى ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد
قال الحجاج له اى للقبعثرى حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم
يعنى القيد هذا مقول قول الحجاج مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب هذا
مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما
يترقب بان حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم اى الذى غلب سواده حتى
ذهب البياض وضم اليه الاشهب اى الذى غلب بياضه حتى ذهب سواده
ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصد
الامير اى من كان مثل الامير فى السلطان اى الغلبة وبسطة اليد اى الكرم
والنعمة والمال فجدير بان يصفد اى يعطى من اصفده او ان يصفد اى
فقيد من صفده والسائل عطف على المخاطب اى تلقى السائل بغير ما يتطلب بتنزيل
سؤاله منزلة غيره اى غير ذلك السؤال تنبيها للسائل على انه اى على ذلك
الغير الاولى بحاله او المهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس
والحج سألوا عن سبب اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه فاجيبوا ببيان
الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس
امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج
يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسئلوا عن ذلك
لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض
وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين

واليتمى والمساكين وابن السبيل سئلوا عن بيان ما ينفقون واجيبوا ببيان المصارف
تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا تعتد بها الا ان تقع موقعها
ومنه اى ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المعنى المستقبل بلفظ الماضى تنبيها
على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السموات ومن فى الارض بمعنى
يفزع ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تع ان الدين لواقع مكان يقع
ونحوه التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تع ذلك يوم مجموع له الناس مكان
يجمع وههنا بحث وهو ان كلا من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال
وان لم يكن ذلك بحسب اصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا فى موقعه واردا
على حسب مقتضى الظاهر والجواب بان كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف
وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه ومنه اى من خلاف
مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه
نحو عرضت الناقة على الحوض مكان عرضت الحوض على الناقة اى اظهرته عليها لتشرب
وقبله اى القلب السكاكى مطلقا وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ورده غيره
اى غير السكاكى مطلقا لانه عكس المطلوب والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير الملاحة
التى اورثها نفس القلب قبل كقوله ومهمه اى مفازة مغبرة اى متلونة
بالغبرة ارجاؤه اى اطرافه ونواحيه جمع رجا مقصورا كأن لون ارضه سماؤه
فى المصراع الاخير من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون ارضه و
الاعتبار اللطيف هو المبالغة فى وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث

ذلك تع

ونقيض المقصود

على حذف المضاف اى لونها يعنى لون السماء

يشبه

شب آمد هر کسی از روی در کار تا یابم * من دیوانه گردم تا کی ویرانه یابم

شه قهر و فنا از ما و جاه مملکت از تو * چه دینار ابقا نیست وخواه از ما و خواه از تو

٣٠

يشبه بلونه الابيض في ذلك مع ان الابيض اصل فيه وكلا اي وان لم يتضمن
اعتبارا لطيفا رد لانه عدول عن الظاهر من غير نكتة يعتد بها كقوله ولما
ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن اي بالقصر السياعا اي الطين المخلوط
بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع يعني طينت السطح والبيت وللقائل
ان يقول انه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قولنا كما طينت
الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل
والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن احوال المسند اما تركه فلما مر في
حذف المسند اليه كقوله ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب الرحل
هو المنزل والماوى وقيار اسم فرس او جمل للشاعر وهو ضابئ بن الحارث ولفظ البيت خبر
ومعناه التحسر والتوجع فالمسند الى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث
على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون قيار
على محل اسم ان وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر
لفظا او تقديرا واما اذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز ان يكون هو عطفا على محل اسم
ان لان الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل ان زيدا
وعمرو لذاهب وهو جائز ويجوز ان يكون قيار مبتدأ والمحذوف خبره والجملة باسرها
عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي
مختلف فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا اي نحن بما عندنا راضون فالمحذوف
ههنا خبر الاول بقرينة الثاني وفي البيت السابق بالعكس وقولك زيد منطلق وعمرو

تفرج کنان در هوا و هوس ۞ گذشتیم بر خاک بسیار کس ۞ کسانی که از ما بغیب اندرند ۞ بیایند و بر خاک ما بگذرند ۞
رفتند و میرویم کسانی که از عقب ۞ آیند سر بکنند که چون پایدار نیست ۞

ای عمرو منطلق فحذف الاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد
ای زيد موجود او حاضر او واقف او بالباب او ما اشبه ذلك فحذف لما مر مع اتباع
الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود وقد ينضم اليها قرائن تدل على نوع
خصوصية كلفظ الخروج المشعر بان المراد فاذا زيد بالباب او حاضر او نحو ذلك وقوله ان
محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اى ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها
الى الاخرة ارتحالا وفي المسافرين قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم
عن قريب فحذف المسند الذي هو ظرف قطعا لقصد الاختصار والعدول الى اقوى
الدليلين اعنى العقل ولضيق المقام اعنى المحافظة على الشعر ولاتباع الاستعمال لاطراد
الحذف في مثل ان مالا وان ولدا وان عددا وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن
رحمة ربي فقدره انتم ليس بمبتدأ لان لو انما يدخل على الفعل بل هو مبدل عن فاعل
فعل محذوف فالاصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود
المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل الضمير المنفصل على ما هو القاعدة عند حذف العامل
العامل فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم او جملة وقوله تعالى فصبر جميل
يحتمل الامرين حذف المسند او المسند اليه اى فصبر جميل اجمل او فامري صبر جميل ففي
الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه
يكون نصا في احدهما ولا بد للمحذوف من قرينة دالة عليه ليفهم منها المعنى كوقوع
الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله
اى خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الترديد

وقد وضع سيبويه في كتابه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا

آن خدنگ قامت از آغوش من رفت
قدم تخته تر شد و چشم حمیده تر

٣٨

والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل على ان المرفوع فاعل والمحذوف فعله
انه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تع ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن الله العزيز الحكيم وكقوله تع قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي
انشأها اول مرة او مقدر عطف على محقق نحو قول ضرار بن نهشل يرثي
يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي
ذليل لخصومة لانه كان ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء وتمامه ومختبط مما تطيح
الطوائح والمختبط الذي يأتي اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة
وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس كلواقح جمع ملقحة و
مما متعلق بمختبط وما مصدرية اي سائل يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله
او يبكي المقدر اي يبكي لاجل اذهاب المنايا يزيد وتعلم على التقديرين بمعنى لما
عدل اليه استحضارا لصورة ذلك الهائل وفضله اي رجحان نحو ليبك يزيد ضارع
مبنيا للمفعول على خلافه يعني ليبك يزيد ضارع مبنيا للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا
لضارع بتكرر الاسناد بان اجمل اولا اجمالا ثم فصل تفصيلا واما التفصيل
فظاهر واما الاجمال فلانه لما قيل ليبك علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء
المسند الى المفعول لا بد له من فاعل محذوف اقيم هو مقامه ولا شك ان المتكرر
اوكد واقوى وبان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس وبوقوع نحو يزيد غير فضلة
لكونه مسندا اليه لا مفعولا كما في خلافه وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة
لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول وتمام الكلام

به محذوف مما ابني للفاعل فانه مطبع في ذكر الفاعل اذ لا بد للفعل من شيء يسند
هو اليه من كونه الذكر هو الاصل مع عدم المقتضي للعدول ومن الاحتياط لضعف
التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا
في جواب من قال من نبيكم وغير ذلك نحو الله الهنا او لاجل ان يتعين بذلك كون
المسند اسما فيفيد الثبوت او فعلا فيفيد التجدد واما افراده اي جعل المسند
غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه
او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي
بل هو قريب من زيد قام في ذلك وقوله مع عدم افادة تقوي معناه مع عدم افادة
نفس التركيب تقوي الحكم فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت
او بحرف التاكيد نحو ان زيدا عارف او نقول ان تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيده
بالطريق المخصوص نحو زيد قام فان قلت المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوي
ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا فعلت
هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا ان ليس القصد في هذه الصورة الى التقوي بل
لكن لا نسلم انه لا يفيد التقوي ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب للتقوي ولو سلم
لا تقييد التقوي فالمراد ان افراد المسند قد يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق
الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى ثم السببي والفعلي من اصطلاحات صاحب المفتاح
حيث سمي في النحو الوصف بحال الشيء نحو رجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال
ما هو من سببه نحو رجل كريم ابوه وصفا سببيا وسمي في علم المعاني المسند في نحو زيد قام

واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه

مسند

قرار بركف آزادگان نگيرد مال ۞ نه صبر در دل عاشق نه آب در غربال

ويمكن ان يفسر المسند السببي بجملة علقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا اليه في تلك الجملة فيخرج عنه المسند في نحو زيد ابوه منطلق ابوه

مسندا سببيا وفسرها بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق فلهذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي بالمثال وقال والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق وكذا زيد انطلق ابوه لانه مفرد وفي نحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد في نحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد فيهما هو المسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد ضربته ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا يفيد التقوي والحمد في نحو ذلك تتبع كلام السكاكي لكنا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله واما كونه اي المسند فعلا فللتقييد اي تقييد المسند باحد الازمنة الثلاثة اي الماضي وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي انت فيه والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا امر عرفي وذلك لان الفعل دال بصيغته على احد الازمنة الثلاثة من غير احتياج الى قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه بقرينة خارجية كقولنا زيد قائم الآن او امس وغدا ولهذا قال على اخصر وجه ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات اي لا يجتمع اجزاؤه في الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع افادته التقييد باحد الازمنة الثلاثة مفيدا للتجدد واليه اشار بقوله مع افادة التجدد كقوله اوكلما وردت عكاظ وهو اسم سوق للعرب كانوا يجتمعون فيها فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة بعثوا الي عريفهم وعريف القوم

بامرهم الذي شهد بذلك وعرف يتوسم اي يصدر منه تفرس الوجوه وتاملها شيئاً
فشيئاً ولحظة فلحظة واما كونه اي كون المسند اسماً فلافادة عدمهما اي عدم
التقييد المذكور والتجدد يعني لافادة الدوام والثبوت لاغراض تتعلق بذلك
كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق
من الصرة ثابت للدراهم دائماً قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم على ان يثبت به
الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئاً فشيئاً فلا تعرض في
زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلاً له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما
تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول ونحوهما بمفعول مطلق او به او فيه
او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة لان الحكم كلما ازداد
خصوصاً ازداد غرابة وكلما ازداد غرابة ازداد افادة كما يظهر بالنظر الى قولنا شيء ما موجود
وفلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا ولما استشعر سؤالاً وهو ان
خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدونه
اشار الى جوابه بقوله والمقيد في نحو كان زيد منطلقاً هو منطلقاً لا كان لان منطلقاً
هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلق في الزمان
الماضي واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة مثل خوف
انقضاء الفرصة او ارادة ان لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل او مكانه او
مفعوله او عدم العلم بالمقيدات او نحو ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط مثل
اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده

لاتبر

لتعرف لا لمعرفة ما بين إن وإذا ولو يعني حيث أشار إلى ما بينها من التفصيل وقد بين
ذلك التفصيل في علم النحو وفي هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط في عرف أهل
العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك إن جئتني أكرمك بمنزلة
قولك أكرمك وقت مجيئك إياي ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان
عليه من الخبرية والإنشائية بل إن كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو إن
جئتني أكرمك وإن كان إنشاء فإنشائية نحو إن جاءك زيد فأكرمه وأما نفس
الشرط فقد خرج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب الخبر هو مجموع الشرط
والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول فإنما هو باعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل
وقت من أوقات طلوع الشمس والمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الوجود وباعتبار
المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم
به وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين ولكن لا بد من النظر ههنا في إن وإذا
ولو لأن فيها أبحاثا كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو فإن وإذا للشرط في الاستقبال
لكن أصل إن عدم الجزم بوقوع الشرط فلا يقع في كلام الله تعالى على الأصل إلا
أو على ضرب من التأويل وأصل إذا الجزم بوقوعه فإن وإذا يشتركان في الاستقبال
بخلاف لو ويفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط
فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين إن وإذا والمقصود بيان وجه الافتراق ولذلك
أي ولأن أصل إن عدم الجزم بالوقوع كان الحكم النادر لكونه غير مقطوع به في الغالب

وما يقال من أن كلا من الشرط
والجزاء خارج عن الخبرية و
احتمال الصدق والكذب وإنما

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی
حسن فرید محسنی

موضعا لو بتولان اصل اذا الجزم بالوقوع غلب لفظ الماضي لدلالته على الوقوع قطعا
نظرا الى نفس المشتاق نقل لهما الى صيغة الاستقبال مع اذا نحو فاذا جاءتهم اي قوم
موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هي مختصة بنا ونحن مستحقوها وان
تصبهم سيئة اي جدب وبلاء يطيروا اي يتشاءموا بموسى ومن معه من المؤمنين
فجيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي حصولها
مقطوع به ولهذا عرفت الحسنة تعريف الجنس اي الحقيقة لان وقوع الجنس كالواجب
لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع بخلاف النوع وجيء في جانب السيئة بلفظ ان
مع ان ذكر بقوله والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت السيئة
ليدل تنكيرها على التقليل وقد تستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا كما اذا
سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك
فيتجاهل خوفا من السيد او لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط فيجري الكلام على سنن
اعتقاده كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل مع علمك بانك صادق
او تنزيله اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم
كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع ان المتكلم والمخاطب عالما بكونه ابا له
او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط
عن اصله لا يصلح الا لفرضه اي لفرض الشرط كما يفرض المحال لغرض من الاغراض
نحو افنضرب عنكم الذكر اي نهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي و
والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ

ان بالكسر لكونهم مرتابين امر مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ وتصوير
ان لا ارتياب من العاقل في هذه المقام يجب ان لا يكون الا على سبيل الفرض والتقدير
كما يفرض المحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان لا ارتياب فيما هو
ان يخلو عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال والمحال وان كان مقطوعا بعدم وقوعه
لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء
العنان للتبكيت كما في قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير
المتصف به اي بشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي
لعمرو فتقول ان قمتما كان كذا وقوله تعالى يحتمل الوجهين المذكورين وان كنتم في ريب مما
نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله يحتملهما اي يحتمل ان يكون التوبيخ والتصوير
المذكورين وان يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين لانه كان فيهم من
يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانهم لا ارتياب لهم وههنا بحث وهو
انه اذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي اللاوقوع فلا يصح استعمال ان
فيه كما اذا كان قطعي الوقوع لانها انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة وليس المعنى
ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون على ان ان ههنا بمعنى
اذ ونص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب لفظ كان الى معنى الاستقبال لقوة
دلالته على المضي فمجرد التغليب لا يصح استعمال ان ههنا بل لا بد من ان يقال لما غلب
صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط قطعي الانتفاء فاستعمل فيه ان على سبيل
الفرض والتقدير للتبكيت والتغليب فقد اهتدوا وقل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين

للتبكيت والالزام كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به

قوله بل لا بد من ان يقال جواب عن سؤال مقدر تقديره انه يستفاد من التغليب والفرض ... [illegible]

فان قيل ... [illegible]

باب واسع يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى وكانت من القانتين غلب الذكر على الانثى

بان اجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة اجرائها على الذكور خاصة فان القنوت

مما يوصف به الذكور والاناث لكن لفظ قانتين انما يجري على الذكور فقط ونحو قوله تعالى

بل انتم قوم تجهلون غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس يجهلون بيا

الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغايب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى

عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه اي ومن باب

التغليب ابوان للاب والام ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر

وذلك بان يغلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الاخر بان يجعل الاخر

متفقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما جميعا فمثل ابوان ليس من قبيل

قوله تعالى وكانت من القانتين كما توهمه بعضهم لان الابوة ليست صفة مشتركة بينهما

كالقنوت فالحاصل ان مخالفة الثاني في مثل القانتين من جهة الهيئة والصيغة

وفي مثل ابوان من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية ولكونهما اي ان واذا لتعليق

امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني بحصول مضمون الشرط في الاستقبال

متعلق بغيره على معنى انه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومتعلقا على حصول الشرط في الاستقبال

ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال

الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار في الاستقبال كان كل من جملتي

كل من ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فلانه مفروض

الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق

على

على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعلق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل

في المستقبل ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير

فائدة وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية

ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس

معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقد تستعمل ان في

غير الاستقبال قياسا مطردا مع كان نحو وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها

في مقام التأكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو زيد وان كثر

ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم وفي غير ذلك قليل كقوله فيا وطني ان فاتني

بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال ثم اشار الى تفصيل النكتة الداعية

الى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة

الاسباب المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء

او كون ما هو للوقوع كالواقع هذا عطف على قوة الاسباب وكذا المعطوفات

بعد ذلك لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل على ما اشار اليه

في الايضاح ومن زعم انها كلها عطف على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سها

سهوا بينا او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت

بحسن العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل ولاظهار الرغبة ولما كان اقتضاء

اظهار الرغبة ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج الى بيان ما اشار اليه بقوله

فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اي الطالب اياه اي ذلك

الامر

الامر بها فيعمل ذلك لامريه اى فيكون الخطاب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضى

وعليه اى وعلى الاستعمال الماضى مع ان لاظهار الرغبة فى الوقوع ورد قوله تع ولا تكرهوا

فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق النهى عن

الاكراه بارادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط

اجيب بان القائلين بان التعليق بالشرط يدل على نفى الحكم عند انتفائه انما يقولون

به اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته فى الاية المبالغة فى النهى

عن الاكراه يعنى انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها وايضا دلالة الشرط على انتفاء

الحكم انما هو بحسب الظاهر والاجماع القاطع على حرمة الاكراه مطلقا عارضه والظاهر يدفع

بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل اما لما ذكر

واما للتعريض بان ينسب الفعل الى واحد والمراد غيره نحو قوله تع ولقد اوحى اليك والى

الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالمخاطب هو النبى صلعم وعدم اشراكه

مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضى ابرازا للاشراك الغير الحاصل فى معرض الحاصل على سبيل

الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا

شتمك احد فتقول والله ان شتمنى الامير لاضربنه ولا يخفى انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر

عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان فى هذا

الكلام نوع خفاء وضعف نسبه الى السكاكي وقال وهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال

ونظيره اى نظير لئن اشركت فى التعريض لا فى استعمال الماضى مقام المضارع فى الشرط

للتعريض قوله تع ومالى لا اعبد الذى فطرنى اى وما لكم لا تعبدون الذى فطركم

بدليل

بالباطل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب ان يقال واليه ارجع على ما هو الموافق
للسياق ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه
الحق هو المفعول الثاني للاسماع على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي
ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على يزيد او على لا يزيد وليس هذا
في كلام السكاكي اي على وجه يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه اي لكون ذلك الوجه
ادخل في امحاض النصح لهم حيث لا يريد اي المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ولو للشرط
اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع
بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء
مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع
الاول اعني الشرط يعني ان الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين
الجمهور واعترض عليه ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب
وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب متعددة
بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع اسبابه فهي لامتناع الاول
لامتناع الثاني الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق
الكلام ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس واستحسن
المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على انها لامتناع الاول لامتناع
الثاني اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء
الملزوم من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم وانا اقول منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل

لانه ليس معنى قولهم لامتناع الشئ الثاني حتى يرد عليه لامتناع الاول انه يستدل
بالامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يوجب
انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما
هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهديكم اجمعين ان انتفاء الهداية
انما هو بسبب انتفاء المشيئة يعني انها تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء
في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء
ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر
معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك
ولهذا صح مثل قولنا لو جئتني لاكرمتك لكن لم تجئ اعني ان عدم الاكرام بسبب
عدم المجئ قال الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر يعني ان عدم طيران
تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها وقال المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم
رعايا ولكن ما لهن دوام واما المنطقيون فقد جعلوا ان ولو اداة اللزوم فانما
يستعملونهما في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي عندهم للدلالة على ان العلم بانتفاء
الثاني اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هو وقوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وارد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة
اللغة هو الشائع المستفيض وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من اسرار هذا الفن وفي
هذا المقام مباحث اخرى شريفة اوردناها في الشرح فاذا كان لو للشرط في الماضي
فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها اذ الثبوت ينافي التعليق والاستقبال

ينافي المضي

ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها
تستعمل في المستقبل استعمال ان في الوصل والربط وهو مع قلته ثابت نحو قوله عم
اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط فدخولها على
المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اى لوقعتم في جهد وهلاك لقصد
استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا والفعل هو الطاعة يعني ان امتناع عنتكم
بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت
يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع كما ان الجملة
الاسمية المثبتة تفيد تاكيد الثبوت ودوامه والمنفية تفيد تاكيد النفي ودوامه
لا نفي التاكيد والدوام ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا
امنا على ابلغ وجه واكده كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم حيث لم يقل الله مستهزئ بهم
قصدا الى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا ودخولها على المضارع في نحو ولو ترى
الخطاب لمحمد صلى الله عليه وآله او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار
اى اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا
مقدار عذابها وجواب لو محذوف اى لرأيت امرا فظيعا لتنزيله اى المضارع منزلة
الماضي لصدوره اى المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره فهذه الحالة
اى الرؤية بعد المذكور
انما هي في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل فيها لو واذ المختصان
بالماضي لكن عدل عن لفظ الماضي ولم يقل ولو رأيت اشارة الى انه كلام من لا خلاف في
اخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبل في التحقق

ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا
فظيعا كما عدل عن الماضي الى المضارع في ربما يود الذين كفروا لتنزيله منزلة الماضي
لصدوره عمن لا خلاف في اخباره وانما كان الاصل ههنا هو الماضي لانه قد التزم
ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون
ماضيا لانها للتقليل في الماضي ومعنى التقليل ههنا انه تدهشهم اهوال القيامة
فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هي مستعارة للتكثير او
للتحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة قوله تع لو كانوا مسلمين عليه ولو للتمني
حكاية لودادتهم واما على رأي من جعل لو التي للتمني حرفا مصدرية فمفعول يود هو قوله
لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني ان العدول
الى المضارع في نحو ولو ترى اما لما ذكر واما لاستحضار صورة رؤية الكافرين
موقوفين على النار لان المضارع مما يدل على الحال الذي هو من شانه ان يشاهد
كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك
الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك كما قال الله تع فتثير
سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تع والله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة
البديعة الدالة على القدرة الكاملة الباهرة يعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين
السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة واما تنكيره
اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد اي عدم الحصر والعهد الدال عليهما
التعريف كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه

تنكير المسند

خبر مبتدأ

خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب او التحقير نحو ما زيد شيئا واما تخصيصه اى المسند
بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم واعلم ان جعل
المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات انما هو
اصطلاح وقيل لان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع فى الفعل
لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجىء فى الاسم الذى فيه الشيوع
فيه وفيه نظر واما تركه اى ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق فى
ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع

تعريف المسند

حكما على امر معلوم له باحدى طرق التعريف يعنى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون
المسند اليه معرفة اذ ليس فى كلامهم المسند اليه نكرة والمسند معرفة فى الجملة الخبرية
بآخر مثله اى حكما على امر معلوم بامر آخر مثله فى كونه معلوما للسامع باحدى
طرق التعريف سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او اختلفا نحو زيد
هو المنطلق او لازم حكم عطف على قوله حكما كذلك اى على امر معلوم بآخر مثله وفى
هذا تنبيه على ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافى افادة الكلام للسامع
فائدة مجهولة لان العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم باسناد احدهما الى
نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق معرفا باعتبار تعريف العهد
او الجنس وظاهر لفظ الكتاب ان زيد اخوك انما يقال لمن يعرف ان له اخا والمذكور
فى الايضاح انه لمن يعرف زيدا بعينه سواء يعرف ان له اخا او لم يعرف ووجه
التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاة ان اصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار

العهد

والا لم يبق فرق بين علمه زيد وبين غيره اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع

الاضافة ثانى الكتاب ناظرا الى اصل الوضع وما فى الايضاح ناظر الى خلافه وعكسهما

اى عكس المثالين المذكورين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط فى التقديم

انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع باتصافه باحديهما

دون الاخرى فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب

بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخرى فيجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ

وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم

بثبوته للذات وانتفائه عنه يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع

زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك

واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح

زيد اخوك ويظهر ذلك فى نحو قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها

الغاب والثانى يعنى اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو

زيد الامير اذا لم يكن فى البلد امير سواه او مبالغة لكماله فيه اى لكمال ذلك الشيء فى ذلك

الجنس او بالعكس نحو عمرو الشجاع اى الكامل فى الشجاعة كانه لا اعتداد بشجاعة غيره

لقصورها عن رتبة الكامل وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير

زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم فى افادة قصر

الامارة على زيد والشجاعة على عمرو والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ

فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة او نكرة وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ والجنس قد يبقى على اطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف او حال

لان السامع يعلم انه يعرف ان للاسد غابا وانما لم يعرف ان غابها الرماح يجب تقديم الغاب على الرماح

او ظرف

او ظرف او نحو ذلك هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الامير في البلد وهو الذاهب
الف قنطار جميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء قوله قد يفيد لفظ قد
الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء اذا قبح البكاء على قتيل رايت بكاءك الحسن الجميل
فانه قد يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب في معرفة معاني كلام
العرب ان ليس المعنى ههنا على القصر وان امكن ذلك بنظر الظاهر والتامل الفاصل قوله
في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات
والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لان معنى المبتدا
المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب به والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب
فسواء قلنا زيد المنطلق والمنطلق زيد يكون زيد مبتدا والمنطلق خبرا وهذا راي
الامام الرازي ورد بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم يعني ان الصفة تجعل
دالة على الذات ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على امر نسبي مسندا اوما لكونه
اي كون المسند فعلا فللتقوي نحو زيد قام او لكونه سببيا نحو زيد ابوه قائم كما مر
من ان افراده يكون لكونه غير سببي مع عدم افادة التقوي وسبب التقوي
في مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي
ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صرفه
الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان
متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما في زيد قائم صرفه ذلك
الضمير الى المبتدا ثانيا فيتكرر الحكم فيه فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی

الى ضمير المبتدأ فيخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب ان يجعل سببيا واما على ما ذكره
الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل اللفظية الا لحديث
قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار
عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام فدخل في قلبه دخول المأنوس
وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة
مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام
في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به ومما يكون المسند
فيه جملة لا للسببية ولا للتقوي ضمير الشأن ولم يتعرض المص له لشهرة امره
وكونه معلوما مما سبق واما صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني
فداخلة في التقوي على ما مر في صورة تكرر الاسناد واسميتها وفعليتها وشرطيتها
لما مر يعني ان كون المسند جملة للسببية او للتقوي وكون تلك الجملة اسمية
للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على احد الازمنة
على اخصر وجه وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط
وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان
الفعل هو الاصل في العمل وقيل باسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا
ورجح الاول بوقوع الظرف صلة للموصول نحو الذي في الدار اخوك واجيب بان
الصلة من مظان الجملة بخلاف الخبر ولو قال اذ الظرف مقدر بالفعل على الاصح
لكان اصوب لان ظاهر عبارته يقتضي ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول

الجز

الغول الصداع ولا ينفى فساده واما تاخيره اى المسند فلان ذكر المسند اليه اهم كما
مر فى تقديم المسند اليه واما تقديمه اى المسند فلتخصيصه بالمسند اليه اى لقصر المسند
اليه على المسند على ما حققناه فى ضمير الفصل لان معنى قولنا تميمى انا هو انه مقصور على التميمية
لا يتجاوزها الى القيسية نحو لا فيها غول اى بخلاف خمور الدنيا فان فيها غولا فان قلت
المسند هو الظرف اعنى فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه اعنى الضمير
المجرور الراجع الى خمور الجنة قلت المقصود ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفى
هى خمور الجنة لا يتجاوزه الى الاتصاف بفى خمور الدنيا وان اعتبر النفى فى جانب المسند فالمعنى
ان الغول مقصور على عدم الحصول فى خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول فى خمور الدنيا
فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقى وكذا القياس فى قوله تعالى لكم دينكم
ولى دين ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح فى قوله تعالى ان حسابهم الا على ربى من ان المعنى
حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربى لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلىّ فجميع ذلك
من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم ولهذا اى ولان التقديم يفيد
التخصيص لم يقدم الظرف الذى هو المسند على المسند اليه فى نحو لا ريب فيه ولم يقل
لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى لانه المعتبر
مقابلة خمور الجنة هى خمور الدنيا ومطلق المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه
اى تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اى المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم
على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل فى المعنى
وبالنظر الى انه لم يرد فى الكلام خبر للمبتدأ كقوله له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى

اجل

بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال فى سائر كتب الله

او التشويق

اجل من الدهر حيث لم يقل همه او التفأل نحو سعدت بغرة وجهك الايام

الى ذكر المسند اليه بان يكون في المسند المتقدم طول تشوق النفس الى ذكر المسند اليه

فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق

بلا تعب كقوله ثلثة هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله تشرق من اشرق بمعنى صار

قول محمد بن وهيب في مدح المعتصم

مضيئا الدنيا فاعل تشرق والعايد الى الموصوف هو الضمير المجرور في قوله ببهجتها اى بحسنها

ونضارتها اى تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة شمس الضحى وابو اسحق كنية معتصم

والقمر تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذى قبله يعني باب المسند اليه

غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير

والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق وانما قال كثير لان بعضها مختص بالبابين

كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه مختص

بالمسند اذ كل فعل مسند دائما وقيل هو اشارة الى ان جميعها لا يجرى في غير البابين

كالتعريف فانه لا يجرى في الحال والتميز وكالتقديم فانه لا يجرى في المضاف اليه وفيه

نظر لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي ان يجرى شيء من المذكورات

في كل واحد منها فيه بل يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في شيء مما يغايرهما

من الامور التي هي غير المسند اليه والمسند فضلا عن ان يجرى كل منها صح

فالفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اى في البابين لا يخفى عليه اعتباره

في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه احوال متعلقات الفعل قد

بحث احوال متعلقات الفعل

اشير في التنبيه الى ان كثيرا من الاعتبارات السابقة يجرى في متعلقات الفعل

لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث عنه وتمهيد

لمهيد المقدم

لله

بذلك وقيد به فصل الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه
اي من ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه به
اي تلبس الفعل بكل منهما اما بالفاعل فمن جهة وقوعه عنه واما بالمفعول فمن جهة وقوعه
عليه لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره معه افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه
من غير ارادة ان يعلم ممن وقع او على من وقع اذ لو اريد ذلك لقيل وقع الضرب او وجد او ثبت
من غير ذكر الفاعل لكونه عبثا فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى
الفاعل فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي من
غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه
بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر
له مفعول لان المقدر كالمذكور في ان السامع يفهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل
من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان قولنا فلان يعطي الدنانير يكون لبيان
جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير
لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان
لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار
تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه
اي على ذلك المفعول قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون والمعنى لا يستوي من يوجد حقيقة العلم ومن لا يوجد وانما قدم
الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله والسكاكي ذكر في بحث افادة

والمفعول صح

للازم صح

الاستغراق

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی

حسین فرید ... محسنی

لقلة ايهام انه اذا كان المقام خطابيا اذا استدليا كقولة المومن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق لعلة ايهام ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الاخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فحصل المعارضة بالطريق المذكور في فائدة اللام الاستغراق اشارة الى فعله ثم اذا كان المقام خطابيا ... استدليا لئلا حمل المعرف باللام على الاستغراق واشار اليه بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كونه كنايه اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن او استدلاليا لطلب فيه اليقين لم يعد افاد المقام او الفعل ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون اخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء فالاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين على الاخر اورد في افادة التعميم ينافي كون الغرض الثبوت والنفي مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص وانا نقول لا نسلم ذلك فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود ولبعضهم في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها فلم نتعرض لها والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة كقول البحتري في المعتز بالله تعريضا بالمستعين

الایهام در تعلیقات دفع خلاف وهم ... زیرا که ... حصر شد

الایهام ان یذکر لفظ له معنیان قریب وبعید ویراد به البعید

اسم رجل

بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اى ان يكون
ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة
على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا نصب عطف على يدرك المنصوب
قبله اى فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته
الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اى من يصدر
عنه السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن
الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة
بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره
للدلالة على ان اثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع
خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا تلك الاثار
ولا يسمع الواعي الا تلك الاخبار فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق
الكناية ففي ترك المفعول والاعراض عنه اشعار بان فضائله قد بلغت من الظهور
والكثرة الى حيث يكفي فيها مجرد ان يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم انه المتفرد
بالفضائل ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول وتقديره والا اى
وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله
اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب
التقدير بحسب القرائن الدالة على تعين المفعول ان عاما فعام وان خاصا
فخاص ولما وجب تقدير المفعول تعين انه مراد في المعنى ومحذوف من اللفظ

الغرض فاشار الى تفصيل الغرض بقوله ثم الحذف اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية
والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لكنه انما يحذف ما لم يكن
تعلقه به اي تعلق المشية بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم
لهدايتكم اجمعين فانه لما قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه
مبهم عنده فاذا جئ بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف ما اذا
كان تعلق فعل المشية به غريبا فانه لا يحذف حينئذ كما في قوله ولو شئت ان ابكي
دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم
غريب فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به واما قوله فلم يبق مني
الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك
فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب اليه صدر الافاضل
في ضرام السقط من انه لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف
مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها
ببكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء
التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول
افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني
وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء
الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة و
البكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت

جفون جمع جفن

لو شئت

لو شئت ان اعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نحن في هذا
الكلام مقام من سوء فهم وقلة التدبر وما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان
ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل مما حذف لغرض اخر وقيل يحتمل
ان يكون المعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا اي لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث
اقدر على بكاء التفكر فيكون من قبيل ما ذكر فيه المفعول مشية لغرابته وفيه نظر لان
ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يأبى هذا المعنى عند التأمل
لان القدرة على بكاء التفكر لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فيهما واما لدفع توهم
ارادة غير المراد عطف على اما للبيان ابتداء متعلق بتوهم كقوله وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل
حادث يقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية ومميزها قوله من تحامل
حادث قالوا واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا
يلتبس بالمفعول ومحل كم النصب على انها مفعول ذدت وقيل المميز محذوف اي كم مرة
ومن في من تحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرنا
وسورة ايام اي شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول
اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان
الحز لم ينته الى العظم وانما كان في بعض اللحم فحذف دفعا للتوهم لانه نوع قطع ولا
بد اذا وقع فيها [illegible] او لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن
ايقاع الفعل على صريح لفظه لا على الضمير العائد اليه اظهارا لكمال العناية بوقوعه
اي الفعل عليه اي على المفعول حتى كانه لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية

فحذف

عنه كقوله قد طلبنا فلم نجد لك في السودد والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا
مثلا فلو ذكر لكان المناسب فلم نجده فيفوت الغرض اعني ايقاع نفي الوجدان
على صريح لفظ المثل ويجوز ان يكون السبب في حذفه قوله طلبنا ترك مواجهة الممدوح
بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التأدب حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه
لان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده واما للتعميم في المفعول مع الاختصار قرينة
كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم
وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار وعليه
اي وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام
اي يدعو جميع عباده فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا واما لمجرد الاختصار
من غير ان يعتبر معه فائدة اخرى من التعميم وغيره وفي بعض النسخ عند قيام قرينة
وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة ليس بسديد لان هذا المعنى معلوم ومع هذا
جار في سائر الاقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار نحو قوله تعالى رب ارني انظر
اليك اي ذاتك وههنا بحث وهو ان الحذف للتعميم مع الاختصار ان لم يكن فيه
قرينة دالة على ان المقدر عام فلا تعميم اصلا وان كانت فالتعميم مستفاد من عموم
المقدر سواء حذف او لم يحذف فالحذف لا يكون الا لمجرد الاختصار واما
للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى
اي وما قلاك وحصول الاختصار ايضا ظاهر واما للاستهجان ذكره اي ذكر المفعول
كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه اي من النبي عليه السلام ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة

وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة اليه وما يقال من ان المراد قيام قرينة

نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه ... الحذف لمجرد الاختصار

اخرى

اخرى كالحصانة والتمكن من انكاره اى صدت اليه حاجة او بغيره حقيقة او وهما او نحو ذلك
وتقديم مفعوله اى مفعول الفعل ونحوه اى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال
وما اشبه ذلك عليه اى على الفعل لرد الخطأ فى التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد ا
نك عرفت انسانا واصاب فى ذلك واعتقد انه غير زيد وقد يكون لرد الخطأ
فى الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا او غيرهما
وتقول لتاكيده زيدا عرفت لا غيره وكذا فى نحو زيدا اكرم وعمرا لا تكرم امرا
ونهيا فكان الاحسن ان يقول لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر باقسامه الثلاثة
فان اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تعسف ولهذا اى ولان التقديم لرد الخطأ
فى تعيين المفعول مع الاصابة فى اعتقاد وقوع الفعل على مفعول فى الجملة لا يقال ما زيدا
ضربت ولا غيره لان التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص
وقولك ولا غيره ينفى ذلك فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق لا غيره نعم لو كان
التقديم لغرض اخر غير التخصيص جاز ما زيدا ضربت ولا غيره وكذا زيدا ضربت وغيره
ولا يقال ما زيدا ضربت ولكن اكرمته لان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ واقع
فى الفعل بانه الضرب حتى ترده الى الصواب بانه الاكرام وانما الخطأ فى تعيين المضروب
حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب بان يقول ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما
نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب
اى عرفت زيدا عرفته والا اى وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده فتخصيص
اى زيدا عرفت عرفته لان المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم على المذكور فى افادة

لا اختصاص كما في بسم الله فنحو زيدا عرفت محتمل للمعنيين والرجوع في التعيين الى القرائن
وعند قيام القرينة على انه للتخصيص يكون اوكد من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار
وفي بعض النسخ واما نحو وهديناهم فلا يفيد الا التخصيص لامتناع ان يقدر الفعل
مقدما نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء بل التقدير واما
ثمود فهديناهم بتقديم المفعول وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر لانه يكون مع الجهل ثمود فهديناهم
بثبوت اصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما
فتقول اما زيدا فضربته واما عمرا فاكرمته فليتامل وكذلك اي ومثل زيدا عرفت
في افادة الاختصاص قولك بزيد مررت في المفعول بواسطة لمن اعتقد انك مررت
بانسان وانه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته
وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا اي لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه
في اكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق وانما قال غالبا لان اللزوم الكلي
غير متحقق فيه اذ التقديم قد يكون لاغراض اخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ
وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر ورعاية السجع والفاصلة ونحو ذلك قال الله تعالى
خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال
وان عليكم لحافظين كراما كاتبين وقال واما اليتيم فلا تقهر واما السائل
فلا تنهر وقال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون الى غير ذلك
مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب الكلام ولهذا اي ولان
التخصيص لازم للتقديم غالبا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه

بالعبادة والاستعانة يعني نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك ولا نعبد ولا نستعين
غيرك ونحو لالى الله تحشرون اليه تحشرون لا الى غيره ويفيد التقديم في الجميع اي جميع
صور التخصيص وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه
اهم وهم ببيانه اعنى ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا اي بسم الله افعل كذا ليفيد مع
الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات
وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله تعالى بالابتداء للاهتمام والرد عليهم
واورد اقرأ باسم ربك يعني لو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب
ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته
واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم
باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله تعالى اهم باعتبار نفسه هذا جواب جار الله
في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ
الذي بعده ومعنى اقرأ الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى المقروء به
كما في فلان يعطي ويمنع كذا في المفتاح وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل
على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضي للعدول
عنه اي عن الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا ولان في نحو ضرب زيدا غلامه
مقتضيا للعدول عن الاصل والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله
التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ للعطاء او لان ذكره اي
ذكر البعض الذي ذلك يقدم اهم جعل الاهمية ههنا قسيما للاصل في التقديم

وجعلها في المسند اليه تسامياً له ولغيره من الامور المقتضية للتقديم وهو الموافق
للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئاً
يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف
له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير
ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم فمراد المص بالاهمية هنا الاهمية
العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض
كقولك قتل الخارجي فلان لان الاهم في تعلق القتل هو الخارجي المقتول ليتخلص
الناس من شره او لان في التاخير اخلالاً ببيان المعنى نحو قوله تع وقال رجل مؤمن
من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون فلم يفهم انه اي ذلك الرجل
الى عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم اي يكتم ايمانه من آل فرعون فلم يفهم انه
اي ذلك الرجل كان منهم اي من آل فرعون والحاصل انه ذكر لرجل ثلثة اوصاف
قدم الاول اعني مؤمن لكونه اشرف الاوصاف ثم الثاني لئلا يتوهم خلاف
المقصود او لان في التاخير اخلالاً بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في
نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الاية
على الالف القصر في اللغة الحبس وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص
وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر
بان لا يتجاوزه الى غيره اصلاً وهو الحقيقي او بحسب الاضافة الى شيء اخر بان لا يتجاوزه
الى ذلك الشيء وان امكن ان يتجاوزه الى شيء اخر في الجملة وهو غير حقيقي بل اضافي

اي لا يتجاوز في الواقع ... القصر

كقولك

كقولك ما زيد الا قائم بمعنى لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى شيء اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي
والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافي وكل منهما اي من الحقيقي وغير
نوعان قصر الموصوف على الصفة وهو ان لا يتجاوز الموصوف من تلك الصفة الى صفة
اخرى لكن يجوز ان يكون تلك الصفة لموصوف اخر وقصر الصفة على الموصوف وهو ان لا تتجاوز
تلك الصفة من ذلك الموصوف الى موصوف اخر لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف
صفات اخر والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية اعني معنى قائما بالغير لا النعت
النحوي اعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من
وجه لتصادقهما في مثل اعجبني هذا العلم وتفارقهما في مثل العلم حسن ومررت بهذا
الرجل واما نحو قولك ما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وما هذا الا زيد فمن قصر الموصوف
على الصفة تقديرا اذ المعنى انه مقصور على الاتصاف بكونه اخا او ساجا او زيدا والاول
اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها
اي غير الكتابة من الصفات وهذا لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء حتى يمكن
اثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية بل هذا محال لان للصفة المنفية نقيضا
وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلنا
ما زيد الا كاتب واردنا انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه
وهو محال والثاني ان قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على
معنى الحصول في الدار المعينة مقصور على زيد وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم
الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار

معينة أي زيدا أنه جميع من في الدار من عدا زيد في حكم العدم فيكون قصرا حقيقيا
ادعائيا وأما في قصر الغير الحقيقي فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد أن الحصول
في الدار مقصور على زيد بمعنى أنه ليس حاصلا لعمرو وإن كان حاصلا لبكر وخالد والأول
أي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة دون صفة أخرى أو مكانها
أي تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى والثاني أي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي
تخصيص صفة بأمر دون أمر آخر أو مكانه وقوله دون أخرى معناه متجاوزا عن الصفة الأخرى
فإن المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه بإحداهما ويتجاوز
عن الأخرى ومعنى دون في الأصل أدنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك إذا
كان أحط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الأحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل في كل
تجاوز حد إلى حد وتخطي حكم إلى حكم ولقائل أن يقول إن أريد بقوله دون أخرى
ودون آخر دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما إذا
اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد إلا كاتب لمن اعتقده كاتبا
وشاعرا ومنجما وقولنا ما كاتب إلا زيد لمن اعتقد الكاتب زيدا وعمرا وبكرا وإن أريد
أعم من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي وكذا الكلام على قوله
مكان أخرى ومكان آخر فكل منهما أي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظ
أو فيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الأول
التخصيص بشيء دون شيء والثاني التخصيص بشيء مكان شيء آخر فالمخاطب
بالأول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف وبعني بالأول

التخصيص

التخصيص بشيء دون شيء من يعتقد الشركة اي شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف
على الصفة او اكثر وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف فالمخاطب بقولنا
ما زيد الا كاتب من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد
لقطع الشركة التي اعتقدها المخاطب والمخاطب بالثاني اعني التخصيص بشيء مكان شيء اخر
من ضربي كل من القصر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم فالمخاطب بقولنا
ما زيد الا قائم من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من اعتقد
ان الشاعر عمرو لا زيد ويسمى هذا القصر قصر القلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده
عطف على قوله يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الايضاح اي المخاطب بالثاني اما من
يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني الاتصاف بالصفة المذكورة
وغيرها في قصر الموصوف على الصفة واتصاف الامر المذكور وغيره بالصفة في قصرها
حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقيام او القعود من غير علمه
بالتعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر زيد او عمرو من غير
ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب
فالحاصل ان التخصيص بشيء دون شيء قصر افراد والتخصيص بشيء مكان شيء اخر ان اعتقد
المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانا لو سلمنا
ان قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر فلا يخفى ان فيه تخصيص شيء دون اخر
فان قولنا ما زيد الا قائم لمن تردد بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون
القعود ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتركا بين الافراد و

والقصر الذي سماه المص قصر تعيين وجعل التخصيص بشيء مكان شيء قصر قلب فقط وشرط قصر
الموصوف على الصفة افراداً عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في
الموصوف حتى يكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا ومنجما لا كونه
مفحما اي غير شاعر لان الافحام وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافي الشاعرية وشرط
قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين حتى يكون المنفي
في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعدا او مضطجعا او نحو ذلك مما ينافي القيام ولقد
احسن صاحب المفتاح في اهمال هذا الاشتراط لان قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد
انه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في المفتاح مع عدم تنافي الشعر
والكتابة ومثل هذا خارج عن اقسام القصر على ما ذكره المص لا يقال هذا شرط الحسن والمراد
ان التنافي في اعتقاد المخاطب شرط لتناقض ما اثبت وما نفي بدلالة اللفظ عليه مع انا لا نم
عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد كاتبا غير شاعر واما الثاني فلان التنافي
بحسب اعتقاد المخاطب هو ما ذكره في غيره ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه
المخاطب العكس فيكون هذا الاشتراط ضايعا وايضا لم يصح قول المص ان السكاكي
لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وعلل المص اشتراط تنافي الوصفين بقوله
ليكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وفيه نظر بين في الشرح وقصر التعيين اعم
من ان يكون الوصفان فيه متنافيين اولا فكل مثال يصلح للقصر الافراد والقلب يصلح
للقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وغيرها قد سبق ذكره
فالاول منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة

افراد

افراداً زيد شاعر لا كاتب وما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين اولهما الوصف المثبت
فيه معطوف عليه والمنفي معطوف والثاني بالعكس وقلبا زيد قائم لا قاعد وما زيد
بل قاعد فان قلت اذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فاثبات احدهما يكون
مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة نفي الغير واثبات المذكور بطريق الحصر قلت الفائدة
فيه التنبيه على رد الخطأ فيه اذ المخاطب اعتقد العكس فان قولنا زيد قائم وان دل على نفي
المقصود لكنه خال عن الدلالة على ان المخاطب اعتقد انه قاعد وفي قصرها
اي قصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا بحسب المقام زيد شاعر لا عمرو وما عمرو
شاعرا بل زيد ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين
لبطلان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا للقلب لاشتراط
عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على ما مر فاورد للقلب مثالا
تنافى فيه الوصفين بخلاف قصر الصفة على الموصوف فان مثالا واحدا يصلح لهما
ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا
في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا
ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين
والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد
كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد وفي دلائل الاعجاز
ان انما ولا العاطفة انما يستعملان في الكلام المعتد به لقصر القلب دون الافراد
واشار الى سبب افادة انما القصر بقوله لتضمنه معنى ما والا واشار بلفظ التضمن

ان نفس معنى ما والا حتى كانه ما افاده انه لابد ان افرق بين ان يكون في الشيء
معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح لذلك ويصلح فيه انما
صرح بذلك على الاطلاق في دلائل الاعجاز ولما اختلفوا في افادة انما القصر وفي تضمنه
معنى ما والا بينه بثلثة اوجه فقال القول للمفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب الميتة
معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة
وتقديره هذا المقام ان في الآية ثلث قراءة حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة
ورفعها وحُرّم مبنيا للمفعول مع رفع الميتة كذا في تفسير الكواشي فعلى القراءة الاولى
ما في انما كافة اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد وعلى الثانية
موصولة ليكون الميتة خبرا اذ لا يصح ارتفاعها بحرم المبني للفاعل على ما لا يخفى
والمعنى ان الذي حرمه الله عليكم هو الميتة وهذا يفيد القصر كما مر في تعريف المسند
من ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فاذا كان متضمنا
معنى ما والا وكان معنى القراءة الاولى وما حرم الله عليكم الا الميتة كانت مطابقة
للقراءة الثانية والا لم يكن مطابقتها لافادتها القصر فمراد السكاكي والمص بالقراءة في
النصب والرفع هو القراءة الاولى والثانية وهذا لم يتعرضا للاختلاف في لفظ الميتة
رفعا ونصبا واما على القراءة الثالثة اعني رفع الميتة وحُرّم مبنيا للمفعول فيحتمل
ما كافة اي ما حرم عليكم الا الميتة وان يكون موصولة اي ان الذي حرم عليكم
هو الميتة ويرجح هذا ابقاء ان عاملة على ما هو اصلها وبعضهم توهم ان مراد السكاكي بالمعنى
والمص بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب في اختيار كونها موصولة

ان اجتماعهما لكونها كافة ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سوى
اي سوى ما يذكر بعده على القصر الموصوف على الصفة نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيامه لزيد
ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيام زيد ونفي
ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما نحو انما يقوم انا فان
الانفصال انما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر ههنا الا بان يكون المعنى ما يقوم
الا انا فيقع بين الضمير وعامله لغرض القصر ثم استشهد على صحة الانفصال ببيت من هو
ممن يستشهد بشعره ولهذا صرح باسمه فقال قال الفرزدق انا الذائد اي من الذود
وهو الطرد الحامي الذمار اي العهد وفي الاساس فلان حامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه
ليم وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي الا ان غرضه ان يخص
الدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال انما ادافع عن احسابهم لصار المعنى
يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وليس بمقصود ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة
لانه كان يصح ان يقال انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا تاكيدا وليست ما
موصولة وانا خبرها اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما ومنها التقديم
اي تقديم ما حقه التاخير كتقديم المبتدأ على الخبر والمعمولات على الفعل كقولك
في قصره اي قصر الموصوف تميمي انا كان الانسب ذكر المثالين لان التميمية
والقيسية ان تنافيا والا فيصح هذا مثالا لقصر الافراد والا فيصح القصر القلب وفي
قصرها انا كفيت مهمك افرادا او قلبا او تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب وهذه
الطرق الاربعة بعد اشتراكها في افادة القصر تختلف من وجوه فدلالة الرابع

اى التقديم بالفحوى اى بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل صاحب الذوق السليم فيه فهم القصر

فيه وان لم يعرف اصطلاح البلغاء فى ذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان

الواضع وضعها لمعان تفيد القصر والاصل اى الوجه الثانى من وجوه الاختلاف ان الاصل

فى الاول اى فى طريق العطف النص على المثبت والمنفى كما مر فلا يترك النص عليهما

الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو

وعمرو وبكر فتقول فيهما اى فى هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما فى الاول

فمعناه لا غير النحو اى لا التصريف ولا العروض واما فى الثانى فمعناه لا غير زيد اى

لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبنى على الضم تشبيها بالغايات وذكر بعض

النحاة ان لا فى لا غير ليست عاطفة بل لنفى الجنس او نحوه اى نحو لا غير مثل

لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك والاصل فى الثلاثة الباقية النص

على المثبت فقط اى دون المنفى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم وهو فانه لا نص فيه

على المنفى اعنى القعود ونحوه والنفى اى الوجه الثالث من الوجوه الاختلاف ان النفى

هو بلا العاطفة لا يجامع الثانى اعنى النفى والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم لا قاعد

وقد يقع مثل ذلك فى كلام المصنفين لا فى كلام البلغاء لان شرط المنفى بلا

العاطفة ان لا يكون ذلك المنفى منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفى لانها

موضوعة لان تنفى بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفى فى شىء قد

نفيته وهذا الشرط مفقود فى النفى والاستثناء لانك اذا قلت ليس هو بقاعد

ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فان قلت لا قاعد فقد نفيت عنه بلا

العاطفة

العاطفة شيئا هو منفى قبلها بما النافية وكذا الكلام فى ما يقوم زيد وقوله
بغيرها يعنى من ادوات النفى على ما صرح به صاحب المفتاح وفائدته الاحتراز
عما اذا كان منفيا بفحوى الكلام او علم المتكلم والسامع او نحو ذلك من الافعال الدالة على
النفى مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من الافعال كما سيجئ فى تمام المثال
لنا
هذا يقتضى جواز ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة لا نحو ما جائنى الرجال لا
لا هند لانا نقول الضمير لذلك المشخص اى بغير لاء العاطفة الذى نفى بها لمنع
ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها امتناع ان ينفى شئ بلا قبل الحوهاية لما
كما يقول دأب الرجل الكريم ان لا يؤذى غيره فان المفهوم منه انه لا يؤذى غيره
سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم ويجامع النفى بلاء العاطفة الاخيرين
اى غيرا لتقديم فيقال انما انا تميمى لا قيسى وهو يأتى لتجرد ان النفى فيهما فى
الاخيرين غير مصرح به كما فى النفى والاستثناء فلا يكون النفى بلاء العاطفة منفيا
بغيرها من ادوات النفى وهذا كما يقال امتنع زيد من المجئ لا عمرو فانه يدل على نفى
المجئ عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح هو ايجاب امتناع المجئ لزيد
فيكون لا نفيا لذلك الايجاب والتنبيه بقوله امتنع زيد عن المجئ من جهة ان النفى
الضمنى ليس فى حكم نفى الصريح لا من جهة ان المنفى بلاء العاطفة منفى قبلها بالنفى الضمنى
كما فى انما انا تميمى لا قيسى اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجئ على نفى مجئ عمرو لا ضمنا
ولا صريحا قال السكاكى شرط مجامعته اى مجامعة النفى بلاء العاطفة الثالث
اى انما اى لا يكون الوصف مختصا بالموصوف ليحصل الفائدة نحو انما يستجيب الذين

يسمعون فانه يمتنع ان يقال الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا يكون الا ممن سمع
عقله ف انما يقوم زيد لا عمرو اذ القيام ليس مما يختص بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن
مجانسه الثالث في الوصف المختص كما يحسن في غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل
على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد واصل الثاني اي وجه الرابع
من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون ما استعمل له اي الحكم
الذي استعمل فيه النفي والاستثناء مما يجهله المخاطب ولا ينكره كما في لا يصاع
عن دليل الاجماع في بحث لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا
بالخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وحاصله ان موارده انما يكون الخبر
من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لعدم اصراره
عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد
ما هو الا زيد اذا اعتقدته غيره اي اذا اعتقده صاحبك ذلك الشبح غيره مصرا على هذا
الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم
الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول الله
اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة
كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري عن الهلاك
لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم
اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا
الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه او قلبا عطف على قوله افرادا نحو ان انتم

الا

الا بشر مثلنا فالمخاطبون وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك
لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين وهم الكفار بان الرسول لا يكون
بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة فنزلهم القائلون منزلة المنكرين
للبشرية فقلبوا هذا الحكم وقالوا ان انتم الا بشر مثلنا اى انتم مقصورون على البشرية
ليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان يقال
ان القائلين قد ادعوا التنافى بين الرسالة والبشرية وقصروا المخاطبين على
البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن
الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اى قول
الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم ولهذا العنان اليه بتسليم
بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة وانما يفعل ذلك حيث يراد تبكيته
اى اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فكانهم قالوا ان ما ادعيتم من
كوننا بشرا فحق لا ننكره لكن هذا لا ينافى ان يمن الله علينا بالرسالة فلهذا
اثبتوا البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم
وكقولك عطف على كقوله قوله كقولك لصاحبك وهذا مثال الاصل انما اى الاصل
فى انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به
وانت تريد ان ترققه عليه اى ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على اخيه
والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر
وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اى انما نحو قوله

[illegible]

حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب
ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد جملة
الاسمية الدالة على الثبات وتعريف الخبر الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد
لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر عظيم ولد عناية ثم
التاكيد بان ثم تعقيبه بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله تع ولكن لا يشعرون ومزية
انما على العطف انه يعقل منها اى من انما الحكمان اعنى الاثبات للمذكور والنفى عما عداه معا
بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفى نحو زيد قائم لا قاعد وبالعكس نحو ما زيد
قائما بل قاعد واحسن مواقعها اى مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض
بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر منهم كطمعه منها اى كطمع النظر من البهائم
ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد و
غيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو
ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وغير ذلك من المتعلقات ففي النفي
والاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء حتى لو اريد القصر على الفاعل قيل ما ضرب
زيدا الا عمرو ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول
وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في الحقيقة الى قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة
ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا وقلبا وتعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك وقل
اى جاز على قلة تقديمهما اى تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور ههنا
حال كونهما بحالهما وهو ان يلي المقصور عليه الاداة نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول

على الفاعل

على الفاعل وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بان يؤخر اداة
عن المقصور عليه كقولك في ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد فانه لا يجوز ذلك
لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود وانما قال قل تقديمهما بحالهما لاستلزامه
قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هي الفعل الواقع على المفعول
لا مطلق الفعل فلا يتم المقصود قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره فعلى هذا فقس الباقي وانما
جاز على قلة نظرا الى انها في حكم التأخير باعتبار ذكر المتعلق في الاخر ووجه الجميع اي السبب في
افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان
النفي في الاستثناء المفرغ الذي حذف فيه المستثنى منه واعرب ما بعد الا بحسب العوامل
يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عام ليتناول
المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب
الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة ما كسوته لباسا وفي نحو ما جاء
الا راكبا ما جاء كائنا على حال من الاحوال وفي نحو ما سرت الا يوم الجمعة ما سرت وقتا
من الاوقات الا يوم الجمعة وعلى هذا القياس وفي صفته يعني في الفاعلية والمفعولية
والحالية ونحو ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في
جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء
ما عداه على صفة الانتفاء وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فيكون القيد
الاخير بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه
بانما على غيره للالتباس كما اذا قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد بخلاف النفي والاستثناء

فمنزلة التباس فمراد المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء تقدم او تأخر وهمنا البراد
مذكورا في اللفظ بل متضمنا وعبكلا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة و
قصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا وفي امتناع مجامعته لا لعاطفة لما سبق
فلا يصح ما زيد غير شاعر لا كاتب لا عمر غير زيد لا عمرو الانشا اعلم ان الانشا قد يطلق
نفس الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم
اعني القاء مثل هذا الكلام كما ان الاخبار كذلك والظاهر ان المراد هنا هو الثاني
بقرينة تقسيمه الى الطلب وغيره وتقسيم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما والمراد
بمعانيها المصدرية بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان لفظ ليت
موضوع لمعنى التمني لا لقولنا ليت زيدا نائم فافهم فالانشا ان لم يكن طلبا كافعال
المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا بحث
عنهما ههنا لقلة المباحث الانشائية المتعلقة بها ولان اكثر ما في الاصل اخبار
نقلت الى معنى الانشائية وان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب
لامتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع اجراؤها على معانيها
الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه اي انواع الطلب كثيرة
منها بحسب القرائن ما يناسب المقام التمني وهو طلب حصول الشيء على سبيل المحبة
واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى بل قد يكون محالا كما تقول ليت
الشباب يعود ولا تقول لعل الشباب يعود لكن اذا كان المتمنى ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع
وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث

لعلم

يعلم ان لا شفيع له لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه والنكتة
في التمني بهل والعدول عن ليت هي ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي
لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني
فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها باضمار ان وانما
يضمر ان بعد الاشياء الستة والمناسب ههنا هو التمني قال السكاكي كأن حروف
التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما خبر كأن
اي كأنها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين
لتضمنهما علة لقوله مركبتين مع ما ولا والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول
ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض
المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولو متضمنين معنى التمني ليتولد علة لتضمنهما
يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى
التمني المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته
على معنى ليتك ² تقوم قصدا الى حثه على القيام والمذكور في الكتاب ليس عبارة
السكاكي لكنه حاصل كلامه وقوله لتضمنهما مصدر مضاف الى المفعول ومعنى التمني
مفعوله الثاني ووقع في بعض النسخ على لفظ التفعل وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح
وانما ذكر هذا بلفظ كأن لعدم القطع بذلك وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت
وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو
عن الحصول وبهذا يشبه بالمحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه

قصدا الى جعله نادما على
ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض
نحو هلا تقوم ولولا تقوم على
معنى ليتك صح

لتضمنهما

ومنها اى ومن انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول الشيء فى الذهن فان كان

وقوع نسبة بين امرين اولا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ

الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واى وكيف وكم واين وانى ومتى وايان فالهمزة

لطلب التصديق اى انقياد الذهن واذعانه لوقوع نسبة تامة بين الشيئين كقولك اقام زيد

فى الجملة الفعلية وازيد قائم فى الجملة الاسمية او لطلب التصور اى ادراك غير النسبة فى

طلب تصور المسند اليه ادبس فى الاناء ام عسل عالما بحصول شيء فى الاناء طالبا لتعيينه

وفى طلب تصور المسند فى الخابية دبسك ام فى الزق عالما بكون الدبس فى واحد

فى الخابية او فى الزق طالبا لتعيين ذلك ولهذا اى ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم

يقبح فى طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح فى طلب التصور المفعول

اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت او فى ازيد قام فليتامل والمسؤول عنه بها اى

بالهمزة هو ما يليها كالفعل فى اضربت زيدا اذا كان الشك فى نفس الفعل اعنى الضرب

الصادر عن المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون الهمزة

لطلب التصديق ويحتمل ان يكون لطلب التصور المسند بان تعلم انه قد تعلق فعل من

المخاطب بزيد لكن لا تعرف انه ضرب او اكرام والفاعل فى اانت ضربت زيدا

اذا كان الشك فى الضارب والمفعول فى ازيدا ضربت اذا كان الشك فى المضروب

وكذا قياس سائر المتعلقات وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو

هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام

لزيد والقعود لعمرو ولهذا اى ولاختصاصها لطلب التصديق امتنع هل زيد قام

وذلك لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال فى اعمرا عرفت

ام عمرو

او عمرو ولان وقوع المفرد ههنا دليل على ان ام متصلة وهي لطلب تعيين احد الامرين
مع العلم بثبوت اصل الحكم وهل انما يكون لطلب الحكم فلو قلت هل زيد قام ام بدون
عمرو فيقبح ولا يمتنع كما سيجئ ولهذا ايضا قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعى
حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع
لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف او يكون التقديم للاهتمام لا لطلب التخصيص
لكن ذلك خلاف الظاهر دون هل زيدا ضربته فانه لا يقبح لجواز تقدير المفسر قبل زيدا
اى هل ضربت زيدا ضربته وجعل السكاكى قبح هل رجل عرف لذلك اى لان التقديم يستدعى
حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من ان الاصل عرف رجل على ان
الرجل بدل من الضمير فى عرف قدم للتخصيص ويلزمه اى السكاكى ان لا يقبح هل زيد عرف
لان تقديم المظهر المعرف ليس للتخصيص عنده حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل
مع انه قبيح باجماع النحاة وفيه نظر لان ما ذكره بمعنى [illegible] فى الاشكال واصل الاعلى
وتميزك الهمزة وقد تطفلت عليها فى الاستفهام بعض خواص الافعال وكذا اما بمعنا
دائما لم يقبح هل زيد قائم لانها اذا لم تر الفعل فى حيزها ذهلت عنه وتسلت عنه
ما اذا رأته فانها تذكرت العهود وحنت الى الالف المألوف فلم ترض بافتراق
الاسم بينهما وهى تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا
يصح هل تضرب زيدا بان يكون الضرب واقعا فى الحال على ما يفهم عرفا من قوله وهو اخوك
كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك قصدا الى انكار الفعل الواقع فى الحال بمعنى انه
لا ينبغى ان يكون وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل

يعنى التقدم ممنوع لما ان التقديم لعلة التخصيص [illegible] على السكاكى [illegible] بلا رجل
[illegible]

مثلها الكلمة تنبيها فى الاستفهام قامت بها مقام الهمزة

الواقع في الحال بخلاف الهمزة وايضا قد صرح السكاكي بذلك وقولك في ان يكون الغرض
في الحال للعلم ان هذا الامتناع جار في كل ما يوجد فيه قرينة تدل على ان المراد
الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية كما مر اولا كقوله تعالى أتقولون
على الله ما لا تعلمون وقولك أتؤذي اباك وانت تعلم انه امير ولا يصح وقوع هل في هذه
المواضع ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من ان هذا الامتناع
بسبب ان الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال واعمالها فيها ولعمري ان
هذه فرية ما فيها مرية اذ لم ينقل عن احد من النحاة امتناع مثل سيجيء زيد راكبا
وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما
يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين وفي الحماسة ساغسل عني العار بالسيف جالبا
علي قضاء الله ما كان جالبا وامثال هذا اكثر من ان يحصى واعجب من هذا انه لما سمع قول
النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال
بحسب الظاهر على ما سنذكر حتى لا يجوز يأتيني زيد سيركب او لن يركب فهم منه انه يجب
تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل هل تضرب
وسيضرب ولن تضرب بالحال واورد هذا المثال دليلا على ما ادعاه ولم ينظر في صدر هذا
الاستقبال حتى يعرف انه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال ولاحتمال
التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق
كما ذكر فيما سبق وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما
كونه زمانيا اظهر وما موصولة وكونه مبتدأ وخبر اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء

الذى

الذى زمانية الحدث كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل
عليه حيث يدل بعروض له اما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال فلاختصاصها
بالفعل وظاهر واما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط فلذلك لان التصديق هو الحكم
بالثبوت او الانتفاء والنفى والاثبات انما يتوجهان الى المعانى والاحداث التى هى مدلولات
الافعال لا الى الذوات التى هى مدلولات الاسماء ولهذا اى ولان لها مزيد اختصاص
بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل
انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير اذ انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد
فى معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما فى هل تشكرون
هل فى هل تشكرون وهل انتم تشكرون على اصلها لكونها داخلة على الفعل تحقيقا
وتقديرا فى الثانى وفهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون ايضا
وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها
اى ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اى على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا
ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذى
يقصد به الدلالة على الثبوت وابراز ما سيتجدد فى معرض الوجود وهى اى هل قسمان
بسيطة وهى التى يطلب بها وجود الشئ او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة
ومركبة وهى التى يطلب بها وجود الشئ لشئ او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة
او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد اعتبر فى هذه شيئان
غير الوجود وفى الاول شئ واحد فكانت مركبة بالنسبة الى الاول وهى بسيطة بالنسبة الى الاول

البهاء الباقية عن الالفاظ الاستفهامية تشترك في انها لطلب التصور فقط ويختلف من جهة
ان المطلوب بكل منهما تصور شيء اخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح
هذا الاسم ويبين مفهومه فيجاب بايراد لفظ اشهر وماهية المسمى اي حقيقته
هويتها كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة المسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته ويقع
هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني
ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود الاسم المفهوم في نفسه
ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه ان يطلب وجود ذلك المعدوم
المفهوم ومن لا يعرف انه موجود استحال منه ان يطلب ماهيته وحقيقته اذ لا حقيقة
ولا ماهية للمعدوم والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد
بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب بالاسم فهم منهما ما وقف على الشيء الذي
يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة
المنطق فالموجودات الحاصلة في مفهوماتها حدود حقيقية واسمية واما المعدومات
فليس لها الا المفهومات فلا حدود لها الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا
بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء
التي يبرهن عليها في اثناء التعاليم انما هي حدود اسمية ثم اذا برهن عليها واثبت
وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدودا حقيقية جميع ذلك مذكور في الشفاء
يطلب بمن العارض المشخص اي الامر الذي يعرض ذوي العلم فيفيد تشخصه وتعينه
كقولنا من في الدار فيجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه وقال الكاتبي يسأل بها

بها عن الجنس

بها عن الجنس تقول ما عندك اى اى اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل
فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اى اى اجناس الالفاظ وجوابه لفظ مفرد
موضوع او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه ومن يسئل بها عن الجنس من
ذوى العلم تقول من جبرئيل اى ابشر هو ام ملك ام جنى وفيه نظر اذ لا نسلم انه
للسؤال عن الجنس وانه يصح فى جواب من جبرئيل ان يقال ملك بل فى جوابه ملك يأتى
بالوحى كذا وكذا مما يفيد تشخيصه واى يسئل بها عما يميز احد المتشاركين فى امر
يعمهما وهو مضمون ما اضيف اليه اى نحو اى الفريقين خير مقاما اى انحن ام اصحاب
محمد عم فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا فى الفريقية وسئلوا عما يميز احدهما
عن الآخر مثل الكون كافرين قائلين لهذا القول ومثل الكون اصحاب محمد صلى الله عليه
وكم يسئل بها عن العدد نحو سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اى كم آية
آتيناهم اعشرين ام ثلثين فمن آية مميز كم بزيادة من لما وقع من الفصل بفعل
متعد بين كم ومميزه كما ذكرنا فى الخبرية وليس المقصود هنا السؤال عن العدد ولكن الغرض
من هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ وكيف يسئل بها عن الحال واين عن المكان
ومتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وايان عن الزمان المستقبل
قيل وقد يستعمل فى مواضع التفخيم مثل يسئل ايان يوم الدين وانى تستعمل تارة
بمعنى كيف ويجب ان يكون بعدها فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اى على اى حال
شئتم ومن اى شق اردتم بعد ان يكون المأتى به موضع الحرث ولم يجئ انى
انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اى من اين لك هذا الرزق
خطاب بمريم

وقف بخزانه آستان قدس رضوی

الذي كل يوم وقوله يستعمل اشارة الى انه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين
في احدهما حقيقة وفي الاخرى مجازا ويحتمل ان يكون معناه اين الا انه في الاستعمال
يكون مع من ظاهرة كما في قوله من اين عشرون لنا اي من اين او مقدرة كقوله
انى لك هذا اي من اين لك على ما ذكره بعض النحاة ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية
كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بحسب معونة القرائن كالاستبطاء
نحو كم دعوتكم والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد لانه كان لا يغيب عن سليمان الا
باذنه فلما لم يبصره مكانه تعجب من حال نفسه في عدم ابصاره اياه ولا يخفى انه لا معنى
لاستفهام العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الكشاف نظر سليمان
الى مكان الهدهد فلم يبصره فقال ما لي لا اراه على معنى انه لا يراه وهو حاضر
لساتر ستره او غير ذلك ثم لاح له انه غائب فاضرب عن ذلك واخذ يقول اهو
غائب كانه يسأل عن صحة ما لاح له لا يدل على ان الاستفهام على حقيقته و
التنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم
اؤدب فلانا اذا علم المخاطب ذلك وهو انك ادبت فلانا فيفهم معنى الوعيد
والتخويف فلا يحمله على السؤال والتقرير اي حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه
والجائه اليه بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب
على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤول عنه الهمزة تقول
اضربت زيدا في تقريره بالفعل وانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس وقد يقال التقرير
بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال اضربت زيدا بمعنى انك ضربته البتة والانكار

نحو اغير الله

نحو اغير الله اتخذ وليا واما غير الهمزة فيجيء للتقرير والانكار لكن لا يجري فيه
هذه التفاصيل ولا يكثر كثرة الهمزة فلهذا لم يبحث عنه ومنه اي ومن مجيء الهمزة
للانكار نحو اليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي
النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار
بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف فالتقرير لا يجب ان يكون
بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم اثباتا او نفيا
وعليه قوله تعالى ءانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله فان الهمزة
فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك وقوله والانكار
كذلك دل على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى
لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو
ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما
فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته عن اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به والانكار
اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك
فان العصيان واقع لكنه منكر وما يقال انه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت او لا
ينبغي ان يكون نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في
الماضي اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل
اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة بمعنى انكرهكم على
قبولها ونقسركم على الاسلام والاهتداء والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون

او لا ينبغي ان يكون نحو العصي ربك

في الاول وفي الثاني ... والمتكلم ...

هذا الالزام والتهكم عطف على الاستبطاء او على الانكار وذلك لانهم اختلفوا في انه
اذا ذكر معطوفات كثيرة اي الجميع معطوف على الاول او كل واحد عطف على ما قبله
نحو اصلوتك تأمرك ان نترك ما يعبد اباؤنا وذلك ان شعيبا كان كثير الصلوة
وكان قومه اذا رأوه يصلي تضاحكوا فقصدوا بقولهم اصلوتك تأمرك الهزؤ والسخرية
لا حقيقة الاستفهام والتحقير نحو من هذا استحقارا بالشأن مع انك تعرفه والتهويل
كقراءة ابن عباس رضي الله عنه ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون
بلفظ الاستفهام اي من بفتح الميم ورفع فرعون على انه مبتدأ ومن الاستفهامية
خبره او بالعكس على خلاف القراءة المشهورة لا يخفى ان لحقيقة الاستفهام ههنا وجها بل المراد انه
لما وصف العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون اي هل تعرفون
من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله ولهذا
قال انه كان عاليا من المسرفين زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه والاستبعاد
نحو انى لهم الذكرى فانه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر بل المراد استبعاده
ان يكون لهم الذكرى بقرينة قوله وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه اي كيف
يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم
ما هو اعظم وادخل في وجوب الادكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله
من الايات والبينات من الكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه ومنها
اي من انواع الطلب الامر وهو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء وصيغته تستعمل
في معان كثيرة فاختلفوا في حقيقته الموضوعة هي لها اختلافا كثيرا ولما لم تكن الدلائل

مفيدة

مفيدة للقطع بشيء من ذلك قال المص والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو
ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمروا ورويد بكرا ان المراد بصيغته ما دل على طلب فعل
غير كف استعلاء سواء كان اسما او فعلا موضوعة لطلب الفعل استعلاء اى طلبا
طلب الملتفت العلو سيقيد لا امر نفس عاليا سواء كان عاليا فى نفسه ام لا لتبادر الفهم
عند سماعها اى سماع الصيغة الى ذلك المعنى اعنى الطلب استعلاء والتبادر
الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اى لغير طلب
الفعل استعلاء كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين فيجوز ان يجالس احدهما
او كليهما وان لا يجالس احدهما اصلا والتهديد اى التخويف وهو اعم من
الانذار لانه ابلاغ مع التخويف وفى الصحاح الانذار تخويف مع دعوة
نحو اعملوا ما شئتم لظهور ان ليس المراد الامر بكل عمل شاء والتعجيز نحو
فاتوا بسورة من مثله اذ ليس المراد طلب اتيانهم بسورة من مثله لكونه محالا
والظرف اعنى قوله من مثله متعلق بفاتوا والضمير لعبدنا او صفة لسورة
والضمير لما نزلنا او لعبدنا فان قلت لم لا يجوز على الاول ان يكون الضمير
لما نزلنا قلت لانه يقتضى ثبوت مثل القران فى البلاغة وعلو الطبقة
بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن المأتى به فكان مثل القران ثابتا
لكنهم عجزوا ان ياتوا بسورة منه بخلاف ما اذا كان وصفا للسورة فان
المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن
التعجيز باعتبار انتفاء المأتى منه قلت هذا الاحتمال عقلى لا يسبق الى الفهم

اى دعوة النبوة ... [illegible] ... الابلاغ ... بدون النبوة ... وما علينا الا البلاغ المبين بخلاف الدعوة ... [illegible]

الاستطالة التباريح الجوى
كدان كشيدن ودرازى سخنها كشيدن دردى دل

ولا يوجد له مساغ فى عبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به ولبعضهم

ههنا كلام طويل لا طائل تحته والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو

كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم

على ذلك لكن فى التسخير يحصل الفعل اعنى صيرورتهم قردة وفى الاهانة لا يحصل

اذ المقصود قلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا ففى الاباحة

كان المخاطب توهم ان الفعل محظور عليه فاذن له فى الفعل مع عدم الحرج

فى الترك وفى التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح

بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمنى نحو الا ايها الليل الطويل

الا انجلى بصبح وما الاصباح منك بامثل اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل

اذ ليس ذلك فى وسعه لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له فى الليل من تباريح

الجوى ولاستطالته تلك الليلة كانه لا طماعية له فى انجلائها فلهذا يحمل على صح

التمنى دون الترجى والدعاء اى الطلب على سبيل التضرع نحو رب اغفر لى والالتماس

كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء والتضرع فان قيل

الى قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك قلت قد سبق ان الاستعلاء

لا يستلزم العلو فيجوز ان يتحقق من المساوى بل من الادنى ايضا ثم الامر قال

السكاكى حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما فى الاستفهام والنداء

ولتبادر الفهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع

بين الامرين وارادة التراخى فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم

اضطجع

لمضطجع حتى السأم يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع ولم يرد

الجمع بين القيام والاضطجاع مع التراخي احدهما عنه نظرا الى ان الامر ذلك عند

الخلو المقام عن القرائن ومنها اي ومن انواع الطلب النهي وهو طلب الكف

عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك لا تفعل وهو

كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل

كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض كالتهديد كقولك

لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر وهذه الاربع

يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها كقولك في التمني ليت

لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان

تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي

لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وذلك لان الحامل للمتكلم

على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره لتوقف ذلك الغير

بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا لذلك

المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا

ولما جعل النحاة الاشياء التي تضمر الشرط بعدها خمسة اشار المصنف الى ذلك

بقوله واما العرض كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمولد

من الاستفهام وليس شيئا آخر برأسه لان الهمزة فيه للاستفهام للعلم بعدم

النزول مثلا ويتولد عنه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه

بعدها واو اراد لم يعقبها مجزوما وان المضمر مع الشرط ح

منه ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع لقرينة تدل عليه نحو ام
اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولي الذي
يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد وقيل لا شك ان قوله ام اتخذوا انكار
وتوبيخ بمعنى انه لا ينبغي ان يتخذوا من دونه اولياء وح يترتب عليه قوله فالله هو الولي
من غير تقدير الشرط كما تقول لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة وفيه نظر اذ
ليس ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا
لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه
لا يصح الا بالواو الحالية ومنها اي من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف
نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا وقد تستعمل صيغته اي صيغة النداء
في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم قصدا
الى اغرائه وحثه على زيادة التظلم وبث الشكوى لان الاقبال حاصل والاختصاص
في نحو قولك انا افعل كذا ايها الرجل فقولنا ايها الرجل تخصيص المنادى بطلب اقباله
عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما
نسب اليه اذ ليس المراد باي ووصفه المخاطب بل ما دل عليه ضمير المتكلم فايها مضموم
والرجل مرفوع والمجموع في محل النصب على انه حال ولهذا قال المص اي مختصا
من بين الرجال وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو يا لله والتعجب نحو
يا للماء والتحسر والتوجع كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا وما اشبه ذلك
ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على انه كانه وقع نحو وفقك الله

للتقوى

للتفاؤل او اظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته
في شيء يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا نحو رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة
الماضي من البليغ كقوله رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو
ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر
المولى الي ساعة دون انظر لانه اي انظر في صورة الامر وان قصد به الدعاء
او الشفاعة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب
اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تأتيني غدا مقام ائتني
تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون
كلامك في صورة الخبر

تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني
احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير
الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر بنور البصيرة في لطائف الكلام مثلا الكلام
الانشائي ايضا اما مؤكد او غير مؤكد والمسند اليه فيه اما معرف او منكر او محذوف او مذكور
الى غير ذلك

بحث الفصل والوصل

الفصل والوصل بدأ بذكر الفصل لانه الاصل والوصل طارئ عليه
عارض حاصل بزيادة حرف لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة اي الوجود والفصل بمنزلة
العدم والاعدام انما تعرف بملكاتها بدأ في التعريف بذكر الوصل فقال الوصل
عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطفه عليه فاذا اتت جملة بعد جملة
اخرى فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون
للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في حكم

الاعرا

الذى كان لهما محل لكونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها

اى على الاولى لا بد للعطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد

قبله فى حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او نحو ذلك كالابدال والتاكيد وجب عطفه عليه فشرط كونه

اى كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اى بين الجملتين جهة

جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب بحسب الكم وهو ما لم يف

او يعطى ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع او يعطى ويشعر

وغير ذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون وقوله ونحوه اراد به ما يدل

على التشريك كالفاء وثم وحتى وذكره حشو مفسد لان هذا الحكم مختص بالواو لكل

من الفاء وثم وحتى معنى محصلا غير التشريك والجمعية فان تحقق هذا المعنى حسن العطف

وان لم يوجد جهة جامعة بخلاف الواو وعلى هذا اى ولانه لا بد فى الواو من جهة

جامعة عيب على ابى تمام قوله والذى هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين

كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابى الحسين ومرارة النوى فهذا العطف غير مقبول

سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه

موقع مفعولى عالم لان وجود الجامع شرط فى الصورتين وقوله لا نفى لما ادعت

جنبية عليه من الناس هواء بدلا لئلا البيت السابق والا اى وان لم يقصد

تشريك الثانية للاولى فى حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف

التشريك الذى ليس بمقصود نحو قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم

انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم

فلو عطف

فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه مفعول قال فيلزم ان يكون مقول قول المنافقين
وليس كذلك وانما قال على انا معكم لان قوله انما نحن مستهزؤن بيان لقوله انا معكم
فحكمه حكمه وايضا العطف على المتبوع هو الاصل وعلى الثاني اي على تقدير ان
لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها اي ربط الثانية بالاولى على معنى
عاطف سوى الواو عطفت الثانية على الاولى به اي بذلك العاطف من غير اشتراط
امر اخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد بالتعقيب او المهلة وذلك لان
ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة في علم النحو
فاذا عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة اعني حصول معاني
هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له
حكم اعرابي واما في غيره ففيه خفاء واشكال وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل
حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والا اي وان لم يقصد ربط
الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه
للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو
واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص
بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص
فيلزم ان يكون استهزاء الله تعالى بهم مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس
كذلك فان قيل اذا شرطية لا ظرفية قلت اذا الشرطية هي الظرفية استعملت
استعمال الشرط ولو سلم فلا ينافي ما ذكرنا لانه اسم معناه الوقت ولا بد له

من عامل وهو قوله انا معكم بدلالة المعنى واذا قصد متعلق الفعل وعطف فعل اخر
عليه يفهم اختصاص الفعلين به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة الفحوى
الذوق والا عطف على قوله فان كان للاولى وان لم يكن حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية — حكم مر
وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية
ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام خلاف المقصود او كمال — اي بعد ان يكون
الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل لان الوصل — في الفصل ايضا مر
تقتضى
مغايرة ومناسبة والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال
الاتصال
ولا شبه احدهما فالوصل متعين لوجود الداعي وعدم المانع فالحاصل ان الجملتين
اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية
ستة احوال الاول كمال الانقطاع بلا ايهام والثاني كمال الاتصال والثالث شبه
كمال الانقطاع والرابع شبه كمال الاتصال والخامس كمال الانقطاع مع الايهام
والسادسة التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة
الفصل فاخذ المصنف في تحقيق الاحوال الستة فقال اما كمال الانقطاع بين الجملتين
فاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى بان تكون احديهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى
انشاء لفظا ومعنى نحو قوله وقال رائدهم هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء ارسوا
اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاول تلك
الحرب ونعالجها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار اي اقيموا نقاتل فان موت كل نفس
يجرى بقدر الله تعالى لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه لم يعطف نزاولها على ارسوا

لا منز

لانه خبر لفظا ومعنى واما انشاء لفظا ومعنى وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين

باختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر عن كون الجملتين مما له محل من

الاعراب والا فالجملتان في محل النصب على انهما مفعول قال او لاختلافهما خبرا وانشاء

معنى فقط بان يكون احديهما خبرية معنى والاخرى انشائية معنى وان كانتا خبريتين الى انشائيتين لفظا

نحو مات فلان رحمه الله لم يعطف رحمه على مات لانه انشاء معنى ومات خبر معنى وان

كانتا جميعا خبريتين لفظا او لانه عطف على اختلافهما والقسم الثاني لا جامع بينهما كما

سيأتي بيان الجامع فلا يصح العطف في مثل زيد طويل وعمرو نائم واما كمال الاتصال

بين الجملتين فلكون الثانية مؤكدة للاولى تأكيدا معنويا لدفع توهم تجوز او غلط نحو لا ريب

فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب اذا جعلت الم طائفة من الحروف او جملة مستقلة

وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه جملة ثالثة فانه لما بولغ في وصفه

اي في وصف الكتاب ببلوغه متعلق بوصفه اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة

القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدأ ذلك الدال على

العناية بتمييزه والتوسل ببعده الى التعظيم وعلو الدرجة وتعريف الخبر باللام وهو ذلك الكتاب

الدال على الانحصار مثل حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل الذي يستأهل

ان يسمى كتابا كأن ما عداه من الكتب السماوية في مقابلته ناقص بل ليس بكتاب جاز

جواب لما اي جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التأمل

انه اعني قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير صدوره عن روية وبصيرة

فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى لا ريب فيه والمنصوب

البالغ الى ذلك الكتاب اى جعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم
فوزانه اى وزان لا ريب فيه مع ذلك الكتاب وزان نفسه مع زيد في جاءني زيد
نفسه فظهر ان لفظ وزان في قوله وزان نفسه ليس بزائد كما توهم او تاكيدا لفظيا كما
اشار اليه بقوله ونحو هدى اى هو هدى للمتقين اى الضالين الصائرين الى التقوى
فان معناه انه اى الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها اى غايتها لما
في التنكير هدى من الابهام والتفخيم حتى كانه هداية محضة حيث قيل هدى ولم يقل
هاد وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله — للمتقين
في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اى بقدر الهداية واعتبارها تتفاوت في درجات
الكمال لا بحسب غيرها لانها المقصود الاصلى من الانزال فوزانه اى وزان هدى
للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لذلك الكتاب مع اتفاقهما
في المعنى بخلاف لا ريب فيه فانه يخالفه معنى او لكون الجملة الثانية بدلا منها
اى من الاولى لانها اى الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية حيث يكون في
الوفاء قصور ما او خفاء ما بخلاف الثانية فانها وافية كمال الوفاء والمقام يقتضى
اعتناء بشانه اى بشان المراد لنكتة ككونه مطلوبا في نفسه او فظيعا او — اى المراد
عجيبا او لطيفا فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال فالاول
نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد
التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضى اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه
وذريعة الى غيره والثاني اعنى قوله امدكم بانعام الى آخره اوفى بتاديته اى تادية

كالطاعات والعبادات

ذلك

ذلك المدد الذي هو التنبيه لدلالة الثاني عليها أي على نعم الله تعالى بالتفصيل
من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في أعجبني زيد وجهه
لدخول الثاني في الأول لأن ما تعلمون يشمل الأنعام وغيرها والثاني أي المنزل منزلة
بدل الاشتمال أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما فإن المراد به
أي بقوله ارحل كمال إظهار الكراهة لإقامته أي المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا أوفى
بتأديته لدلالته أي لدلالة لا تقيمن عليه أي على كمال إظهار الكراهة بالمطابقة
مع التأكيد الحاصل من النون وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفي حيث يقال
لا تقم عندي ولا يقصد كف من الإقامة بل مجرد إظهار كراهة حضوره فوزانه أي
وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها في أعجبني الدار حسنها لأن عدم الإقامة مغاير
للارتحال فلا يكون تأكيدا وغير داخل فيه فلا يكون بدل البعض ولم يعتبر بدل
الكل لأنه إنما يتميز عن التأكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني
وهذا مما لا يتحقق في الجمل لا سيما في التي لا محل لها من الإعراب مع ما بينهما
أي بين عدم الإقامة والارتحال من الملابسة اللزومية فيكون بدل الاشتمال
والكلام في أن الجملة الأولى أعني ارحل ذات محل من الإعراب مثل ما مر في أمدوا
تناولهما وإنما قال في المثالين إن الثانية أوفى لأن الأولى وافية مع ضرب من
القصور باعتبار الإجمال وعدم مطابقة الدلالة فصارت كغير الوافية أو
لكون الثانية بيانا لها أي للأولى لخفائها أي الأولى نحو فوسوس إليه الشيطان
قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فإن وزانه أي وزان

لا ارحل

لا تقيمن

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی
حسن فرید محسنی

فامر بادمه وذات عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر حيث جعل الثاني
بيانا او توضيحا لذلك والحكم ان ليس لفظ قال بيانا وتفسيرا للفظ فوسوس حتى يكون هذا من باب وظاهر
بيان الفعل دون الجملة بل المبين هو مجموع الجملة واما كونها اي الجملة الثانية كالمنقطعة
عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها
مما ليس بمقصود وشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف الا انه
لما كان خارجيا يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع ويسمى الفصل
لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فبين
الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين لان معنى اراها اظنها وكون المسند اليه
في الاولى محبوبا وبالثاني محبا لكن ترك العطف لئلا يتوهم العطف على ابغي فيكون
من مظنونات سلمى ويحتمل الاستئناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن
فقال اراها تتحير في اودية الضلال واما كونها اي الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى
فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلة
السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية منها اي عن الاولى
كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال قال السكاكي فتنزيل ذلك السؤال
الذي تقتضيه الاولى وتدل عليه بالفحوى منزلة السؤال الواقع ويطلب بالكلام
الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام الاول لذلك وتنزيله منزلة الواقع
انما يكون لنكتة كاغناء السامع عن ان يسأل او مثل ان لا يسمع منه اي من السامع
شيء تحقيرا له وكراهة لكلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى

تكثير

السكاكي
تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال او ترك العاطف او غير ذلك وليس في كلام
ما يدل على ان الاولى منزلة منزلة السؤال فكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل
قطع الجواب عن السؤال انما يكون على تقدير تنزيل الاولى منزلة السؤال وتشبيهها به والاظهر انه
لا حاجة الى ذلك بل مجرد كون الاولى منشأ السؤال كاف في ذلك اشير اليه في الكشاف ويسمى
الفصل لذلك اي لكونها جوابا لسؤال اقتضته الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها
تسمى استينافا ومستانفة وهو اي الاستيناف ثلثة اضرب لان السؤال الذي
تضمنته الاولى اما عن السبب المطلق للحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم
وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك بقرينة العرف والعادة لانه اذا
قيل فلان مريض فانما يسأل عن موجب مرضه وسببه لا ان يقال هل سبب علته كذا
وكذا لا سيما السهر والحزن حتى يكون السؤال عن سبب خاص واما عن سبب خاص لهذا
الحكم نحو قوله تعالى وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كأنه قيل هل النفس امارة بالسوء
بقرينة التأكيد وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم لما مر في احوال الاسناد الخبري من
ان المخاطب اذا كان طالبا مترددا في الحكم حسن تقوية الحكم بمؤكد ولا يخفى ان المراد
بالاقتضاء ههنا الاقتضاء استحسانا لا وجوبا والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب
واما عن غيرهما اي غير السبب المطلق والخاص نحو قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام
اي فماذا قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن لكونها
بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت وقوله زعم العواذل جمع عاذلة
بمعنى جماعة عاذلة انني في غمرة وصدقوا اي الجماعة العواذل في زعمهم انني

لقرينة م

فقيل نعم ان النفس لامارة ح

لو في التأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد ام

الذي هو في جملة الثانية اعني الجواب لان السائل متردد في هذا السبب الخاص لا هو سبب الحكم ام لا ام

في غمرة ولكن غمرتي لا تنجلي ولا تنكشف بخلاف اكثر الغمرات والشدائد كانه قيل اصدقوا
ام كذبوا فقيل صدقوا وايضا منه اي من الاستيناف وهذا اشارة الى تقسيم
آخر له ما ياتي باعادة اسم ما استونف عنه اي وقع عنه الاستيناف واصل الكلام
استونف عنه الحديث فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم نحو احسنت انت
الى زيد زيد حقيق بالاحسان باعادة اسم زيد ومنه ما يبنى على صفته اي صفة ما استونف
عنه دون اسمه والمراد بالصفة صفة تصلح لترتيب الحديث عليه نحو احسنت
الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه
وهل هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستيناف المبني على الصفة ابلغ لاشتماله
على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة القديمة في المثال المذكور لما سبق الى الفهم
من ترتيب الحكم على الوصف الصالح للعلية انه علة له وههنا بحث وهو ان السؤال
ان كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة والا فلا وجه لاشتماله عليه كما
في قوله قال لي كيف انت قلت عليل وقوله زعم العواذل ووجه التفصي عن ذلك مذكور
في الشرح وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو قوله تعالى يسبح له
فيها بالغدو والاصال رجال اي فيمن قرء مفتوحة الباء كانه قيل من يسبحه فقيل
رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول من
يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال
من تفسير الفاعل المبهم وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي
زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة
تنوين

دحله

چون كنى دورم نگاهى كن كه بهر احتياط ، رشته مى بندند بر پاى مرغ دست آموز را

رحلة فى الشتاء الى اليمن ورحلة فى الصيف الى الشام وليس لكم الاف اى مؤالفة
فى الرحلتين المعروفتين كانت قبل اصدقنا فى هذا الزعم ام كذبنا فيقال كذبتم فيحذف
هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه او
بدون ذلك اى من غير ان يقام شىء مقامه اكتفاء بمجرد القرينة نحو قوله تعالى فنعم الماهدون
اى نحن على قول اى قول من يجعل المخصوص خبر المبتداء المحذوف اى هم نحن
ولما فرغ من بيان الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع فى بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال
واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كما اذا قيل
هل الامر كذلك فقالوا لا اى ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية
ودعائية فبينهما كمال الانقطاع لكن عطفت عليها لان ترك العطف يوهم انه دعاء على المخاطب
لعدم التأييد مع ان المقصود الدعاء له بالتأييد فاينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه
هو مضمون قولهم لا وبعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه فى هذا الكلام نقل عن الثعالبى
حكاية مشتملة على قوله قلت لا وايدك الله عطف على قوله قلت ولم يعرف انه
لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول وانه لو لم يحك الحكاية فحين ما قال
للمخاطب لا وايدك الله فلا بد له من معطوف عليه واما للتوسط عطف على قوله
واما الوصل لدفع الايهام اى واما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع والاتصال
وقد صحفه بعضهم باما بكسر الهمزة فركب متن عمياء فخبط خبط عشواء فاذا
اتفقتا اى الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط ويكون بينهما جامع بدلالة
ما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع ثم الجملتان المتفقتان

مبحث الوصل

للوصف المقتضيين

سمع و بصر و شم و ذوق بیست و حساس مجموع حواس ظاهری مغز بس بستر که مخیله مکرت و وهم باخاطره ان پنج باطن خوش

خبرا وانشاء لفظا ومعنى قسمان لانهما اما انشائيتان او خبريتان والمتفقتان معنى فقط

ستة اقسام لانهما ان كانتا انشائيتين معنى فاللفظان اما خبران او الاولى خبر والثانية

انشاء او بالعكس وان كانتا خبريتين معنى فاللفظان اما انشاءان او الاولى انشاء والثانية

خبر او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام واورد للقسمين الاولين مثالهما كقوله تعالى يخادعون الله

وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين لفظا ومعنى

الا انهما في المثال الثاني متناسبتان في الاسمية بخلاف الاول وقوله تعالى وكلوا

واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين لفظا ومعنى واورد للاتفاق معنى فقط

مثالا واحدا اشارة الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من اقسام الستة واما لفظ الكتاب

تنبيها على تشارك الاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل

لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا

للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون مع اختلافهما لفظا لكونهما انشائيتين معنى

لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا وقوله تعالى وبالوالدين احسانا لا بد له

من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب اي وتحسنون بمعنى احسنوا فيكون الجملتان

خبرا لفظا وانشاء معنى وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الانشاء اما لفظا فالملاءمة

مع قوله لا تعبدون واما معنى فالمبالغة باعتبار ان المخاطب كانه سارع الى الامتثال

فهو يخبر عنه كما تقول تذهب الى فلان وتقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح

الامر او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا

فيكونان انشائيتين معنى مع ان لفظ الاولى اخبار ولفظ الثانية انشاء والجامع بينهما

اي بين الجملتين

اى بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار مسند اليهما والمسندين جميعا اى باعتبار مسند اليه
فى الجملة الثانية وكذا المسند فى الاولى والمسند فى الثانية نحو شعر زيد ويكتب للمناسبة
الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما فى خيال اصحابهما ويعطى زيد ويمنع لتضاد
الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد من تناسبهما كما اشار
اليه بقوله زيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اى بين زيد وعمرو
كالاخوة والصداقة والعداوة او نحو ذلك وبالجملة يجب ان يكون احدهما
مناسبا للآخر وملابسا له ملابسة لها نوع اختصاص بهما بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب
بدونها اى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان اتحد المسندان ولهذا
حكموا بامتناع نحو خفى ضيق وخاتمى ضيق ونحو زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا
اى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن لعدم التناسب بين الشعر وطول القامة
السكاكى ذكر انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من
جهة العقل وهو الجامع العقلى او من جهة الوهم وهو الجامع الوهمى او من جهة الخيال وهو الجامع
الخيالى والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة للكليات وبالوهم القوة المدركة للمعانى
الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة
والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى فى الذئب وبالخيال القوة التى تجتمع
فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهو القوة التى تتادى اليها صور
المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة وبالمفكرة القوة التى من شانها التفصيل والتركيب
بين الصور الماخوذة من الحس المشترك والمعانى المدركة بالوهم بعضها مع بعض ونعنى بالصور

ما يمكن ادراكها باحدى الحواس الظاهرة وبالمعنوي ما لا يمكن فذلك الجامع بين الجملتين
اما عقلي وهو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر
او في قيد من قيودهما وهذا ظاهر في ان المراد بالتصور الامر المتصور ولما كان مقررا انه
في عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما باعتراف السكاكي وايضا غير المص
عبارة السكاكي وقال الجامع بين الشيئين اما عقلي وهو امر بسببه يقتضي العقل
اجتماعهما في المفكرة وذلك بان يكون بينهما اتحاد في التصور او تماثل فان العقل بتجريده
المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما فيصيران متحدين وذلك لان العقلي
يجرد الجزئي عن عوارضه المشخصة الخارجية وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه على ما تقرر في العقل
في موضعه وانما قال في الخارج لانه لا يجرده عن المشخصات العقلية لان كل ما هو موجود في
العقل لا بد ان يتشخص بتشخص يمتاز به عن سائر المعقولات وهنا بحث وهو ان التماثل هو الاتحاد
في النوع مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا في الانسانية واذا كان التماثل جامعا لم يتوقف
صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على اخوة زيد وعمرو او صداقتهما او نحو ذلك لانهما
متماثلان لكونهما من افراد الانسان والجواب ان المراد بالتماثل هنا اشتراكهما في وصف
له نوع اختصاص بهما على ما سيتضح في باب التشبيه او تضايف وكون الشيئين بحيث
لا يمكن تعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل الاخر كما بين العلة والمعلول فان كل معلول
امر يصدر عنه امر اخر بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والاخر معلول
والاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد اخر فهو اقل من الاخر
اكثر منه او وهمي وهو امر بسببه يحتال الوهم في اجتماعهما عند المفكرة بخلاف العقل

فانه

فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون ولذلك اى ولكون
الوهم نجدها فى معرض التلبيس حسن الجمع بين الثلاثة التى فى قوله ثلاثة تشرق الدنيا
ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يتوهم ان الثلاثة من نوع واحد انما
اختلف بالعوارض والعقل يعرف انها امور متباينة او يكون بين تصوريهما التضاد وهو التقابل
بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد وبينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض
فى المحسوسات والايمان والكفر فى المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا التضاد
لان الايمان هو التصديق النبى صلعم فى جميع ما علم مجيئه بالضرورة اعنى قبول النفس لذلك
والاذعان له على ما هو تفسير التصديق فى المنطق عند المحققين مع الاقرار به باللسان
والكفر عدم الايمان عما من شانه ان يكون مؤمنا وقد يقال الكفر انكار شىء من ذلك
فيكون وجوديا فيكونان متضادين وما يتصف بهما اى بالمذكورات كالاسود والابيض
والمؤمن والكافر فامثال ذلك تعد من المتضادين باعتبار الاشتمال على الوصفين
المتضادين او شبه تضاد كالسماء والارض فى المحسوسات فانهما وجوديان احدهما
فى غاية الارتفاع والاخرى فى غاية الانحطاط وهذا معنى شبه التضاد وليسا متضادين
لعدم تواردهما على محل واحد لكونهما من الاجسام دون الاعراض ولا من قبيل الاسود
والابيض لان الوصفين المتضادين ههنا ليسا بداخلين فى مفهومى السماء والارض
والاول والثانى فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذى يكون سابقا
على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثانى هو الذى يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها
المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعلا متضادين

كالاسود والابيض لانه قد يشترط في المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى
ان مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للاول اكثر من مخالفة الثاني مع ان العدم معتبر في
الاول فلا يكون وجوديا فانه اي انما جعل التضاد وشبهه جامعا وهميا لان الوهم ينزل
لهما منزلة التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضر الآخر
ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات الغير المتضادة
يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر
او خيالي وهو امر بسبب يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وذلك بان يكون بين
تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي
واسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلف الصور الثابتة في الخيالات
ترتبا ووضوحا وخفاء فكم من صورة لا انفكاك بينهما في خيال وهي في خيال آخر مما لا يجتمع
اصلا وكم من صورة لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط ولصاحب علم
المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبني على الجامع
لا سيما الجامع الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب
في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر فظهر ان ليس المراد بالجامع
العقلي ما يدرك بالعقل وبالوهمي ما يدرك بالوهم وبالخيالي ما يدرك بالخيال لان
التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيالي ليس
من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي بذلك هذا
على كثير من الناس فاعترضوا بان السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات

واجابوا

واجابوا بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر [سواد وبياض] وهذا جزئي لا يدركه الا الوهم وفيه
نظر لانه ممنوع وان ارادوا ان تضاد هذا السواد بالبياض معنى جزئي فتماثل هذا مع
ذلك وتضايفه ايضا [مع ذلك اى هذا معه] معنى جزئي فلا تفاوت بين التضايف والتماثل وشبههما في انها اذا
اضيفت الى الكليات فان كانت كليات واذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات
فكيف يصح جعل بعضها علة للاجتماع عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي
هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه ليس بصورة ترتسم في الخيال بل هو من المعاني فان قلت
كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد
من مفرداتهما وهو بنفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو خفي ضيق وخاتمي
ضيق ونحو الشمس ومرارة الارنب والف باذنجانة محدثة قلت كلامه ههنا ليس في
بيان الجامع بين الجملتين ولما اى بل من الجامع الذي يجب لصحة العطف في موضع
آخر وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند اليهما جميعا
والمص لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واذا دعاه حرصه الى ما
فذكر مكان الجملتين الشيئين ومكان قوله اتحاد في تصورهما اتحاد في التصور فوقع
الخلل في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين
نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن في الخيال انما
هو بين نفس الصور فلا بد من تاويل الكلام المص وحمله على ما ذكره السكاكي
بان يراد المص بالشيئين الجملتين وبالتصور مفرد من مفردات الجملتين مع ان ظاهر
عبارته يأبى ذلك ولبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق اوردناها في الشرح

شبه تماثل او تضاد او شبه
تضاد والخيالي ان يكون بين
تصوريهما

وم كرد چيزى در پى آدن

من المباحث التي ما وجدنا احدا حام حول تحقيقها ومن محسنات الوصل بعد وجود المصحح
تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة
فاذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى قلت قام
زيد وقعد عمرو وكذا زيد قائم وعمرو قاعد الا لمانع مثل ان يراد في احديهما التجدد
وفي الاخرى الثبوت فيقال قام زيد وعمرو قاعد او يراد في احديهما المضي والاخرى المضارعة
فيقال زيد قام وعمرو يقعد او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط كقوله تع
وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر ومنه قوله تع فاذا جاء اجلهم
لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون فعندي ان قوله تع لا يستقدمون عطف على الشرطية
قبلها لا على الجزاء اعني قوله لا يستاخرون اذ لا معنى لقولنا اذا جاء اجلهم لا يستقدمون
تذنيب هو جعل الشيء ذنابة للشيء شبه به ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو
تارة وبدونها اخرى عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب اصل الحال المنتقلة
اي الكثير الراجح فيها كما ان الاصل في الكلام هو الحقيقة ان تكون بغير واو واحترز بالمنتقلة
عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة فانها يجب ان يكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها بما
قبلها وانما كان الاصل في المنتقلة الخلو عن الواو لانها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر
بالنسبة الى المبتدأ فانك قولك جاءني زيد راكبا اثبات الركوب لزيد كما في زيد راكب
الا انه في الحال على سبيل التبعية وانما المقصود اثبات المجيء وجئت بالحال لتزيد
في الاخبار عن المجيء هذا المعنى ووصف له اي لانها في المعنى وصف لصاحبها كالنعت
بالنسبة الى المنعوت الا ان المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة

اصل الحال

الفعل

الفعل فهي قيد الفعل وبيان الكيفية وقوعه بخلاف النعت فانه لا يقصد به ذلك بل مجرد
اتصاف المنعوت به واذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما انهما يكونان بدون الواو فكذلك
الحال واما ما اورده بعض النحويين من الاخبار والنعوت المصدرة بالواو كالخبر في باب كان
والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي تسمى واو تاكيد لصوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل التشبيه
والالحاق بالحال لكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة فانها اي الجملة الواقعة
حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف على التعلق بما قبلها واما
قال من حيث هي جملة لكنها من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق
فهي تقتضيه بها فتحتاج الجملة الواقعة حالا الى ما يربطها بصاحبها الذي وقعت حالا عنه
وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الذي لا يعدل عنه ما لم تمس الحاجة الى زيادة
ارتباط هو الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت فالجملة التي تقع حالا
ان خلت عن ضمير صاحبها الذي هي تقع حالا عنه وجب فيها الواو ليحصل الارتباط
فلا يجوز خرجت زيد قائم ولما ذكر ان كل جملة غير الضمير وجب فيها الواو اراد ان يبين
اي جملة يجوز ذلك فيها واي جملة لا يجوز فقال وكل جملة خالية عن ضميرها اي لاسم الذي
يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا
لا نكرة محضة او مبتدأ او خبرا فانه لا يجوز ان ينتصب عنه حال على الاصح انما لم يقل
من ضمير صاحب الحال لان قوله كل جملة مبتدأ وخبره قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه
اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو وما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الحال عنه له
بعد اطلاق اسم صاحب الحال عليه لا مجازا اوغا فقال ينتصب عنه حال ولم يقل يجوز ان تقع

تلك الجملة حالا وعند لم يدخل فيه الجملة الحالية من غير المتصلة بالمضارع المثبت فصح
استثناؤها بقوله او المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يجعل
ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من ان ربط مثلها يجب ان يكون بالضمير فقط والوجه
ان المراد بقوله كل جملة الجملة الصالحة للحالية في الجملة بخلاف الانشائية فانها لا تقع
حالا البتة لا مع الواو ولا بدونها ولا عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل
الجملة التي هي من اثنائها فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها
اي الواو نحو وقوله تعالى ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان
الاصل في الحال هي المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه لوقوعها
موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة اي معنى قائم بالغير لانها لبيان الهيئة
التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة معنى قائم بالغير غير ثابتة لان الكلام في الحال
المنتقلة فهنا دون المؤكدة لان الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض
من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة
وهو اي المضارع المثبت كذلك اي دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت
الحال قيدا له كالمفردة فيمتنع الواو فيه كما في المفردة اما الحصول اي اما دلالة المضارع
على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا فيدل على التجدد وعدم الثبوت مثبتا
فيدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال
وفيه نظر لان الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة للزمان
من اواخر الماضي واوائل المضارع والحال التي نحن بصددها يجب ان يكون مقارنا

مضمون

مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان او حالا او استقبالا فلا يدخل المضارع في المقارنة
فالاولى ان يعلل امتناع الواو في المضارع المثبت بانه على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره
معنى واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله فلما خشيت اظافيرهم
اي اسلحتهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل انما جاز الواو في المضارع المثبت الواقع
حالا على اعتبار حذف المبتدأ لتكون الجملة اسمية اي وانا اصك وانا ارهنهم كما في قوله تعالى لم
تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك
وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما للعطف
لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي
والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية
للحال الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر
بلفظ المضارع وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان الواو وتركها
كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فيكون
للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة للرفع فلا يصح عطفه على الامر فيكون
الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهي مؤكد عطف على الامر
قبله ونحو وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا حال كوننا غير مؤمنين فالفعل
المنفي حال بدون الواو وانما جاز فيه الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا
دون الحصول لكونه منفيا والمنفي انما يدل على مطابقة عدم الحصول وكذا يجوز الواو
وتركها ان كان الفعل ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون لي غلام وقد

بانفى الكبد بالواو وقوله او جاءكم حصرت صدورهم وبدون الواو فى الماضى لفظاً
واما الماضى معنى فالمراد به المضارع المنفى بلم ولما لكن احدهما مع الواو والاخر بدونها
واقتصر فى المنفى بلما على ما هو بالواو وكانه لم يطلع على مثال ترك الواو فانه
القياس مثال وقوله انى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله
وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا
من قبلهم اما المثبت اى اما جواز الامرين فى الماضى المثبت فلدلالته على الحصول
يعنى حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا ومثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا فلا
تقارن الحال ولهذا اى لعدم دلالته على المقارنة يشترط ان يكون مع قد ظاهرة
كما فى قوله تعالى وقد بلغنى الكبر او مقدرة كما فى قوله تعالى حصرت صدورهم ليقرب الماضى
من الحال والاشكال المذكور وارد ههنا وهو ان الحال التى نحن بصددها غير الحال التى
تقابل الماضى وقد تقرب الماضى منها ويجوز المقارنة اذا كان الحال والعامل الماضيين
واعلم انه انما تقرب الماضى من الحال التى هى زمان التكلم وربما تبعد عن الحال التى نحن
بصددها كما فى قولنا جاءنى زيد فى السنة الماضية وقد ركب فرسه والاعتذار عن ذلك
مذكور فى الشرح واما المنفى اى واما جواز الامرين فى الماضى المنفى فلدلالته على المقارنة
دون الحصول اما الاول اى دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق
فلان لما للاستغراق اى لامتداد النفى من حين الانتفاء الى زمان التكلم مع
ان الاصل استمراره اى استمرار ذلك الانتفاء كما سيجئ حتى تظهر قرينة على الانقطاع
كما فى قولنا لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اى بالنفى او بالاصل

لا دلالة

لدلالته عليها اى على المقارنة عند الاطلاق وتركيب التقييد بما يدل على انقطاع ذلك
ذلك الانتفاء بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون
الاصل استمراره فاذا قلت ضرب زيد مثلا كفى فى صدقه وقوع الضرب فى جزء من اجزاء
المضى فاذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفى لجميع اجزاء الزمان الماضى لكن لا قطعيا بخلاف
لما وذلك لانهم قصدوا ان تكون الاثبات والنفى فى طرفى نقيض ولا يخفى ان الاثبات
فى الجملة انما ينافيه النفى دائما وتحقيقه اى تحقيق هذا الكلام ان استمرار العدم لا يفتقر
الى سبب موجود بخلاف استمرار الوجود يعنى بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب
موجود لانه وجود عقيب وجود ولا بد للوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار العدم
فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود والاصل فى الحوادث
العدم حتى يوجد عللها فى الجملة لما كان الاصل فى المنفى الاستمرار حصل منه فى الجملة
الدلالة على المقارنة واما الثانى اى عدم [illegible] على المضارع [illegible] منفيا هذا
اذا كانت الجملة فعلية وان كانت اسمية فالمشهور جواز تركها اى الواو وعكس ما
فى الماضى المثبت اى لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير
ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى فى بمعنى مشافها وايضا المشهور
ان دخولها اى الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اى الجملة الاسمية على عدم الثبوت
مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو قوله تعالى فلا تجعلوا لله اندادا وانتم
تعلمون اى وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينهما من التفاوت وقال
عبد القاهر ان كان المبتدأ فى الجملة الاسمية الحالية ضمير ذى الحال وجبت الواو

سواء كان جزؤه فعلا نحو جاءني زيد وهو يسرع او اسما نحو جاءني زيد وهو مسرع وذلك لان
الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد
في ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاءني زيد وهو يسرع او وهو مسرع
لانك اذا اعدت ذكر زيد فجئت بضميره المرفوع المنفصل كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا
في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة
ذكره صريحا لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت
المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع
امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل
والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء
الخارج عن قياسه واصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه هذا كلامه في دلائل
الاعجاز وهو مشعر بوجوب الواو في نحو جاءني زيد وزيد يسرع او مسرع
وجاءني زيد وعمرو يسرع او مسرع امامه بالطريق الاولى ثم قال الشيخ وان جعل نحو على
كتفه سيف كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول بشار اذا
انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد اي بقية من الليل يعني اذا
لم يعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم مصاحبا للبازي الذي هو ابكر
مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله علي سواد حال ترك فيها
الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال
لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل

اللهم

اللهم الا ان يقدر فعل بعده ماض مع قد لمجيئها بالواو قليلا هذا كلامه وفيه بحث
والظاهر ان مثل على كتفه سيف يحتمل ان يكون في تقدير المفرد وان يكون جملة اسمية
قدم خبرها وان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع فعلى التقديرين يمتنع الواو وعلى
تقديرين يجب الواو فمن اجل هذا اكثر تركها وقال الشيخ ايضا ويحسن الترك
اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف
نوع من الارتباط كقوله فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من
الحرد اذا غضب فقوله بني على الاسود جملة اسمية وقعت حالا عن مفعول تبصريني ولولا دخول
كانما عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه
من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الواقعة حالا عقيب
حال مفرد كقوله والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فقوله برداك تبجيل
حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو الباب الثامن من الفن الاول
الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين
اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان
الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى ما هو ازيد منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق
والتعيين اي لا يمكن التنصيص على ان هذا المقدار من الكلام ايجاز وذلك اطناب
اذ رب كلام موجز يكون مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وبالعكس والبناء على امر
عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين
ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية

الكلام او اريد بعضه وكذلك المطنب
انما يكون مطنبا بالنسبة

المتعارف عند المعاملة والمحاورات وهو اى هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة ولا
لعدم رعاية مقتضيات الاحوال والاولية ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات
وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود
باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا
يرجع فيه تارة الى ما سبق اى على كون عبارة المتعارف اكثر منه وترجع تارة اخرى الى
كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اى يرجع من الكلام الذى ذكره المتكلم وتوهم
بعضهم ان المراد مما ذكر متعارف الاوساط وهو غلط لا يخفى على من له قلب او القى
السمع وهو شهيد يعنى كما ان الكلام يوصف بالايجاز لكونه اقل مما يقتضيه المقام
بحسب الظاهر وتحقيقا لم يكن في شيء من البلاغة مثاله قوله تع رب انى وهن العظم منى
الاية فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف اعنى قولنا يا رب انى شخت وايجاز بالنسبة
الى مقتضى المقام ظاهرا لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغى ان يبسط
فيه الكلام غاية البسط فللايجاز معنيان بينهما عموم وخصوص من وجه وفيه نظر
لان كون الشيء امرا نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه اذ كثيرا ما تحقق معانى الامور
النسبية وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والاخوة وغيرهما والجواب انه لم يرد
تعسر بيان معناهما لان ما ذكره بيان لمعناهما بل اراد تعسر التحقيق والتعيين
في ان هذا القدر ايجاز وذلك اطناب ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف
بان يقال الايجاز هو الاداء باقل من المتعارف او مما يليق بالمقام من كلام ابسط
من الكلام المذكور رد الى الجهالة اذ لا يعرف كمية متعارف الاوساط

كيفيتها

وهو ان الايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها

الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهاهة

وكيفيتها او اختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويرجع اليه والجواب ان الالفاظ قوالب المعانى والاوساط الذين لا يقدرون فى تادية المعانى على اختلاف العبارات والتصرف فى لطائف الاعتبارات لهم حد معلوم من الكلام فى الطول والقصر يجرى بينهم فى المحاورات والمعاملات وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو للبلغاء العارفين بمقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن لهم فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط والاقرب الى الصواب ان يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد تادية اصله بلفظ مساو له اى لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف به او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا من اصل المراد غير واف به كقوله والعيش خير فى ظلال النوك اى الحمق والجهالة ممن عاش كدا اى مكدودا متعوبا اى العيش الناعم فى ظلال العقل يعنى ان اصل المراد هو ان العيش الناعم فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا فلا يكون مقبولا واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يزيد اللفظ على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو وقددت الاديم لراهشيه والفى اى وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين واحد فقوله قددت اى قطعت والراهشان العرقان فى باطن الذراعين والضمير فى راهشيه وفى الفى

الاديم الجلد المدبوغ ...

وقف ... بخزانة ... قدس سره ...

لجذيمة الابرش وفي قددت وفي قولها الزباء والبيت في قصير قتل الزباء
لجذيمة وهي معروفة واحترز بالمفيد بفائدة عن الحشو وهو زيادة متعينة لا لفائدة المفسد
للمعنى كالندى في قوله ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى
لولا لقاء شعوب هي المنية صرفها للضرورة وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت
انما يظهر في الشجاعة والصبر لتيقن الشجاع لعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال المكروه
بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود وعرف احتياجه الى المال دائما فان بذله
حج افضل مما اذا تيقن بالموت وتخليف المال وغاية اعتذاره ما ذكره الامام ابن
جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء
ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وعن الحشو غير
المفسد للمعنى كقوله واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فلفظ
قبله حشو غير مفسد وهذا بخلاف نحو ما في قوله وابصرته بعيني وسمعته باذني وكتبته
بيدي فانه مقام يفتقر الى التاكيد المساواة فقدمها لانها الاصل المقيس عليه نحو
ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت
ان المنتأى عنك واسع اي موضع البعد عنك ذو سعة شبهه في حال سخطه
وهوله بالليل قيل في الاية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط
فيكون منهما ايجاز لا مساواة وفيه نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظي
لا يفتقر اليه في تادية اصل المراد حتى لو صرح به لكان اطنابا بل تطويلا وبالجملة لا نسلم
ان لفظ الاية والبيت ناقص عن اصل المراد والايجاز ضربان ايجاز القصر

وهو

وهو ما ليس بحذف نحو ولكم فى القصاص حيوة يا اولى الالباب فان معناه كثير ولفظه يسير
وذلك لان معناه ان الانسان اذا علم انه متى قَتل قُتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل
فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة
لهم ولا حذف فيه اى ليس فيه حذف شىء مما يؤدى به اصل المراد واعتبار الفعل الذى
يتعلق به الظرف رعاية لامر لفظى حتى لو ذكر لكان تطويلا وفضله اى رجحان قوله ولكم
فى القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام فى هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة
حروف ما يناظره اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اى من قوله تعالى ولكم فى القصاص
حيوة وما يناظره منه قوله تعالى فى القصاص حيوة لان قوله ولكم لا مدخل له فى المناظرة
لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف فى القصاص حيوة مع التنوين احد عشر
وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر اعنى الحروف الملفوظة اذ بالعبارة يتعلق الايجاز
لا بالكتابة والنص اى وبالنص على المطلوب يعنى الحيوة وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه
اى منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فحصل لهم فى هذا الجنس
من الحكم اعنى القصاص حيوة عظيمة او من النوعية اى ولكم فى القصاص نوع من الحيوة
وهى الحيوة الحاصلة للمقتول اى الذى يقصد قتله والقاتل اى الذى يقصد القتل
بالارتداع عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص واطراده اى وبكون قوله ولكم فى القصاص
حيوة مطردا اذ الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف القتل فانه قد يكون انفى للقتل
كالذى على وجه القصاص وقد يكون ادعى له كالقتل ظلما وخلوه عن التكرار بخلاف
قولهم فانه مشتمل على تكرار القتل ولا يخفى ان الخالى عن التكرار افضل من المشتمل

على تكرار القتل ولا يخفى ان الخالي عن التكرار افضل من المشتمل عليه وان لم يكن مخلاً
بالفصاحة واستغنائه عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فان تقديره القتل انفى
للقتل من تركه والمطابقة اي وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المعنيين المتقابلين
في الجملة كالقصاص والحيوة وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر والمحذوف اما جزء جملة عمدة
كان او فضلة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسئل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو
انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع
الثنايا اي ركاب لصعاب الامور وقوله جلا جملة وقعت صفة المحذوف اي انا ابن
رجل جلا اي انكشف امره او كشف الامور وقيل جلا ههنا علم وحذف التنوين باعتبار
انه منقول عن الجملة اعني الفعل مع الضمير او عن الفعل وحده او صفة نحو قوله تعالى
وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسليمة
او غير معيبة بدليل ما قبله وهو قوله تعالى فاردت ان اعيبها لدلالته على ان الملك كان
لا يأخذ المعيبة او شرط كما مر في آخر باب الانشاء او جواب الشرط وحذفه يكون اما لمجرد
الاختصار نحو قوله تعالى واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون
فهذا شرط حذف جوابه اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تأتيهم من آية
من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط
به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن مثالهما ولو ترى اذ وقفوا على
النار فحذف جواب الشرط للدلالة على انه لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس
السامع كل مذهب ممكن او غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول

كما مر

كما مر في الابواب السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف نحو قوله تعالى لا يستوي منكم من انفق

من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده يعني قوله تعالى اولئك اعظم درجة من

الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على جزء جملة فان قلت ما المراد بالجملة

ههنا حيث جعل مثل الشرط والجزاء جملة قلت اراد الكلام المستقل الذي لا يكون جزءا من كلام

اخر مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل فهذا سبب مذكور حذف مسببه

اي فعل ما فعل او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر

فضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هي سبب لقوله فانفجرت ويجوز

ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء الجملة هو الشرط ومثل

هذا الفاء يسمى فاء فصيحة قيل على التقدير الاول وقيل على التقدير الثاني

وقيل على التقديرين او غيرهما اي غير السبب والمسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر

في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدأ المخصوص اي نحن واما اكثر عطف على

اما جملة اي اما اكثر من جملة واحدة نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف

اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه فقال له يا يوسف والحذف

على وجهين ان لا يقام شيء مقام المحذوف بل يكتفى بالقرينة كما مر في الامثلة

السابقة وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك فقوله فقد كذبت

ليس جزاء للشرط لان تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه بل هو سبب لمضمون الجواب

المحذوف اقيم مقامه اي فلا تحزن واصبر ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة

منها ان تدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو

حرمت عليكم الميتة والدم فالعقل دل على ان هنا حذفا اذ الاحكام الشرعية انما تتعلق
بالافعال دون الاعيان والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة في الآية تناولها الشامل
للاكل وشرب الالبان فدل على تعيينها ان يدل ادنى تأمل فكانه على حذف معنا ومنها ان يدل
العقل عليهما اي على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فالعقل يدل
على امتناع مجيء الرب تعالى وتقدس ويدل على تعيين المراد ايضا اي امره او عذابه فالامر المعين
الذي دل عليه العقل هو احد الامرين لا احدهما على التعيين ومنها ان يدل العقل عليه
والعادة نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان فيه حذفا اذ الانسان انما
على ذات الشخص واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها
حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفي شأنه حتى يشملهما اي الحب والمراودة
والعادة دلت على الثاني اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة
لقهره اي الحب المفرط اياه اي صاحبه فلا يجوز ان يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه
شاملا له فتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها ان تدل العادة اي
نحو لو نعلم قتالا لاتبعناكم اي مكان قتال اي مكانا صالحا للقتال ولهذا انشاء ما يليق
في المحذوف ومنها الشروع في الفعل يعني من ادلة تعيين المحذوف لا من ادلة
الحذف لان دليل الحذف ههنا هو ان الجار والمجرور لا بد ان يتعلق بشيء والشروع في الفعل
دل على انه ذلك الفعل الذي شرع فيه نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له
ففي القراءة يقدر بسم الله اقرأ وعلى هذا القياس ومنها اي ومن ادلة تعيين
المحذوف الاقتران كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين فان مقارنة هذا الكلام لاعراس

المخاطب

مبحث الاطناب

المخاطب دل على تعيين المحذوف اى اعرست او مقارنة المخاطب بالاعراس وتلبسه به
دل على ذلك والرفا الالتيام والاتفاق والباء للملابسة والاطناب اما بالايضاح
اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى
موضحة وعلمان خير من علم واحد وليتمكن فى النفس فضل تمكن لما جبل الله النفوس عليه
من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع عندها او ليكمل لذة العلم به اى بالمعنى
لما لا يخفى من ان نيل الشيء بعد الشوق والطلب الذ نحو رب اشرح لى صدرى فان اشرح لى
يفيد طلب شرح لشيء ما له اى للطالب وصدرى يفيد تفسيره اى تفسير ذلك الشيء
ومنه اى ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اى قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف اذ لو اريد به الاختصار اى ترك الاطناب كفى نعم زيد وفى
فى هذا اشعار بان الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة ايضا
ووجه حسنه اى حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز
الكلام فى معرض الاعتدال من جهة الاطناب بالايضاح بعد الابهام والايجاز
بحذف المبتدأ وايهام الجمع بين المتنافيين اى الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل
ولا شك ان ايهام الجمع بين المتنافيين من الامور المستغربة التى تستلذ بها النفوس
وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة الجمع بين المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة
وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد فى زمان واحد من جهة واحدة وهو محال
ومنه اى من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو فى اللغة لف القطن المندوف
وفى الاصطلاح ان يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول

نحو قوله عم يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل وإما بذكر الخاص

بعد العام عطف على قوله إما بالإيضاح بعد الإبهام والمراد الذكر على سبيل العطف للتنبيه

على فضله اي مزية الخاص حتى كأنه ليس من جنسه اي جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة

التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفة جعل

كأنه شيء آخر مغاير لما يشمله العام ولا يتناوله الحكم السابق نحو حافظوا على الصلوات

والصلاة الوسطى اي الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم للأفضل الأوسط وهي صلاة

العصر عند الأكثر وإما بالتكرير لنكتة ليكون إطنابا لا تطويلا وتلك النكتة كتأكيد الإنذار

في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع عن الانهماك في التنعم الدنيا وتنبيه عليه وسوف تعلمون

إنذار وتخويف اي سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول المحشر

وفي تكرير تأكيد للردع والإنذار وفي إتيان ثم دلالة على ان الإنذار الثاني أبلغ

من الأول تنزيلا لبعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالا للفظ ثم في مجرد التدرج في درج

الارتقاء وإما بالإيغال من أوغل في البلاد اذا أبعد فيها واختلف في تفسيره

فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي في

قول الخنساء في مرثية أخيها صخر وإن صخرا لتأتم اي تقتدي الهداة به كأنه علم اي جبل

مرتفع في رأسه نار فقولها كأنه علم واف بالمقصود أعني التشبيه بما يهتدى به إلا ان

قولها في رأسه نار زيادة مبالغة وتحقيق التشبيه اي كتحقيق التشبيه في قوله امرئ القيس

كأن عيون الوحش حول خبائنا اي خيامنا وأرحلنا الجزع الذي لم يثقب

الجزع بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش وأتى بقوله لم يثقب تحقيقا

للتشبيه

للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعين قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا
حيين فعيونها كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض
بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح
ديوان امرء القيس وعلى هذا التفسير يخرج عن الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر وهو ختم
الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك في غير الشعر بقوله تعالى
يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون فقوله وهم مهتدون
مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة الا ان فيه زيادة حث على الاتباع
وترغيب في الرسل واما بالتذييل وهو تعقيب جملة بجملة تشتمل على معناها اى معنى الجملة
الاولى للتوكيد وهو اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه
من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اى التذييل ضربان ضرب
لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم
بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يراد وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص
فيتعلق بما قبله واما على الوجه الاخر وهو ان يراد وهل نعاقب الا الكفور بناء على
ان المجازاة هي المكافاة ان خيرا فخير وان شرا فشر فهو من الضرب الثاني
وضرب اخرج مخرج المثل بان يقصد بالجملة الثانية حكم كلي منفصل عما قبله
جار مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل
ان الباطل كان زهوقا وهو ايضا اى التذييل ينقسم قسمة اخرى واتى بلفظ ايضا
تنبيها على ان هذا التقسيم للتذييل مطلقا لا للضرب الثاني منه اما ان يكون

وقف كرده بخانه سادات قدس رضوی
حسن قریب ملاحسنی

للتأكيد منطوق كمضمون الجملة الآية فان زهوق الباطل في قوله وزهق الباطل وتمامه لتأكيد
مفهوم كقوله ولست على لفظ الخطاب مشتق اخاً اذ ثانيه حال عن اخا العموم او عن ضمير المخاطب
في لست لعمومه على لفظ الخطاب على شعث اي تفرق حال وذميم خصال فهذا الكلام
بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وقد اكد بقوله اي الرجال المهذب باستفهام
انكار اي ليس في الرجال منقح الفعال مرضي الخصال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا
لان فيه التوقي والاحتراز عن توهم خلاف المقصود وذلك الدافع قد يكون في وسط
الكلام وقد يكون في اخر الكلام وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يدفع ايهامه وقد يكون
في اخره فالاول كقوله فسقى ديارك غير مفسدها نصب على الحال من فاعل سقى وهو
صوب الربيع اي نزول المطر وتوقيعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل فلما كان
نزول المطر قد يؤدي الى خراب الديار وفسادها اتى بقوله غير مفسدها دفعا لذلك
والثاني نحو قوله اذلة على المؤمنين فانه لما كان مما يوهم ان يكون ذلك لضعفهم اتى على سبيل التواضع منهم
للمؤمنين ولهذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف ويجوز ان يقصد بالتعدية بعلى الدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين
خافضون اجنحتهم واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود
بفضلة اي مثل مفعول او حال او نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام ومن
زعم انه اراد بالفضلة ما يتم اصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف في الايضاح
وانه لا تخصيص لذلك بالتتميم لنكتة كالمبالغة نحو قوله تعالى ويطعمون الطعام
على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج

اليه وان جعل الضمير لله تعالى ان يعينه على حسب الحق نعوذ تماديه اصل المراد واما الاعتراض
هو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة سوى دفع الايهام لم يرد بالكلام مجموع المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع
ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا
للاول او تاكيدا او بدلا منه كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه
ولهم ما يشتهون فقوله سبحانه جملة لانه مصدر بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام
لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والدعاء في قوله ان الثمانين
وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان اي مفسر ومكرر فقوله وبلغتها
اعتراض في اثناء الكلام لقصد الدعاء والواو في مثله تسمى اعتراضية ليست بعاطفة
ولا حالية والتنبيه في قوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا
وهو ان سوف ياتي كل ما قدرا ان هي مخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف
يعني ان المقدور آت البتة وان وقع فيه تاخير ما وفي هذا تسلية وتسهيل للامر
فالاعتراض يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من اعراب
ويباين التكميل لانه انما يكون لدفع ايهام خلاف المقصود ويباين الايغال لانه لا يكون
الا في آخر الكلام لكنه اي الاعتراض يشمل بعض صور التذييل وهو ما يكون بجملة لا محل لها
من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى فانه كما لم يشترط فيه ان لا يكون
بين كلامين فتامل حتى يظهر فساد ما قيل انه يباين التذييل بناء على انه لم يشترط
فيه ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ومما جاء اي ومن الاعتراض

في اثناء ع

الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضاً اى كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة لا محل لها من الاعراب

نحو قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فهذا اعتراض

اكثر من جملة لانه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين اولهما قوله تعالى فأتوهن من

حيث امركم الله وثانيهما قوله تعالى نساؤكم حرث لكم والكلامان متصلان معنى فان قوله تعالى

نساؤكم حرث لكم بيان لقوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله وهو مكان الحرث فان

الغرض الاصلي من الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب

فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه وفي قوله وقد يكون النكتة فيه اى في الاعتراض غير والتنفير

ما ذكر مما سوى دفع الايهام حتى انه يكون لدفع ايهام خلاف المقصود ثم القائلون

بان النكتة فيه قد يكون دفع الايهام افترقوا فرقتين فجوز بعضهم وقوعه اى الاعتراض

آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها وذلك بان لا يلي الجملة اخرى اصلاً فيكون

الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة اخرى غير متصلة بها معنى وهذا الاصطلاح

مذكور في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام

او في آخره او بين كلامين متصلين وغير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب

لنكتة سواء كانت دفع الايهام او غيره فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل مطلقاً

لانه يجب ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وان لم يذكره المص وبعض صور

التكميل وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب فان التكميل قد يكون بجملة

وقد يكون بغيرها والجملة التكميلية قد يكون ذات اعراب وقد لا يكون لكنها باينت

التتميم لان الفضلة لا بد لها من الاعراب وقيل لانه مشترط في التتميم ان يكون جملة

كما اشترط

كما اشترط في الاعتراض وهو بمنزلة الانسان بالنسبة الى الحيوان لانه شرط في الحيوان

فهم يتبين من جوز بعض القائلين بان نكتة الاعتراض قد يكون دفع الايهام كونه اي كون

الاعتراض غير جملة فان الاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين

معنى بجملة او غيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل و

هو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى واما بغير ذلك عطف

على اما بالايضاح بعد الابهام وبكذا وكذا كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون

بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر اي ترك الاطناب فان الاختصار هو المطلق

على تعم الايجاز والمساواة كما مر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره اي حملة

من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به

اظهار شرف الايمان ترغيبا فيه وكون هذا الاطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة

ظاهر بالتامل فيها واعلم انه قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه

وقلتها بالنسبة الى كلام اخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى فيقال للاكثر

حروفا انه مطنب وللاقل انه موجز كقوله يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن

سودد اي سيادة ولو برزت في زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر

والنهود ارتفاع الثدي وقوله ينظر الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب

الفقر واني لصبار على ما ينوبني وحسبك ان الله اثنى على الصبر يصفه بالميل

الى المعالي بان السماع التعب احب اليه من الراحة مع الخمول فهذا البيت اطناب

بالنسبة الى المصراع الثاني ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسئل عما يفعل

ولست بنظار الى جانب الغنى ... يبين ما قبله ...

وهم يتلون وقول الحماسي وينكرون شيئا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حتى نقول يصف

دياشتهم وبقادحكمهم اى نحن نغير ما نريد من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا

فالاولى مجاز بالنسبة الى المبيت ولهذا قال يقرب ان او يتيقن الحمل على كل فعل والمبيت مختص

فالكلام ان ليس دالا على اصل المعنى بل كلام الله سبحانه اجل من تقييد الحال واعلى كيف لا والله اعلم

بحقيقة الحال تم الفن الاول بتوفيق الله وعونه واياه اسئل في تمام الفنين الاخرين

ومن ابن طريقة الفن الثاني في علم البيان وقدم على البديع للاحتياج اليه في نفس البلاغة

وتعلق البديع بالتوابع وهو علم اى ملكة تقتدر بها على ادراكات جزئية او اصول وقواعد

معلومة يعرف به ايراد المعنى الواحد اى المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق

وتراكيب مختلفة في وضوح الدلالة عليه اى على ذلك المعنى بان يكون بعض الطرق

واضح الدلالة عليه وبعضها اوضح والواضح خفي بالنسبة الى الاوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء

وتقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج عنه معرفة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ

والعبارة واللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي اى كل معنى واحد يدخل تحت

قصد المتكلم وارادته فلو عرف احد ايراد معنى قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن

بمجرد ذلك عالما بالبيان ثم لما لم يكن كل دلالة قابلا للوضوح والخفاء اراد ان

يشير الى تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود هنا فقال ودلالة اللفظ يعني دلالته

الوضعية وذلك لان الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر

والاول الدال والثاني المدلول ثم الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير

لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ثم الدلالة اللفظية اما ان يكون

للوضع

للوضع مدخل فيها اولا فالاولى هي المقصودة بالنظر ههنا وهي كون اللفظ بحيث يفهم
عنه المعنى عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بوضعه فهذه الدلالة اما على تمام ما وضع اللفظ
له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان
او على الناطق او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى
اي الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ لتمام المعنى وتسمى
كل واحد من الاخيرين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالة اللفظ على الجزء
والخارج انما هي من جهة حكم العقل بان حصول الكل او الملزوم يستلزم حصول الجزء
او اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار ان للوضع مدخلا فيها ويخصون
العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كدلالة الدخان على النار ويخصون الاولى من الدلالات
الثلاث بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له
فان قيل اذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئه وبين الملزوم ولازمه كلفظ الشمس
المشترك مثلا بين الجرم والشعاع ومجموعهما فاذا اطلق على المجموع مطابقة واعتبر دلالته
على الجرم تضمنا وعلى الشعاع التزاما فيصدق على هذا التضمن والالتزام انهما
دلالة اللفظ على تمام الموضوع له واذا اطلق على الجرم او الشعاع مطابقة فيصدق
عليها انها دلالة اللفظ على الجزء الموضوع له او لازمه فحينئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات
الثلاث بالاخريين فالجواب ان قيد الحيثية ماخوذ في تعريف الامور التي تختلف باعتبار
الاضافات حتى ان المطابقة هي الدلالة على تمام ما وضع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن
دلالة اللفظ على جزء ما وضع له من حيث انه جزء ما وضع له والالتزام الدلالة على

وقف کرد اینجانب بکتابخانه آستان قدس رضوی

من انه لازم ما وضع له كثيرا ما يتركون هذا القيد اعتمادا على شهرته وانسياق الذهن اليه
وشرطه اي الالتزام اللزوم الذهني ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المعنى
الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في القرائن والامارات وليس المراد
باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى في الذهن اصلا اعني اللزوم
البين المعتبر عند المنطقيين والا لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون
مدلولات التزامية ومما يتاتى الاختلاف بالوضوح والخفاء في دلالة الالتزام ايضا وتقييد
اللزوم بالذهني اشارة الى انه لا يشترط اللزوم الخارجي كالعمى فانه يدل على البصر التزاما
لانه عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع التنافي بينهما في الخارج ومن نازع في
اشتراط اللزوم الذهني فكانه اراد باللزوم اللزوم البين بمعنى عدم انفكاك تعقله
عن تعقل المسمى والمص اشار الى ان ليس المراد باللزوم الذهني اللزوم البين المعتبر عند
المنطقيين بقوله ولو لاعتقاد المخاطب بعرف اي ولو كان ذلك اللزوم مما يثبته
اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام اذ هو المفهوم من اطلاق العرف او غيره يعني العرف الخاص
كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك والايراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد
بطرق مختلفة في الوضوح لا يتاتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقية لان السامع
ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض
والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد منها اي من الالفاظ دالا عليه
لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان
عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام اخر يؤدي الى هذا المعنى

بطريق

بطريق المطابقة دلالة هي اوضح او اخفى لانا اذا اقمنا مقام كل لفظ ما يرادفه فالسامع

ان علم الوضع فلا تفاوت في الفهم والا لم يتحقق الفهم واما اذا لم يكن كل واحد من الادون

قولنا هو عالم بوضع الالفاظ معناه انه عالم بوضع كل لفظ فنقضيه المشار اليه بقوله

والا يكون سلبا جزئيا اي ان لم يكن عالما بوضع كل لفظ فيكون اللازم عدم دلالة

كل لفظ ويحتمل ان يكون البعض مرادا والاحتمال ان يكون عالما بوضع البعض

ولقائل ان يقول لا نسلم عدم التفاوت في الفهم على تقدير العلم بالوضع بل يجوز ان

يحضر في العقل معاني بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بادنى التفات لكثرة الممارسة

والموانسة وقرب العهد بها بخلاف البعض فانه يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة

الحال مع كون الالفاظ مترادفة والسامع عالما بالوضع وهذا مما نجده من انفسنا

والجواب ان التفاوت التوقف انما هو من جهة تذكر الوضع وبعد تحقق العلم بالوضع

وحصوله بالفعل فالفهم ضروري ويتاتى الايراد المذكور بالعقلية من الادراك

لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضع اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن

ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام وهذا في الالتزام ظ فانه يجوز ان يكون

للشيء لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض واسرع انتقالا منه اليه لقلة

الوسائط فيمكن تادية الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة في الدلالة

عليه وضوحا وخفاء وكذا يجوز ان يكون للازم ملزومات لزومه لبعضها اوضح

منه للبعض الاخر فيمكن تادية اللازم بالالفاظ الموضوعة للملزومات المختلفة

وضوحا وخفاء واما في التضمن فلانه يجوز ان يكون المعنى جزء من شيء وجزء

الجزء

من شىء آخر فدلالة الشىء الذى ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة

الشىء الذى ذلك المعنى جزء من جزئه مثله دلالة حيوان على الجسم اوضح من دلالة

الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قلت بل

الامر بالعكس فان فهم الجزء سابق على فهم الكل قلت نعم ولكن المراد ههنا انتقال الذهن

الى الجزء وملاحظة بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء

كما ذكر الشيخ الرئيس فى الشفا انه يجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن

الى الجنس ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له سواء كان اللازم داخلا فى الموضع له

او خارجا ان قامت قرينة على عدم ارادته اى ارادة ما وضع له

فمجاز والا فكناية فعند المص الانتقال فى المجاز والكناية كليهما من الملزوم الى اللازم

اذ دلالة اللازم من حيث انه لازم على الملزوم الا ان ارادة الموضوع له جائزة

فى الكناية دون المجاز وقدم المجاز عليها اى على الكناية لان معناه اى المجاز

كجزء معناها اى الكناية لان معنى المجاز هو اللازم فقط ومعنى الكناية يجوز ان

يكون هو اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم بحث المجاز

على بحث الكناية وضعا وانما قال كجزء معناها لظهور انه ليس جزء معناها حقيقة

فان معنى الكناية ليس هو مجموع اللازم والملزوم بل هو اللازم مع جواز ارادة

الملزوم ثم منه اى من المجاز ما يبتنى على التشبيه وهو الاستعارة التى كان اصلها

التشبيه فتعين التعرض له اى للتشبيه ايضا قبل التعرض للمجاز الذى احد اقسامه

الاستعارة المبنية على التشبيه ولما كان فى التشبيه مباحث كثيرة وفوائد جمة

باب

باب التشبيه

لم يجعله قسماً من مباحث الاستعارة بل جعله مقصداً برأسه فانحصر المقصود
في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية والتشبيه اي هذا باب التشبيه الاصطلاحي
المبني على الاستعارة التشبيه اي مطلق التشبيه اعم من ان يكون على وجه الاستعارة
او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك فلم يات بالضمير لئلا يعود الى التشبيه
المذكور الذي هو اخص منه وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاول فليس
على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة ... تقول شابهت
فلاناً على كذا اذا اهديت له على مشاركة الامر في معنى وهذا شامل المثل نحو قول
زيد عمرو وجاءني زيد وعمرو وامثاله والمراد بالتشبيه المصطلح عليه ههنا اي في
علم البيان ما لم يكن اي الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بحيث لا يكون على وجه
الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسداً في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية
نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد الذي يذكر في علم البديع نحو
لقيت بزيد اسداً ولقيني منه اسد فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة
امر لامر في معنى مع ان شيئاً منها لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً وانما قيد الاستعارة
بالتحقيقية والكناية لان الاستعارة التخييلية كاثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور
ليس فيه شيء من الدلالة على مشاركة امر لامر على راي المصنف اذ المراد بالاظفار
معناها الحقيقي على ما سيجيء فالتشبيه الاصطلاحي هو الدلالة على مشاركة
امر لامر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد
فدخل فيه نحو قولنا زيد اسد بحذف اداة التشبيه ونحو قوله تعالى صم بكم عمي

بحذف الاداة والمشبه جميعا اي كلهم فان المحققين على انه تشبيه بليغ لا استعارة
لان الاستعارة انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه
صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام والنظر
ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد على اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه
المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة
المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه اعني الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف
ونحوه واما باعتبار ان التشبيه كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا
زيد كالاسد في الشجاعة ولما كان الطرفان هما الاصل والعمدة في التشبيه لكون الوجه معنى
قائما بهما والاداة آلة في ذلك قدم بحثهما فقال طرفاه اي المشبه والمشبه به اما
حسيان كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس اي الصوت الذي
اخفي حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم في المسموعات والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في
المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وفي اكثر
ذلك تسامح لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة
العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس
هذه الاجسام لكن اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت
الخمر ولمست الحرير او عقليان كالعلم والحياة ووجه التشبه بينهما كونهما جهتي ادراك
كذا في المفتاح والايضاح فالمراد بالعلم ههنا الملكة التي يقتدر بها على الادراكات
الجزئية لا نفس الادراك ولا يخفى انها جهة وطريق الى الادراك كالحياة وقيل وجه

الشبه

علم وحيوة

وجه الشبه بينهما الادراك اذ العلم نوع من الادراك والحيوة مقتضية للحس الذى
هو نوع من الادراك وفساده واضح لان كون الحيوة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما
فى الادراك على ما هو شرط فى وجه الشبه وايضا لا يخفى اذ ليس المقصود من قولنا العلم
كالحيوة والجهل كالموت ان العلم ادراك كما ان الحيوة معها ادراك بل ليس فى ذلك
كثير فائدة كما فى قولنا العلم كالحس فى كونهما ادراكا او مختلفان بان يكون المشبه
عقليا والمشبه به حسيا كالمنية والسبع فان المنية اى الموت عقلى لانه عدم الحيوة عما
من شانه ان يكون حيا او بالعكس وذلك مثل العطر الذى هو محسوس مشموم
وخلق كريم وهو عقلى لانه كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة والوجه
فى تشبيه المحسوس بالمعقول ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس
على طريق المبالغة والا فالمحسوس اصل للمعقول لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس
ومنتهية اليها فتشبيهه بالمعقول يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا ولما كان
من المشبه والمشبه به ما لا يدرك بالقوة العاقلة ولا بالحس اعنى الحس الظاهر
مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يجعل الحسى والعقلى بحيث يشملانها
تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فقال والمراد بالحسى المدرك هو او مادته
باحدى الحواس الخمس الظاهرة اعنى البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه
اى فى الحسى بسبب زيادة قولنا او مادته الخيالى وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا
من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما فى قوله وكان محمر الشقيق وهو زهر احمر فى التقدير شقيق محمر
فى وسطه سواد ينبت بالجبال اذا تصوب اى مال

الى اسفل او تصعد اي من السفل الى العلو اعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد

فان كلا من الياقوت والرمح والزبرجد محسوس لكن المركب الذي هذه الامور مادته

ليس بمحسوس لانه ليس بموجود والحس لا يدرك الا ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك

على هيئة مخصوصة والمراد بالعقلي ما عدا ذلك اي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا

باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه اي ما هو غير

مدرك هو ولا مادته اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها فبهذا

القيد تميز عن العقلي كما في قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق

كانياب اغوال اي ايقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي

سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال صافية مجلوة وانياب الاغوال

مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب ان يعلم

في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومتفكرة ومن شانها تركيب

الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها والمراد بالخيالي

المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي

ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع

فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك

بالوجدان اي دخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى بالوجدانيات

كاللذة وهو ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم

وهو ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك ولا يخفى ان ادراك

هذا

وجه شبه

هذين المعنيين ليس شيء من الحواس الظاهرة وليسا ايضا من العقليات الصرفة لكونهما من
الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع
والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما يشاكل ذلك والمراد ههنا اللذة والالم
الحسيان والا فاللذة والالم عقليان من العقليات الصرفة ووجهه اي وجه التشبيه ما
يشتركان فيه اي المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه وذلك لان زيدا والاسد يشتركان
في كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية والجسمية والوجود وغير ذلك مع ان شيئا
ليس وجه الشبه وذلك الاشتراك يكون تحقيقا او تخييلا والمراد بالتخييل ان
لا يوجد ذلك المعنى في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل
نحو ما في قوله وكان النجوم بين دجاها جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليل وروي
دجاه والضمير للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في
التشبيه هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم
اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به اعني السنن بين الابتداع
الا على طريق التخييل وذلك اي وجودها على المشبه به على طريق التخييل انه الضمير
للشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا
يهتدي للطريق ولا يامن ان ينال مكروها شبهت اي البدعة والجهل بها بالظلمة
حتى يخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما له بالنور لان السنة والعلم يقابل
الظلمة وشاع ذلك اي كون السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق نحو
اتيتكم بالحنيفية السمحة البيضاء والاول على خلاف ذلك اي ويخيل ان البدعة

وکل ما هو جهل وکفر فانک شاهدت سواد الکفر من جبین فلان فصار بسبب تخییل
ان الثانی ماله بیاض واشراق والاول ماله سواد وظلام تشبیه النجوم بین الدجی
بالسنن بین الابتداع کأنها ای النجوم بیاض الشیب فی سواد الشباب ای ابیضه
فی اسوده او بالانوار ای الازهار مؤتلقة بالقاف ای لامعة بین النبات الشدید
الخضرة حتی یضرب الی السواد فهذا التأویل اعنی تخییل ما لیس بمتلون متلونا ظاهر
التشبیه فی النجوم بین الدجی والسنن بین الابتداع فی کون کل منهما شیئا ذا بیاض بین شیء ذی
سواد ولا یخفی ان قوله کأنهن سنن لاح بینهن ابتداع من باب القلب ای سنن لاحت بین
الابتداع فعلم من وجوب اشتراک الطرفین فی وجه الشبه فساد جعله ای وجه
الشبه فی قول القائل النحو فی الکلام کالملح فی الطعام کون القلیل مصلحا والکثیر
مفسدا لان المشبه به اعنی النحو لا یشترک فی هذا المعنی لان النحو لا یحتمل القلة والکثرة
اذ لا یخفی ان المراد به ههنا رعایة قواعده واستعمال احکامه مثل رفع الفاعل ونصب
المفعول وهذه ان وجدت فی الکلام بکمالها صار صالحا لفهم المراد وان لم توجد
بقی فاسدا ولم ینتفع به بخلاف الملح فانه یحتمل القلة والکثرة بان یجعل فی
الطعام القدر الصالح منه او اقل او اکثر بل وجه الشبه هو الصلاح باعمالهما والفساد
باهمالهما وهو ای وجه الشبه اما غیر خارج عن حقیقتهما ای حقیقة الطرفین
بان یکون تمام ماهیتهما او جزءا منهما کما فی تشبیه ثوب بآخر فی نوعهما او جنسهما
او فصلهما کما یقال هذا القمیص مثل ذلک فی کونهما کتانا او ثوبا او من القطن او
خارج عن حقیقة الطرفین صفة او معنی قائم بهما ضرورة اشتراکهما فیه وتلک

ای فی وجه الشبه ۱۲

الصفه

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی
حسن فرید محسنی

مثاله هيئة احاطة وحدة ○ ونصف ◠ ومثلث △ ومربع ▭

اما حقيقة اى هيئة متمكنة فى الذات متفرعة فيها وهى اما حسية او مدرك
باحدى الحواس كالكيفيات الجسمية اى المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهى قوة
مرتبة فى العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان ثم تتفرقان الى العينين من
الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية وحدة او اكثر بالجسم كالدائرة
ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغير ذلك والمقادير جمع المقدار وهو كم متصل
قار الذات كالخط والسطح والحركات الحركة وهى الخروج من القوة الى الفعل على
سبيل التدريج وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات تسامح وما يتصل بها
اى بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التى هى مجموع
الشكل واللون كالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة او
بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح
باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية
والتى بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذى هو امساس
عنيف والقلع هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع
للقالع ويختلف الصوت قوة وضعفا بحسب قوة المقاومة وضعفها او
بالذوق وهى قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم
كالحلاوة والمرارة والملوحة والحموضة وغير ذلك او بالشم وهى قوة
مرتبة فى زائدتى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى من الروائح
او باللمس وهى قوة سارية فى البدن كله يدرك بها الملموسات من الحرارة

اصولها تسعة
الحرارة والمرارة والملوحة
والحموضة والعفوصة والقبض
والدسومة والحلاوة والتفاهة

والبرودة والرطوبة واليبوسة فهذه الاربعة هي اوائل الملموسات واوليات
منها فعليتان والآخران انفعاليتان والخشونة وهي كيفية حاصلة عن كون بعض
الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة هي كيفية حاصلة من استواء وضع
الاجزاء واللين هي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام
غير سيال والصلابة وهي كيفية تقابل اللين والخفة وهي كيفية بها يقتضي الجسم
ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهي كيفية بها يقتضي الجسم
ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق وما يتصل بها اي بالمذكورات كالجفاف
والبلة واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك او عقلية عطف
على قوله حسية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكا
وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء والعلم وهو الادراك المفسر بحصول
صورة الشيء عند العقل وقد يقال على معان اخر والغضب وهي حركة للنفس
مبداها ارادة الانتقام والحلم وهي ان يكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها
الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر الغرائز هي غريزة
وهي الطبيعة اعني ملكة تصدر عنها صفات ذاتية مثل الكرم والقدرة والشجاعة
وغير ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية ونعني بالاضافية ما لا يكون
هيئة متقررة في ذات بل يكون معنى متعلقا بالشيئين كما ذكره الجرجاني في تشبيه الحجر
بالتمر فانها ليست بهيئة متقررة في ذات بل يكون معنى متعلقا بالشيئين
بل الحجر والتمر ولو فات الحجاب تصدق الحقيقي على ما يقابل الاعتباري الذي

لا محقق له

لا يتحقق الادراك بحسب اعتبار العقل وفى المفتاح اشارة الى ان المراد ههنا حيث قال
الوصف العقلى منحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانية وبين اعتبارى ونسبى
كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشئ تصورى
وهمى محض وايضا لوجه التشبيه تقسيم اخر وهو انه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه
مركبا من متعدد تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة
او اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وكل منهما اى من الواحد
وبمنزلة الواحد حسى او عقلى واما متعدد عطف على قوله اما واحد واما
بمنزلة الواحد والمراد بالمتعدد ان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك
الطرفين فى كل واحد منها ليكون كل منها وجه الشبه بخلاف المركب المنزل منزلة
الواحد فانه لم يقصد اشتراك الطرفين فى كل من تلك الامور بل فى الهيئة المنتزعة
او فى الحقيقة الملتئمة منها كذلك اى المتعدد ايضا حسى او عقلى او مختلف بعضه
حسى وبعضه عقلى والحسى من وجه الشبه سواء كان بتمامه حسيا او ببعضه
طرفاه حسيان لا غير اى لا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك
بالحس من غير الحسى شئ فان وجه الشبه مأخوذ من الطرفين موجود فيهما
والموجود فى العقلى انما هو يدرك بالعقل دون الحس اذ المدرك بالحس لا يكون الا
جسما او قائما بالجسم والعقلى من وجه الشبه اعم من الحسى لجواز ان يدرك
بالعقل من الحسى شئ لجواز ان يكون طرفاه حسيين او عقليين او احدهما
حسيا والاخر عقليا اذ لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس وادراك العقل

من المحسوس شيئا ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي
بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي من غير عكس فان قيل
هو اي وجه الشبه مشترك فيه ضرورة اشتراك الطرفين فيه فهو كلي ضرورة ان الجزئي
يمتنع وقوع الشركة فيه والحسي ليس بكلي قطعا ضرورة ان كل حسي فهو موجود في المادة
حاضر عند المدرك ومثل هذا لا يكون الا جزئيا ضرورة فوجه الشبه لا يكون حسيا
قط قلنا المراد بكون وجه الشبه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة
التي تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة في المواد فالحاصل ان وجه الشبه اما واحد
او مركب او متعدد وكل واحد من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي
او عقلي او مختلف فيصير سبعة والثلاثة العقلية طرفاها اما حسيان او عقليان
او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس فصارت ستة عشر قسما الواحد الحسي
كالحمرة من المبصرات والخفاء يعني خفاء الصوت من المسموعات وطيب الرائحة
من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر
اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق
بالخمر والجلد الناعم بالحرير وفي كون الخفاء من المسموعات والطيب من المشمومات
واللذة من المذوقات تسامح والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة والجرأة
على وزن الجرعة اي الشجاعة وقد يقال جراءة الرجل جراءة بالمد والهداية اي الدلالة
على طريق يوصل الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم
النفع بعدمه فيما طرفاه عقليان اذ الوجود والعدم من الامور العقلية وتشبيه

لان المسموع هو الصوت والمشموم هو الرائحة والمذوق هو اللذة اي الطعم اللذيذ

الرجل

در سحر پروین چه تابان گشت میماند بدان
خوشهٔ انگور کز نو بشکفد انوار آن

الرجل بالشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان وتشبيه العلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به
حسي فبالعلم يوصل الى المطلوب ويفرق بين الحق والباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب
ويفصل بين الاشياء فوجه الشبه بينهما وتشبيه العطر بخلق شخص كريم فيما المشبه
حسي والمشبه به عقلي ولا يخفى ما في الكلام من اللف والنشر المرتب وهاهنا في جعل
بعض الامثلة من التشابيه كالعاري من الفائدة مثلا والمركب الحسي من وجه الشبه
طرفاه اما مفردات او مركبات او احدهما مفرد والآخر مركب ومعنى التركيب هاهنا
ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به
او وجه التشبيه ولهذا صرح صاحب المفتاح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من
المشبه والمشبه به هيئة منتزعة وكذا المراد بتركيب وجه الشبه ان تعمد الى عدة
اوصاف لشيء فتنتزع منها هيئة وليس المراد بالمركب هاهنا ما يكون حقيقته ملتئمة
من اجزاء مختلفة بدليل انهم يجعلون المشبه والمشبه به في قولنا زيد كالاسد
مفردين لا مركبين ووجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحدا لا منزلا
منزلة الواحد فالمركب الحسي فيما اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله
وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية بضم الميم وتشديد اللام عنب
ابيض في حبه طول وتخفيف اللام اكثر حين نورا اي تفتح نوره من الهيئة بيان لما
في قوله كما الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرئي
وان كانت كبارا في الواقع حال كونها على الكيفية المخصوصة اي مجتمعة اجتماع
التضام والتلاصق ولا شديد الافتراق منضمة الى المقدار المخصوص من الطول

المرئي

گرد غبار سپه ماده و شمشیرها ❊ گویی شب است و اختر ریزد گوی شرر
چون شب که می جهد ز شهاب قضا تیرها ❊ مانند بر وزن جنگ سیوف بها در ان

والعرض وقد نظر الى عدة اشياء وقصد الى هيئة حاصلة منها والطرفان مفردان
لان المشبه هو الثريا والمشبه به هو العنقود مقيدا بكونه عنقود الملاحية
في حال اخراج النور والتقييد لا ينافي الافراد كما سيجيء ان شاء الله تعالى وفيما اي ومنه
الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار كأن مثار النقع من
فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تساقط بعضها في اثر
بعض والاصل تتهاوى حذفت احدى التائين من الهيئة الحاصلة من هوي
اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب
شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا الطرفان لانه لم يقصد تشبيه الليل
بالكواكب والنقع بالليل بل عمد الى تشبيه هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي
تعلو وترسب وتجيء وتذهب وتضطرب اضطرابا شديدا وتتحرك
بسرعة الى جهات مختلفة وعلى احوال تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة
والارتفاع والانخفاض في التلاقي والتداخل والتصادم والتلاحق وكذا
في جانب المشبه به فان للكواكب في تهاويها تواقعا وتداخلا واستطالة لاشكالها
والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان اي احدهما مفرد والآخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق
باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر
اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة فالمشبه مفرد وهو الشقيق
والمشبه به مركب وهو ظاهر وعكسه تشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربى
بليل مقمر على ما سيجيء ومن بديع المركب الحسي اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات

تقع

التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من
وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجيء في ذلك الهيئات على وجهين
احدهما ان يقرن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون والاوضح
عبارة اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا
ان يجيء في الهيئة التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين
احدهما ان يقرن بغيرها من الاوصاف الجسم والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد
غيرها فالاول كما في قوله والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة بيان لما في
قوله كما الحاصلة من استدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج
الاشراق حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة
ثم يبدو له ويقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له رأي غير الاول فيرجع الى
الذي بدا له الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد
الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة
في كف الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة من غيرها من الاوصاف فهناك ايضا
يعني كما لا بد في الاول من ان يقرن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني
لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان تتحرك بعضه الى اليمين
وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان
وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والدولاب والسهم لا تركيب
فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله وكان البرق مصحف قار

الهمة

يقعى جلوس البدوى المصطلى ‖ باربع مجدولة لم تجدل

وتارى فانطباقا مرة وانفتاحا اى فينطبق انطباقا مرة وتنفتح انفتاحا اخرى فان فيه
تركيبا لان المصحف يتحرك فى حالتى الانطباق والانفتاح الى جهتين فى كل حالة الى جهة
اخرى وقد يقع التركيب فى هيئة السكون كما فى قوله فى صفة كلب يقعى اى يجلس على اليتيه
جلوس البدوى المصطلى من اصطلى بالنار من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه
اى من الكلب فى اقعائه فانه يكون لكل عضو منه فى الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة
مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض
والمركب العقلى من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب فى استصحابه
فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر
السين وهو الكتاب فانه اى وجه الشبه امر عقلى منتزع من عدة امور لانه روعى من الحمار فعل مخصوص
هو الحمل وان يكون المحمول اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه
واعلم انه قد ينتزع وجه الشبه من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر
من ذلك المتعدد كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول فى قوله كما ابرقت
قوما عطاشا فى الاساس ابرقت لى فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالكلام ههنا
على حذف الجار وايصال الفعل اى ابرقت لقوم عطاش جمع عطشان غمامة فلما رأوها
اقشعت وتجلت اى تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت
قوما عطاشا غمامة خطأ لوجوب انتزاعه من الجميع اعنى من جميع البيت فان المراد
التشبيه اى تشبيه الحالة المذكورة من الابيات السابقة بحالة ظهور غمامة للقوم العطاش
ثم تفرقها وانكشافها وبقائهم متحيرين باتصال اى باعتبار اتصال فيها ههنا مثلها

فى قوله

في قوله التشبيه بالوجه العقلي اذ الامر المشترك فيه هو اتصال ابتداء مطمع بانتهاء
مؤيس وههنا بخلاف التشبيهات المجتمعة كما في قولنا زيد كالاسد والسيف والبحر
فان القصد فيها الى التشبيه بكل واحد من الامور على حدة حتى لو حذف ذكر البعض
لم يتغير حال الباقي في افادة معناه بخلاف المركب فان المقصود منه يختل باسقاط بعض
والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي
كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى في تشبيه طائر
بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي
هو حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس
ففي المتعدد يقصد اشتراك الطرفين في كل من الامور المذكورة ولا يعمد الى انتزاع
هيئة منها تشترك هي فيها واعلم انه قد ينتزع الشبه اي التماثل فان الشبه ايضا
اي تشابه والمراد ههنا ما به التشابه اعني وجه الشبه من نفس التضاد لاشتراك
الضدين فيه اي في التضاد لكون كل منهما مضادا للآخر ثم ينزل التضاد منزلة
التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا
اتى بشيء مليح قال الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني من ابي انس وعيد
فسل لغيظة الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح واما
الاشارة الى قصة او مثل او شعر فانما هو التلميح بتقديم اللام على الميم وسيجيء ذكره
في الخاتمة والتسوية بينهما انما وقعت من جهة العلامة الشيرازي رحمه الله وهو
سهو او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم

كل من المثالين صالح للتمليح والتهكم انما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان
القصد الى ملاحة وظرافة دون استهزاء وسخرية باحد فتمليح والا فتهكم وقد سبق
الى بعض الاوهام نظرا الى ظاهر اللفظ ان وجه التشبيه في قولنا للجبان هو اسد وللبخيل
هو حاتم هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين وفيه نظر
لانا اذا قلنا الجبان كالاسد في التضاد اي في كون كل منهما السواد كالبياض
في الوجه او في الضد بل ومعلوم انا اذا اردنا التصريح بوجه الشبه في قولنا
الجبان هو اسد تمليحا وتهكما لم يتات لنا الا ان نقول في الشجاعة دون التضاد
لكن الحاصل في الجبان انما هو ضد الشجاعة فنزلنا تضادهما منزلة التناسب وجعلنا
الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح والهزء واداته اي اداة التشبيه الكاف وكان
وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا
او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه قدم وفعل كذا ومثل وما في معناه مما يشتق
من المماثلة والمشابهة وما يؤدي هذا المعنى والاصل في نحو الكاف اي في
الكاف ونحوها كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف كان وتماثل وتشابه ان يليه
المشبه به لفظا نحو زيد كالاسد او تقديرا نحو قوله تعالى او كصيب من السماء على تقدير او كمثل
ذوي صيب بحذف المضاف لدلالة يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق
عطف عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وبحذف فاعل لقيام القرينة اعني قوله
كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه الكاف بان المقدر في حكم الملفوظ
وقد يليه اي نحو الكاف غيره اي غير المشبه به نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا

فائق شدی بر انسان اگرچه از ایشانی زیرا که مشک بعضی از خون غزال است

كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح الآية

اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل بتقديره بل المراد تشبيه حالها

في نضارتها وبهجتها وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل

من الماء يكون اخضر ناضرا ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن ولا حاجة الى تقدير

كمثل ماء لان المعتبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف

واعتبارها مستغن عن هذا التقدير ومن زعم ان التقدير كمثل ماء وان هذا

مما يلي الكاف غير المشبه بناء على انه محذوف فقد سها سهوا بينا لان المشبه

الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظا وقد يكون محذوفا بناء على ما صرح به في الايضاح

وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب

التشبيه وادعي كمال المشابهة لما في علمت من معنى التحقيق وحسبت زيدا اسدا

ان بعد التشبيه لما في الحسبان من الاشعار بعدم التحقيق والتيقن وفي كون

مثل هذه الافعال منبئا عن التشبيه نوع خفاء والاظهر ان الفعل ينبئ عن حال

التشبيه في القرب والبعد والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه

وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه وذلك اذا كان امرا غريبا يمكن ان

يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله فان تفق الانام وانت منهم فان

المسك بعض دم الغزال فانه لما ادعى ان الممدوح فاق الناس بحيث لم يبق

بينه وبينهم مشابهة حتى صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وكان هذا في الظاهر

كالممتنع احتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه هذه الحال بحال المسك

يتمحل

الذي هو من الدعاء إما لا يبعد عن الله المنافية من الأوصاف المنزهة التي لا توجد في الله وهذا التشبيه ضمني ومكني عنه لا صريح أو حاله عطف على امكانه أي بيان حال المشبه بأنه على أي وصف من الأوصاف كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد إذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه أو مقدارها أي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه أي تشبيه الثوب الأسود بالغراب في شدته أي شدة السواد أو تقريرها مرفوع عطف على بيان امكانه أي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فإنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره لأن الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط ألف النفس بها وهذه الأغراض الأربعة تقتضي أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم وهو به أشهر أي وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف وظاهر هذه العبارة أن كلا من الأربعة تقتضي الأتمية والأشهرية لكن التحقيق أن بيان الإمكان وبيان الحال لا يقتضيان إلا الأشهرية ليصح القياس ويتم الاحتجاج في الأول ويعلم الحال في الثاني وكذا بيان المقدار لا يقتضي الأتمية بل يقتضي أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه على ما هو عليه وأما تقرير الحال فيقتضي الأمرين جميعا لأن النفس إلى الأتم والأشهر أميل فالتشبيه به لزيادة التقرير والتقوية أجدر أو تزيينه مرفوع عطف على بيان امكانه أي تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه أسود بمقلة الظبي أو تشويهه أي تقبيحه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة جمع ديك أو استطرافه أي عد المشبه طريفا

حديثا

حديثا بديعا فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب او لان
اى انما استطرف المشبه فى هذا التشبيه لابراز المشبه فى صورة الممتنع عادة
وان كان ممكنا عقلا ولا يخفى ان الممتنع عادة مستطرف غريب وللاستطراف
وجه آخر غير الابراز فى صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور
فى الذهن اما مطلقا كما مر فى تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه
كما فى قوله ولازوردية تزهو قال الجوهرى فى الصحاح زهى الرجل فهو مزهو
اذا تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض
على حمر اليواقيت يعنى الازهار والشقائق الحمر كانها فوق قامات ضعفن بها
اوائل النار فى اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت
لا يندر حضورها فى الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر
حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين
متباعدتين وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما
ايهام انه اتم من المشبه فى وجه التشبيه وذلك فى التشبيه المقلوب الذى
يجعل فيه الناقص مشبها به قصدا الى ادعاء انه اكمل كقوله وبدا الصباح كان غرته
هى بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم استعيرت لبياض الصبح وجه
الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح فى الوضوح
والضياء وفى قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق
المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له

كما في الكريم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند سماع المديح والضرب الثاني
من الغرض العائد الى المشبه به بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها
كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على
هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكر من جعل احد الشيئين مشبها
والاخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في الغرض
العائد الى المشبه فان اريد الجمع بين الشيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون
احدهما ناقصا والاخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم توجد فالاحسن
ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به
احترازا عن ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي
فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني
يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطلا واسبلت السماء فالباء في قوله بالخمر للتعدية
وليست بزائدة على ما توهم بعضهم ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي
بين الدمع والخمر حكم بينهما بالتشابه وهو ترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع
بين الشيئين في امر التشبيه ايضا لانهما وان تساويا في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم
الا انه يجوز له ان يجعل احدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض وسبب من الاسباب
مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه
اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير
من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ

ونحو ذلك

ونحو ذلك اذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به وهو اى التشبيه

باعتبار الطرفين اى المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما

اى المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه

على طائل هو كالراقم على الماء فالمشبه هو الساعى المقيد بان يحصل من سعيه على شيء

والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية

بين الفعل وعدمه وهو موقوف على هذين القيدين او مختلفان اى احدهما

مقيد والاخر غير مقيد كقوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل فالمشبه به اعنى المرآة

مقيد بكونه فى كف الاشل بخلاف المشبه اعنى الشمس وعكسه اى تشبيه المرآة

فى كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد دون المشبه به واما تشبيه مركب بمركب بان

يكون كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت

حتى عادت شيئا واحدا كما فى بيت بشار كان مثار النقع فوق رؤسنا

على ما سبق تحقيقه واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق

باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد وهو مركب من عدة امور

والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى التامل فكثيرا ما يقع الالتباس

واما تشبيه مركب بمفرد كقوله يا صاحبى تقصيا نظريكما فى الاساس تقصيته

اى بلغت اقصاه اى اجتهدا فى النظر وابلغا اقصى نظريكما تريا وجوه الارض

كيف تصور اى تتصور حذفت التاء يعنى صوره الله صورة حسنة فتصور تريا

نهارا مشمسا اى ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اى خالطه زهر الربى خصها

الربى جمع ربوة بمعنى المكان المرتفع

لانها انضر واشد خضرة ولانها المقصود بالنظر فكانما هو اى ذلك النهار المشمس

الموصوف مقمر اى ليل ذو قمر لان الازهار باخضرارها قد نقصت من ضوء

الشمس حتى صارت تضرب الى السواد فالمشبه مركب والمشبه به مفرد وهو المقمر وايضا

تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان

يؤتى اولا بالمشبهات على طريق العطف او غيره ثم بالمشبه بها كذلك كقوله فى صفة العقاب

بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا بعضها ويابسا بعضها الذى

لدى وكرها العناب والحشف وهو اردأ التمر البالى شبه الرطب الطرى من قلوب

الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة

مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها الا انه ذكر اولا المشبهين ثم المشبه بهما

على الترتيب او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله النشر

اى الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف وروى اطراف

البنان عنم وهو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعنى المشبه دون الثانى

فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالى كلاهما كالليالى وان تعدد طرفه الثانى

يعنى المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله بات نديما لى حتى الصباح اغيد مجدول

مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد اى الناعم البدن عن لؤلؤ

منضد منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور

شبه ثغره بثلثة اشياء وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اما تمثيل

وهو ما اى تشبيه الذى وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما

من التشبيه

من تشبيه الثريا وتشبيه مثار النقع مع الاسياف وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل
وغير ذلك وفيه اي في المنتزع من متعدد للسكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال
التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم
التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ
نافع مع الكد والتعب في استصحابه غير حقيقي فهو وصف مركب من متعدد عائد الى
التوهم واما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل يعني ما لا يكون وجهه منتزعا
من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا من متعدد ولا يكون وهميا او اعتباريا
بل يكون حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور دون السكاكي
وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه
اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه اي فمن الوجه الشبه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه
كل احد ممن له مدخل في ذلك نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة
كقول بعضهم ذكر الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج وذكر
جار الله انه قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب وذلك انها سئلت عن
بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم
ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون
في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة
المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا
لكونها مفرغة اي مصمتة الجوانب كالدائرة وايضا منه اي من المجمل وقوله منه دون

ان يقول ابنا ولما كنا او اما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل او من تقسيمات
مطلق التشبيه اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي
يكون فيه ايماء الى وجه الشبه نحو زيد اسد ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده
اي وصف المشعر بوجه الشبه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها ومنه
ما ذكر فيه وصفهما اي المشبه والمشبه به كليهما كقوله صدفت عنه اي اعرضت عنه
ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك
ريقه يقال ريق الشباب وريقه اي اوله واصابه ريق المطر
وريق كل شيء افضله وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف المشبه اعني الممدوح
بان عطاياه فائضة عليه اعرض عنه او لم يعرض وكذا وصف المشبه به اعني الغيث
بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه فالوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة
حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه واما مفصل عطف على
اما مجمل وهو ما ذكر فيه وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللالي وهو على
قسمين احدهما ان كون المذكور حقيقة وجه المشبه والثاني ان يكون امرا
ملزوما له واشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان
يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه ان يكون وجه الشبه تابعا له لازما في الجملة
كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه
الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل
والكلام الفصيح لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات وايضا تقسيم ثالث

للتشبيه

التشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما ينتقل فيه من المشبه الى
المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي اي في ظاهره اذا جعلته من
بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في اول الرأي وظهور وجهه
في بادي الرأي يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس
من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم
من ادراكه من حيث انه جسم حساس ومتحرك بالارادة ناطق او لكون وجه الشبه قليل
التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة
بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه
كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فانه اي الكوز غالب الحضور عند حضور
الجرة في الذهن او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه ثم غلبة حضور المشبه به في
الذهن مطلقا يكون لتكرره اي المشبه به على الحس فان المتكرر على الحس كصورة
القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس
اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه
تفصيلا ما لكون المشبه به اعني المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة
كل من القرب والتكرر التفصيل اي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه
مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا للظهور
المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة
في الصورة الاولى والتكرر على الحس سبب الظهور المؤدي الى الابتذال مع

على الجزء الثاني يعارض كل منهما التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال من المشبه
الى المشبه به فيصير وجه الشبه كانه امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال واما
بعيد غريب عطف على اما قريب مبتذل وهو بخلافه اي ما لا ينتقل فيه من
المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الرأي
وذلك اعني عدم الظهور اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل
فان وجه الشبه فيه من التفصيل على ما قد سبق لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة
الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون في نظره متمهلا او ندوره اي لندور
حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج باو
الكبريت واما مطلقا اي ندور حضور المشبه به مطلقا لكونه وهميا كانياب
الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشور على رماح من زبرجد او
مركبا عقليا مثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى الامثلة التي ذكرناها
آنفا او قلة تكرره اي المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل
فان الرجل ربما ينقضي عمره ولا يتفق له ان يرى مرآة في كف الاشل فالغرابة فيه
اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل
في وجه الشبه والثاني قلة التكرر على الحس فان قلت كيف يكون ندرة حضور
المشبه كما مر سببا لعدم ظهور وجه الشبه قلت لانه فرع الطرفين والجامع المشترك
بينهما الذي انما يطلب بعد حضور الطرفين فاذا ندر حضورهما ندر التفات الذهن
الى ما يجمعهما وما يصلح سببا للتشبيه بينهما والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر

من وصف

من وصف واحد بشيء واحد او اكثر يعني ان تعتبر في الاوصاف وجودها
او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين
او ثلثة او اكثر ولذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ
بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله
حملت ردينيا يعني رمحا منسوبا الى ردينة كأن سنانه سنا لهب لم
يتصل بدخان فاعتبر في اللهب الشكل واللون واللمعان وترك الاتصال
بالدخان ونفاه وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا بالعنقود الملاحية
المنورة باعتبار اللون والشكل وغير ذلك وكلما كان التركيب خياليا
كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر و
التشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون
القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل ولان
نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه في النفس الطف وانما يكون البعيد الغريب
بليغا حسنا اذا كان سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني
على البعض وبناء ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر
وتأمل وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه
من الابتذال كقوله لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه
حياء فتشبيه الوجه بالشمس مبتذل الا ان حديث الحياء وما فيه من الدقة
والخفاء اخرجه عن الابتذال الى الغرابة وقوله لم تلق ان كان من لقيته

بمعنى بصرته فالتشبيه مكني غير مصرح وان كان من الهيئة بمعنى قابلته وعارضته
فهو فعل ينبئ عن التشبيه اى لم يتقاربا في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه خفاء وكذا
عزماته مثل النجوم ثواقبا اى لوامعا لو لم يكن للثاقبات افول فتشبيه العزم بالنجم
مبتذل الا ان اشتراط عدم الافول اخرجه الى الغرابة ويسمى مثل هذا التشبيه التشبيه
المشروط لتقييد المشبه او المشبه به او كليهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه صريح اللفظ
او سياق الكلام وباعتبار اداة اى والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذف
اداته مثل وهي تمر مر السحاب اى مثل مر السحاب ومنه اى ومن المؤكد ما اضيف المشبه به
الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون اى تميلها الى الاطراف
والجوانب وقد جرى ذهب الاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يعد من
الاوقات الطيبة كالسحر ويوصف بالصفرة كقوله ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما
متناسب فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه على لجين الماء اى على ماء كاللجين
اى الفضة في الصفاء والبياض فهذا تشبيه مؤكد ومن الناس من لم يميز بين لجين
الكلام ولجينه ولم يعرف هجانه من هجينه حتى ذهب بعضهم الى ان اللجين
انما هو بفتح اللام وكسر الجيم يعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء
وبعضهم الى ان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهب ورقه الذي صفر ببرد
الخريف وسقط منه على وجه الماء وفساد هذين الوجهين غني عن البيان او مرسل
عطف على اما مؤكد وهو بخلافه اى ما ذكر اداته فصار مرسلا من التأكيد المستفاد
من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر بان المشبه عين المشبه به كما مر من الامثلة المذكورة

فيها

فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته
اى افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال او كان
يكون المشبه به اتم شيء فيه اى في وجه التشبيه في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون
المشبه به مسلم الحكم فيه اى في وجه الشبه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان
او مردود عطف على مقبول وهو بخلافه اى ما يكون قاصرا عن افادة الغرض بان
لا يكون على شرط القبول كما سبق خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف
في المبالغة باعتبار ذكر الاركان وتركها وقد سبق ان الاركان اربعة والمشبه به
مذكور قطعا فالمشبه اما مذكور او محذوف وعلى التقديرين فوجه الشبه
اما مذكور او محذوف وعلى التقديرين فالاداة اما مذكورة او محذوفة
فيصير ثمانية واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة اذا كان اختلاف المراتب وتعددها
باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها اى بعض الاركان
فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب
انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة وانما قيد بذلك لان اختلاف المراتب
قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به نحو زيد كالاسد وزيد كالذئب في الشجاعة
وقد يكون باختلاف الاداة نحو زيد كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون
باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها لانه اذا ذكر الجميع فهو ادنى المراتب فان حذف
الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسطة وقد توهم بعضهم ان قوله باعتبار
متعلق باعتبار بقوة المبالغة فاعترض بانه لا قوة مبالغة عند ذكر جميع الاركان

فالا على حذف وجهه واداته فقط اى بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع
حذف المشبه نحو زيد اسد فى مقام الاخبار عن زيد ثم الاعلى بعد هذه المرتبة
حذف احدهما اى وجهه او اداته كذلك اى فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد
ونحو كالاسد عند الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد فى الشجاعة ونحو اسد فى الشجاعة
عند الاخبار عن زيد ولا قوة لغيرهما وهما الاثنان الباقيان اعنى ذكر الاداة والوجه
جميعا اما مع ذكر المشبه او بدونه نحو زيد كالاسد فى الشجاعة ونحو كالاسد فى الشجاعة
خبرا عن زيد وبيان ذلك ان القوة اما بعموم وجه الشبه ظاهرا او بحمل المشبه به على المشبه
بانه هو فما اشتمل على الوجهين جميعا فهو فى غاية القوة وما خلا عنهما فلا قوة
له وما اشتمل على احدهما فقط فمتوسط والله اعلم الحقيقة والمجاز هذا هو المقصد الثانى
من مقاصد علم البيان اى هذا بحث الحقيقة والمجاز والمقصود الاصلى بالنظر الى علم
البيان هو المجاز اذ به يتاتى اختلاف الطرق دون الحقيقة الا انها لما كانت كالاصل
للمجاز اذ الاستعمال فى غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له جرت العادة
بالبحث عن الحقيقة اولا وقد يقيدان باللغويين ليتميزا عن حقيقة والمجاز العقليين
الذين هما فى الاسناد والاكثر ترك هذا القيد لئلا يتوهم انه مقابل للعرفى
والشرعى الحقيقة فى الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشىء اذا ثبت او بمعنى مفعول
من حققته اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة فى مكانها الاصلى والتاء
فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وهى فى الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما
اى فى معنى وضعت تلك الكلمة له فى الاصطلاح به التخاطب اى وضعت

فى اصطلاح

١٠٤

في اصطلاح به التخاطب ولو في غيره كالاسد في الرجل الشجاع دون الاستعارة
وان كانت موضوعة بالتاويل الا ان المفهوم في اطلاق الوضع انما هو الوضع
بالتحقيق واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز المستعمل فيما وضع له في
اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب
بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لاستعمالها في غير ما وضع له في الشرع
اعني الاركان المخصوصة وان كانت مستعملة فيما وضع له في اللغة والوضع اي
وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة
تنضم اليه ومعنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند
اللفظ وهذا شامل للحرف ايضا لانا نفهم معاني الحروف عند اطلاقها بعد علمنا
باوضاعها الا ان معانيها ليست تامة في انفسها بل تحتاج الى الغير بخلاف الاسم
والفعل نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحروف عند من يجعل معنى قولهم الحرف
ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه
فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي لان دلالته على ذلك
المعنى انما يكون بقرينة لا بنفسه دون المشترك فانه لم يخرج لانه قد عين للدلالة
على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم احد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك
لا ينافي ذلك فالقرء مثلا عين مرة للدلالة على الطهر بنفسه ومرة اخرى للدلالة
على الحيض بنفسه فيكون موضوعا وفي كثير من النسخ بدل قوله دون المشترك دون
الكناية وهو سهو لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى معناه الاصلي موضوعة

فكذا المجاز ضرورة انا لا نستعمل في قولنا رايت اسدا يرمي موضوع الحيوان المفترس وانه
يستعمل فيه وان اريد انه ما موضوع غيره بالنسبة الى معنى الكناية اعنى لازم المعنى الاصلي
نفسه ثم لا بد عليه بنفسه بل بواسطة القرينة او نقول معنى قوله مفسرا اى من غير قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية فعلى هذا يخرج من الوضع المجاز دون الكناية
لكنا نقول اخذ الموضوع في تعريف الوضع فاسد لانه يستلزم الدور وكذا حصر القرينة
في اللفظية لان المجاز قد يكون بقرينة معنوية او نقول معنى الكلام انه خرج من تعريف الحقيقة
المجاز دون الكناية فانها حقيقة على ما صرح به صاحب المفتاح لانا نقول هذا
فاسد على راي المصنف لان الكناية لم يستعمل عنده فيما وضع له بل انما استعملت في لازم
الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم وسيجيء لهذا زيادة تحقيق والقول بدلالة
اللفظ على معانيها لا يحتاج الى الوضع بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي
دلالة اللفظ على معناه لذاته فذهب عباد ص وجميع المحققين الى ان هذا القول
فاسد ما دام محمولا على ما يفهم منه ظاهرا لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت
لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم وان يفهم
كل واحد من كل لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدليل ولا متنع ان يجعل اللفظ
بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير
ولا متنع نقله من معنى الى اخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني وقد تاوله
اي هذا القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه
على ما عليه ائمة علم الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها

تختلف

تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك فتلك الخواص تقتضي
ان يكون العلم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما
قضاء لحق الحكمة كالقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وان
تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك لما فيه حركة كالنزوان والحيدى
وكذا باب فعل بالضم مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة والمجاز في الاصل
مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها
الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها وعدوها مكانها الاصلي
الشيخ في اسرار البلاغة وذكر المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى
اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه
فالمجاز مفرد ومركب وهما مختلفان فنعرف كلا على حدة اما المفرد فهو الكلمة المستعملة
احترز بها عن الكلمة قبل الاستعمال فانها ليست بمجاز ولا حقيقة وبغير ما هي موضوعة
له احترز عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب
متعلق بقوله وضعت قيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح
آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه
وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي
وقع به التخاطب اعني الشرع وليخرج من الحقيقة ما يكون له معنى آخر كلفظ الصلوة
المستعمل بحسب الشرع في الاركان المخصوصة فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة في
غير ما وضعت له لكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللغة لا بحسب اصطلاح التخاطب وهو الشرع

على وجه يصح متعلق بالمستعملة مع قرينة عدم ارادته اى ارادة الموضوع له فلابد
للمجاز من العلاقة ليتحقق الاستعمال على وجه يصح وانما قيد بكونه على وجه يصح واشترط
العلاقة ليخرج الغلط من تعريف المجاز كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب
لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح وانما قيد بقوله مع قرينة عدم ارادته ليخرج
الكناية لانها مستعملة فى غير ما وضعت له مع جواز ارادة ما وضعت له و
كل منهما اى من الحقيقة والمجاز لغوى وشرعى وعرفى خاص وهو ما يتعين ناقله
كالنحوى والصرفى وغير ذلك او عرفى عام لا يتعين ناقله وهذه القسمة فى الحقيقة
بالقياس الى الواضع فان كان واضعها واضع اللغة فلغوية وان كان الشارع
فشرعية وعلى هذا القياس وفى المجاز باعتبار الاصطلاح الذى وقع الاستعمال
فى غير ما وضعت له فى ذلك الاصطلاح عطف على الحقيقة فان كان اللغة فالمجاز
لغوى وان كان الشرع فشرعى والا فعرفى عام او خاص كاسد للسبع المخصوص
والرجل الشجاع فانه حقيقة لغوية فى السبع مجاز لغوى فى الشجاع وصلوة للعبادة
المخصوصة والدعاء فانها حقيقة شرعية فى العبادة مجاز شرعى فى الدعاء وفعل
للفظ المخصوص اعنى ما دل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة
والحدث فانه حقيقة عرفية خاصة اعنى كونه فى اللفظ مجاز لغوى فى الحدث
ودابة لذى الاربع والانسان فانها حقيقة عرفية عامة فى الاول مجاز عرفى عام
فى الثانى والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازى
والمعنى الحقيقى والا فاستعارة فعلى هذا الاستعارة هى اللفظ المستعمل فيما

شبه

شبه بمعناه الاصلي لعلاقة المشابهة كالاسد في قولنا رايت اسدا يرمي كثيرا
ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه فعلى هذا
تكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه
ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لانه بمنزلة اللباس الذي استعير من
احد فالبس غيره والمرسل وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة كاليد الموضوعة للجارحة
المخصوصة اذا استعملت في النعمة لكونها بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة لان النعمة منها
يصدر ويصل الى المقصود بها وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة
يكون في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ
وغير ذلك والراوية التي هي في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة اذا استعملت
في المزادة اي المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والعلاقة
كون البعير حاملا لها وبمنزلة العلة المادية ولما اشار بالمثال الى بعض انواع
العلاقة اخذ في التصريح بالبعض الآخر من انواع العلاقات فقال ومنه
اي ومن المرسل تسمية الشيء باسم جزئه في هذه العبارة نوع من التسامح والمعنى
ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه
على نفس ذلك الشيء كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين
جزء منه ويجب ان يكون الجزء الذي يطلق على الكل مما يكون له من بين الاجزاء
مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع
على الربيئة وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع

المستعملة في اذانهم اي اناملهم التي هي اجزاء من الاصابع في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم

وتسميته اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم اي الدية المسببة عن الدم وهو سهو بل هو من تسمية المسبب باسم السبب او ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي لكنه ليس عليه الان نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك اذ لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الآخرين نوع خفاء صرح به في الكتاب. فان قيل قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم قلنا ليس معنى اللزوم ههنا امتناع الانفكاك في الذهن او الخارج بل تلاصق واتصال ينتقل بسببه من احدهما الى الآخر في الجملة وفي بعض الاحيان وهذا متحقق في كل امرين بينهما علاقة وارتباط

والاستعارة وهي مجاز تكون علاقته المشابهة اي قصد ان الاطلاق بسبب المشابهة

فاذا

فاذا اطلق المشفر على شفة الانسان فان قصد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة
وان اريد انه من اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى
التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون استعارة
وقد يكون مجازا مرسلا والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية لتتميز عن التخييلية
والمكنى عنها لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان
يكون اللفظ قد نقل الى امر معلوم يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او
عقلية فالحسي كقوله لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح مقذف اي رجل
شجاع اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصارت له جسامة
ونبالة فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا والعقلي
كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق
عقلا قال المصنف فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني
باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا يخرج من الاستعارة نحو زيد اسد ورايت زيدا
اسدا ومررت بزيد اسدا مما يكون اللفظ مستعملا فيما وضع له وان تضمن تشبيه
شيء به اي بالموضوع له وذلك لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح
تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا
ما تضمن عبارة عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في
الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه بحث لانا لا نسلم
انه مستعمل فيما وضع له بل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رايت اسدا

تمامه له لبد اظفاره لم تقلم

يرى

بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان هذا على حذف اداة التشبيه وان التقدير
زيد كاسد واستدلالهم على ذلك بانه قد اوقع الاسد على زيد ومعلوم ان الانسان لا
لا يكون اسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة فاسد لان المصير
الى ذلك انما يجب اذا كان اسد مستعملا فى معناه الحقيقى واما اذا كان مجازا عن الرجل
الشجاع فحمله على زيد صحيح ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به فى مثل هذا المقام كثيرا
ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علىّ وفى الحروب نعامة اى مجترئ صائل علىّ
وكقوله والطير اغربة عليه اى باكية وقد استوفينا ذلك فى الشرح واعلم انهم اختلفوا
فى ان الاستعارة مجاز لغوى او عقلى فالجمهور على انها مجاز لغوى بمعنى انها لفظ استعمل
فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة ودليل انها اى الاستعارة مجاز لغوى كونها موضوعة
للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما اى من المشبه والمشبه به فاسد فى قولنا رايت اسدا
يرمى موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع ولا لمعنى اعم من السبع والرجل كالحيوان
المجترئ مثلا ليكون اطلاقه عليهما حقيقة كاطلاق الحيوان على الاسد والرجل وهذا
معلوم بالنقل عن ائمة اللغة قطعا فاطلاقه على الرجل الشجاع اطلاق على غير ما وضع له
مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له فيكون مجازا لغويا وفى هذا الكلام دلالة على ان
لفظ العام اذا اطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز
فى شئ كما اذا لقيت زيدا فقلت لقيت رجلا او انسانا او حيوانا بل هو حقيقة
اذ لم يستعمل اللفظ الا فى معناه الموضوع له وقيل انها اى الاستعارة مجاز عقلى
بمعنى ان التصرف فى امر عقلى لا لغوى لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء

دخوله

اى المشبه فى جنس المشبه به بجعل بان الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان استعمالها
اى الاستعارة فى المشبه استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها تطلق على المشبه بعد
ادعاء دخوله فى جنس المشبه به لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم
لو كانت استعارة لكانت الاعلام المنقولة استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة
اذ لا مبالغة فى اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت
اسدا فى الحمام واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله
اسدا اذ لا يقال جعله اميرا الا وقد ثبت فيه صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به
الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقى ادعاء ثم اطلق
عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا
بمعنى ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس فى الواقع واقعا
مجاز عقلى ولهذا اى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء
دخوله فى الجنس المشبه به صح التعجب فى قوله قامت تظللنى اى توقع الظل على
من الشمس نفس اعز على من نفسى قامت تظللنى ومن عجب شمس اى غلام
فى الحسن والبهاء تظللنى من الشمس فلولا انه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقى
وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب فى ان يظلل انسان حسن
الوجه انسانا آخر والنهى عنه اى ولهذا صح النهى عن التعجب فى قوله لا تعجبوا من بلى
غلالته هى شعار يلبس تحت الثوب والدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت
القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان

للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب انسان كالقمر في الحسن لا يقال القمر في البيت ليس باستعارة لان المشبه مذكور وهو الضمير في غلالته وازاره لانا نقول لا نسلم ان الذكر على هذا الوجه ينافي الاستعارة صادق على ذلك ورد هذا الدليل بان الادعاء اي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بان اسدا في قولنا رأيت اسدا يرمي مستعمل في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة في مثل تلك الجثة المخصوصة والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجراءة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه كما في البيتين المذكورين فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عن التعجب يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التاويل في دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به بان يجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف كما مر ولا تاويل في الكذب ونصب اي وبنصب القرينة

على ارادة

كما في قولنا سيف زيد ... لا تعريف ... اسد

على ارادة خلاف الظاهر فى الاستعارة لما عرفت انه لا بد للمجاز من قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له بخلاف الكذب فانه فى ثله لا ينصب قرينة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود
فى ترويج ظاهره ولا تكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضى ادخال المشبه فى
فى جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك فى العلم
لمنافاته الجنسية لانه يقتضى التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضى العموم وتناول
الافراد الا اذا تضمن اى العلم نوع وصفية بواسطة اشتهاره بوصف من الاوصاف
كحاتم المتضمن للاتصاف بالجود ومادر بالبخل وسحبان بالفصاحة وباقل بالفهاهة فح
يجوز ان تشبه شخص بحاتم فى الجود ويتاول فى حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان
الرجل المعهود او غيره كما مر فى الاسد فبهذا التاويل يتناول حاتم الفرد المتعارف
المعهود والفرد الغير المتعارف ويكون اطلاقه على المعهود اعنى حاتم الطائى حقيقة وعلى
غيره ممن يتصف بالجود استعارة نحو رأيت اليوم حاتما وقرينتها اى الاستعارة
لكونها مجازا لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد
كما فى قولك رأيت اسدا يرمى او اكثر اى امران او امور يكون كل واحد منها قرينة
كقوله فان تعافوا اى تكرهوا العدل والايمان فان ايماننا نيرانا اى سيوفا تلمع
كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل واحد من العدل والايمان قرينة على ان المراد
بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجاون الى الطاعة
بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبهذا
ظهر فساد قول من زعم ان قوله او اكثر شامل لقوله او معان فلا يصح جعله مقابلا له وقسيما

كقوله وصاعقة من نصله اى نصل سيف الممدوح تنكفى بها من تنكفا الى تقلب
والبا للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه تقلبها على رؤس الاقران خمس
سحائب اى انامله الخمس التى هى فى الجود وعموم العطايا سحائب اى يصبها على اكفائه
فى الحرب فيهلكهم بها لما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة
وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذى
هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهى اى الاستعارة باعتبار
الطرفين المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اى اجتماع الطرفين
فى شئ اما ممكن نحو احييناه فى قوله تعالى اومن كان ميتا فاحييناه اى ضالا فهديناه
استعار الاحياء من معناه الحقيقى وهو جعل الشئ حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق
يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ واحد وهذا اولى من
قول المص ان الحرق والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ لان المستعار
هو الاحياء لا الحيوة وانما قال نحو احييناه لان الطرفين فى استعارة الميت الضال
مما لا يمكن اجتماعهما اذ الميت لا يوصف بالضلال ولتسم الاستعارة التى يمكن
اجتماع طرفيها فى شئ وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على اما ممكن
كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اى لانتفاء النفع
فى ذلك الموجود كما فى المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم فى شئ ممتنع
وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت آثاره الجميلة التى تحيى ذكره
وتديم فى الناس اسمه ولتسم الاستعارة التى لا يمكن اجتماع طرفيها فى شئ عنادية

لتعاند

لتنافي الطرفين وامتناع اجتماعهما ومنها اى ومن لعنادية الاستعارة التهكمية
والتمليحية وهما ما استعمل فى ضده اى فى الاستعارة التى استعملت فى ضد معناها
الحقيقى او نقيضه لما مر اى لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة
تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه فى باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اى انذرهم
استعيرت البشارة التى هى الاخبار بما يظهر سرورا فى الحرجة للانذار الذى هو
ضده بادخال الانذار فى جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء كقولك
رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة ولا يخفى امتناع
اجتماع البشر والانذار من جهة واحدة وكذا الشجاعة والجبن والاستعارة
باعتبار الجامع اى ما قصد اشتراك الطرفين فيه قسمان لانه اى الجامع
اما داخل فى مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله من خير الناس
رجل تمسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل فى شعفة
فى غنيمة له يعبد الله حتى ياتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التى تفزع
منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس
رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد فى سبيل الله او رجل اعتزل الناس
وسكن فى بعض رؤس الجبل فى غنم قليل له يرعاها ويكتفى بها فى امر
معاشه ويعبد الله تعالى حتى ياتيه الموت واستعارة الطيران للعدو
والجامع داخل فى مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة
بسرعة وهو داخل فيهما اى فى العدو والطيران الا انه فى الطيران اقوى منه

فی العدو والطیران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة لا دخل فی لا کثر لاداخل
فی المفهومین لاولی ان یمثل باستعارة التقطیع الموضوع لازالة الاتصال بین
الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفریق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض کما فی قوله تعالی
وقطعناهم فی الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة فی مفهومیهما وهی فی
القطع اشد والفرق بین هذا وبین اطلاق المرسن علی الانف مع ان فی کل
من المرسن والتقطیع خصوص وصف لیس فی الانف وتفریق الجماعة وهو ان
خصوص الوصف الکائن فی التقطیع فی استعارة تفریق الجماعة ملحوظ وخصوص
الوصف فی المرسن والحاصل ان التشبیه ههنا منظور بخلافه ثمة فان قلت قد
تقرر فی غیر هذا الفن ان جزء الماهیة لا یختلف بالشدة والضعف وکیف یکون
جامعا فالجامع یجب ان یکون فی المستعار منه اقوی قلت امتناع الاختلاف
انما هو فی الماهیة الحقیقیة والمفهوم لا یجب ان یکون ماهیة حقیقیة بل قد
یکون امرا مرکبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فصح کون الجامع
داخلا فی مفهوم الطرفین مع کونه فی احد المفهومین اشد واقوی الا
تری ان السواد جزء من مفهوم الاسود اعنی المرکب من السواد والمحل
والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف واما غیر داخل عطف علی ما داخل
کما مر فی استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلک
لظهور ان الشجاعة عارض للاسد لا داخل فی مفهومه وکذا التهلل للشمس وایضا
للاستعارة تقسیم اخر باعتبار الجامع وهو انها اما عامیة وهی المبتذلة

لظهور

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی
حسن فرید محسنی

لظهور الجامع فيهما نحو رايت اسدا يرمى وخاصية وهو الغريبة التى لا يطلع عليها
الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد يكون فى نفس
الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما فى قوله فى وصف الفرس بانه مؤدب وانه
اذا نزل عنه والقى عنانه فى قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى
قربوسه اى مقدم سرجه بعنانه علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة
الحديدة المعترضة فى فم الفرس واراد بالزائر نفسه شبه هيئة وقوع العنان
فى موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبى فم الفرس بهيئة وقوع الثوب فى
موقعه من ركبتى المحتبى ممتدا الى جانبى ظهره ثم استعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره
وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان فى قربوس السرج فجاءت الاستعارة
غريبة لغرابة التشبيه وقد يحصل الغرابة بتصرف فى التشبيه العامى كما فى قوله
اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطى الاباطح جمع
ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى استعار سيلان السيول الواقعة فى الاباطح
لسير الابل سيرا حثيثا فى غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها
ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل اعنى
سالت الى الاباطح دون المطى واعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح
من الابل كما فى قوله واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق فى السير
لان السرعة والبطء فى سير الابل يظهران غالبا فى الاعناق ويتبين
امرهما فى الهوادى وسائر الاجزاء تستند اليهما فى الحركة وتتبعهما فى الثقل

والحنفية والاستعارة باعتبار الثلاثة المستعار منه والمستعار له والجامع

اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له

عقلي او بالعكس يصير اربعة والجامع في الثلاثة الاخيرة عقلي لا غير لما سبق في التشبيه

لكنه في القسم الاول اما حسي او عقلي او مختلف فيصير ستة والى هذا اشار بقوله

لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار

فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي

القبط التي سبكتها نار السامري حين القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها

من موطئ فرس جبرئيل والجامع الشكل فان ذلك الحيوان على شكل ولد البقرة

والجميع من المستعار منه والمستعار له والجامع حسي مدرك بالبصر واما عقلي نحو وآية لهم

الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه يعني السلخ وهو كشط الجلد عن نحو الشاة

والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وهو موضع القاء ظله وهما حسيان

والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اي حصوله عقيب حصوله دائما او غالبا

كترتب ظهور اللحم على الكشط وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل

والترتب امر عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها يسترها

بضوءه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما ينكشف

عن الشيء الطارئ عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار

بمنزلة ظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه وح صح قوله فاذا هم مظلمون لان الواقع

عقيب اذهاب الضوء عن مكان الليل هو الاظلام واما على ما ذكر في المفتاح

من ان

من ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل ففيه اشكال لان الواقع بعده اولا انما
هو لا بعد دونا لا ظلام وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين بحمل كلام المفتاح
اي على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد المحاشي وذلك عاريا من
ربطة ظاهر وفي قول ابي ذويب وتلك شكاة ظاهر عنك عارها اي زائل
وذكر العلامة في شرح المفتاح السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب
عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب فذهب صاحب المفتاح
الى الثاني وصح قوله فاذا هم مظلمون بالفاء لان التراخي وعدمه مما يختلف باختلاف الامور
والعادات وزمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول
الظلام لكن لعظم شان دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل
الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه فاجأهم
عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة وعلى هذا حسن اذا المفاجاة كما في اخرج
الشمس عن الهواء ففاجاءه الظلام ولو جعلنا السلخ بمعنى النزع وقلنا نزع ضوء
الشمس عن الهواء ففاجأ الظلام لم يستقم او لم يحسن كما اذا قلنا كسرت الكوز
ففاجأ الانكسار واما جامع مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك
رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهي حسي ونباهة
الشان وهي عقلية والا عطف على قوله وان كانا حسيين فهما اي الطرفان
اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم على ان
يكون المرقد مصدرا ويكون الاستعارة اصلية او على انه اعتبر التشبيه في المصدر

اولم يشعرون اني احبها
عمي الكاشحون

لان المقصود بالنظر فى اسم المكان وسائر المشتقات انما هو المعنى القائم بالذات او نفس الذات
واعتبار التشبيه فى المقصود الاهم اولى وستسمع لهذا زيادة تحقيق فى الاستعارة التبعية
والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلى وقيل عدم ظهور الافعال
فى المستعار له اعنى الموت اقوى ومن شرط الجامع هو البعث الذى هو فى النوم اظهر واشهر
واقوى لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة هو كون الكلام كلام الموتى
مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون واما مختلفان اى احد الطرفين
حسى والاخر عقلى والحسى هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة
وهو حسى والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة
لا تنمحى كما لا يلتئم صدع الزجاجة واما عكس ذلك اى مختلفان والحسى هو المستعار له
نحو انا لما طغى الماء حملناكم فى الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسى والمستعار
والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار
اللفظ المستعار قسمان لانه اى اللفظ المستعار ان كان اسم جنس حقيقة او تاويلا
كما فى الاعلام المشهورة المتميزة بنوع وصفية فاصلية اى فالاستعارة اصلية
كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين
والثانى اسم معنى والا فتبعية اى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة
تبعية كالفعل وما يشتق منه مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير
ذلك والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى
كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه وانما

صدع الشئ شكافت وصدع بامر الله تعالى پيدا كرد واظهار

يصلح

للموصوفية

يصلح للحقائق اى الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال

والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال وعروضه

للصفات دون الحروف وهو ظاهر كذا ذكروه وفيه بحث لان هذا الدليل بعد استقامته

لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية وهم ايضا صرحوا بان المراد بالمشتقات

هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة فيجب ان يكون الاستعارة في اسم الزمان ونحوه

اصلية بان يقدر التشبيه في نفسه لا في مصدره وليس كذلك للقطع بانا اذا قلنا هذا

مقتل فلان للموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا او مرقد فلان لقبره فان المعنى على تشبيه

الضرب بالقتل والموت بالرقاد وان الاستعارة في المصدر لا في نفس المكان بل التحقيق ان

الاستعارة في الافعال وجميع المشتقات التي يكون القصد بها الى المعاني القائمة بالذات

تبعية لان المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصود الاهم الجدير بان يعتبر فيه

التشبيه والا لذكرت الالفاظ الدالة على نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات

فالتشبيه في الاولين اى الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اى الحرف لمتعلق

معناه قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها

مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست

معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار

المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اى اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت تلك

المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المص في تمثيل متعلق معنى الحروف كالمجرور

في زيد في نعمة ليس بصحيح واذا كان التشبيه لمعنى المصدر ولمتعلق معنى الحرف فيقدر

الشبیه فی نطقت الحال والحال ناطقة بکذا الدلالة بالنطق ای یجعل الحال مشبها
والنطق الناطق بینهما بوجه الشبه ایضاح المعنی وایصاله الی الذهن ثم یستعاد له لفظ النطق
لفظ النطق ثم یشتق من النطق المستعار الفعل والصفة فیکون الاستعارة فی المصدر
اصلیة وفی الفعل والصفة تبعیة وان اطلق النطق علی الدلالة باعتبار التشبیه
بل باعتبار ان الدلالة لازم له یکون مجازا مرسلا وقد عرفت انه لا امتناع فی الذی
یکون اللفظ الواحد بالنسبة الی المعنی الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبار
العلاقتین ویقدر التشبیه فی اللام للتعلیل نحو فالتقطه ای موسی آل فرعون
لیکون لهم عدوا وحزنا للعداوة ای یقدر التشبیه للعداوة والحزن الحاصلین
بعد الالتقاط بعلته الالتقاط الغائیة کالمحبة والتبنی ونحو ذلک فی الترتیب
علی الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل فی العداوة والحزن ما کان حقه ان یستعمل
فی العلة الغائیة فیکون الاستعارة فیها تبعا للاستعارة فی المجرور وهذا الطریق
ماخوذ من کلام صاحب الکشاف ومبنی علی ان متعلق معنی اللام هو المجرور علی
ما سبق لکنه غیر مستقیم علی مذهب المص فی الاستعارة المصرحة لان المتروک یجب ان
یکون هو المشبه به علی مذهبه سواء کانت الاستعارة اصلیة او تبعیة وعلی
هذا الطریق اعنی العداوة والحزن مذکور والمتروک بل تحقیق الاستعارة
التبعیة هنا انه یشبه ترتب العداوة والحزن علی الالتقاط بترتب علته
الغائیة علیه ثم یستعمل فی المشبه اللام الموضوعة للمشبه به اعنی ترتب علة الالتقاط
الغائیة علیه فجرت الاستعارة اولا فی العلیة والغرضیة وتبعیتها فی اللام

فی لفظ

تمّ باه

وقف آستان قدس رضوی

حسن فرید محسنی

في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت اللام لما يشبه العلية
وصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور على ما ذكره المص سهوا وفي هذا
زيادة تحقيق اوردناها في الشرح ومدار قرينتها اي مدار قرينة الاستعارة التبعية
في الاولين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي
لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماحا
فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو نقريهم لهذميات
نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذميات من الاسنة القاطعة فاراد باللهذميات
طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نقول الاسنة على الاستعارة
كالخرز والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فان المفعول الثاني اعني
اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان
ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة تبعية تهكمية وانما قال مدار قرينتها
على كذا لان القرينة لا تنحصر فيما ذكر بل قد تكون حالية كقولك قتلت زيدا اذا
ضربته ضربا شديدا او الاستعارة باعتبار اخر غير اعتبار الطرفين والجامع
واللفظ ثلثة اقسام لانها اما لم تقترن بشيء يلائم المستعار له او المستعار
منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت
النحوي الذي هو احدى التوابع والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له
كقوله غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي
يناسب العطاء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا

اى شادعًا فى الضحك اخذا فيه وتمامه غلقت بضحكته رقاب المال اى اذا تبسم
غلقت رقاب امواله فى ايدى السائلين يقال غلق الرهن فى يد المرتهن اذا لم
يقدر على انفكاكه والثالث مرشحة وهى ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك
الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم استعير الاشتراء ... من الربح
والتجارة وقد يجتمعان اى التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكى السلاح مقذف هنا
تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعنى الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره
لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعنى الاسد الحقيقى
واللبد جمع اللبدة وهى ما تلبد من شعر الاسد الحقيقى واللبد على منكبيه
والتقليم مبالغة القلم وهو القطع والترشيح ابلغ لاشتماله على تحقيق المبالغة فى التشبيه
لان فى الاستعارة مبالغة فى التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك
وتقوية له ومبناها اى مبنى الترشيح على تناسى التشبيه وادعاء ان
المستعار له نفس المستعار منه لا شىء شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذى
يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله ويصعد حتى يظن الجهول
بان له حاجة فى السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء فى مدارج الكمال
ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء من ظن الجهول ان له حاجة
فى السماء وفى لفظ الجهول زيادة مبالغة فى المدح لما فيه من الاشارة الى ان
هذا انما يظنه الجهول واما العاقل فيعرف انه لا حاجة له فى السماء لاتصافه بسائر
الكمالات وهذا المعنى مما خفى على بعضهم فتوهم ان فى البيت تقصيرا فى وصف

الترشيح تربية الولد باللبن قليلا قليلا
شرح الاعلام

علوه

علو حيث اثبت هذا الظن للكامل الجميل بمعرفة الاشياء ونحوها اى مثل البناء
على علو القدر ما بنى على علو المكان لتناسى التشبيه ما مر من التعجب فى قوله قامت
تظللنى ومن عجب شمس تظللنى من الشمس والنهى عنه اى عن التعجب فى قوله لا تعجبوا
من بلى غلالته قد زر ازراره على القمر اذ لو لم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما
كان للتعجب والنهى عنه جهة على ما سبق ثم اشار الى زيادة تقرير لهذا الكلام فقال
واذا جاز البناء على الفرع اى المشبه به مع الاعتراف بالاصل اى المشبه وذلك لان
الاصل فى التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف الا ان المشبه هو الاصل
من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود فى الكلام بالنفى والاثبات كما فى قوله هى
الشمس مسكنها فى السماء فعز امر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا
فلن تستطيع انت اليها اى الى الشمس الصعود ولن تستطيع اى اليك النزول اى الشمس
فالى الشمس واليك هو المسند بعدهما ان جوزنا تقديم الظرف على المسند
والا فمحذوف يفسره الظاهر فقوله هى الشمس تشبيه لا استعارة وفى التشبيه اعتراف
بالمشبه ومع ذلك فقد بنى الكلام على المشبه به اعنى الشمس وهو واضح فقوله واذا جاز
البناء شرط جوابه قوله فمع جحده اى جحد الاصل كما فى الاستعارة البناء على الفرع
اولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر المشبه اصلا وجعل الكلام خلوا عنه ونقل
الحديث الى المشبه به وقد وقع [يعني حذف كرده شده] فى بعض اشعار العجم النهى عن التعجب مع التصريح
باداة التشبيه وحاصله لا تعجبوا من قصر ذوائبها فانها كالليل ووجهها كالربيع
والليل فى الربيع مائل الى القصر وفى هذا المعنى من الغرابة والملاحة بحيث

واما المجاز المركب فهو اللفظ استعمل فيما شبه بمعناه الاصلى اى بالمعنى الذى يدل
عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد
واحترز بهذا عن الاستعارة فى المفرد للمبالغة فى التشبيه كما يقال للمتردد فى امر انى
اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى شبه صورة تعدد تردده فى ذلك الامر بصورة
تردد من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر
اخرى فاستعمل فى الصورة الاولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية
ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع عن عدة امور كما ترى
وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لكون وجهه منتزعا من متعدد على سبيل
الاستعارة لانه قد ذكر فيه المشبه به واريد المشبه كما هو شان الاستعارة
وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز
عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلى وفى تخصيص المجاز المركب
بالاستعارة نظر لانه كما ان المفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة
بحسب النوع فاذا استعمل المركب فى غير ما وضع له فلا بد من ان يكون ذلك لعلاقة
فان كانت هى المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة وهو كثير فى الكلام
كالجمل الخبرية التى لم تستعمل فى الاخبار ومتى فشا استعماله اى المجاز المركب
كذلك اى على سبيل الاستعارة يسمى مثلا ولهذا اى ولكون المثل تمثيلا فشا
استعماله على سبيل الاستعارة لا يغير الامثال لان الاستعارة يجب ان
يكون لفظ المشبه به فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به مستعملا فى المشبه فلا يكون

استعارة

استعارة فلا يكون مثلا ولهذا لا يلتفت في الامثال الى مضاربها تذكيرا او
تانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مواردها كما يقال للرجل اذا طلب شيئا
بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لانه في الاصل للمرأة **فصل** في بيان
الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية لما كانتا عند المص امرين معنويين
غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا على حدة ليستوفي المعاني التي يطلق عليها
لفظ الاستعارة فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس اللفظ او في نفس المتكلم
فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه واما وجوب ذكر المشبه به فانما هو في التشبيه
المصطلح وقد عرفت انه غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه
المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر
متحقق حسا او عقلا يطلق عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة
بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما يدل عليه بذكر
خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات
ذلك الامر المختص بالمشبه للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر
الذي يختص بالمشبه به وبه يكون كمال المشبه كما في قول الهذلي واذا المنية انشبت
اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع التميمة الخرزة التي تجعل معاذة اي عوذة
اي اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيلة شبه الهذلي
في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة
من نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذي فضيلة فاثبت لها اي المنية

الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة
في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار لها استعارة
تخييلية وكما في قول الاخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية
انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهو استعارة بالكناية واثبت
لها اي الحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم
وهذا الاثبات استعارة تخييلية فعلى هذا كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقيان
مستعملان في معناهما الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي والاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية فعلان من افعال المتكلم متلازمان اذ التخييلية يجب ان
يكون قرينة للمكنية البتة والمكنية يجب ان يكون قرينتها تخييلية البتة
فمثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا يكون ترشيحا
للتشبيه كما ان الحولكن في قوله صلى الله عليه والراسخون الحوفاني الحولكن
يدا اي نعمة ترشيح للمجاز ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المص شئ لا مستند
له في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال
عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد
للرجل الشجاع الا انا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه
لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع غير المصرح به
والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية قال صاحب الكشاف
ان من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا

الر

هو

اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذكر الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو المشبه به المتروك صريحًا المرموز اليه بذكر لوازمه وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي وكذا قول زهير صحا اي سلا مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه اي امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبى ورواحله اراد به زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت آلاته فاضمر في معاودته والآتي لما كان يرتكبه فشبه زهير في نفسه الصبى بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت آلاتها ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس تشبيه بالكناية فاثبت له اي للصبى بعض ما يختص بتلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها قوام الجهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبى على هذا التقدير من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصبا بالفتح يقال صبي صباء مثل سمع سماعا اي لعب مع الصبيان ويحتمل انه اي زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتأخذ في اتباع الغي الا اوان الصبى وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان فيكون استعارة اي استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها

اتباع النبي بين المال والمنال مثل المرشح بثلاثة امثلة الاول ما يكون التخييلية اثبات
ما به كمال المشبه والثاني ما يكون اثبات ما به قوام المشبه والثالث ما يحتمل التخييلية والتحقيقية

فصل في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

وقعت في المفتاح مخالفة لما ذكره المص والكلام عليها عرف السكاكي الحقيقة اللغوية
اي غير العقلية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة
على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له
الحقيقي فيجب الاحتراز عنها واما على القول بانها مجاز عقلي لان اللفظ مستعمل في معناه اللغوي
فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي فائدة قيد الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة ادخلها
مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين
متعارفا وغير متعارف وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي
موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة عن ارادة
معناها في ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة
في المعنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع
حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا يكون الكلمة قد استعملت في غير
معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان قوله استعمالا في الغير
بالنسبة الى نوع حقيقتها بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع كون هذا اوضح
والمدلول على المقصود اقام المص مقامه اخذا بالحاصل من كلام السكاكي فقال في تعريف
ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة من ارادته اي ارادة

معناها

ومنها في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق حيث قال موضوعة له
بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة
فيما وضعت له بالتاويل وظاهر عبارة المفتاح ههنا فاسد لانه قال وقولي بالتحقيق
احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وظاهر ان الاحتراز انما هو عن خروج الاستعارة لا عن
عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة او يكون المعنى احترازا لئلا تخرج الاستعارة
وردّ ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه كالموضوع مثلا اذا اطلق
لا يتناول الوضع بتاويل لان السكاكي نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء
المعنى بنفسه وقال قوله بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك
ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع انما هو بالقرينة فحينئذ لا حاجة الى تقييد ذلك الوضع في
تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يقصد
زيادة الايضاح لا تتميم الحد ويمكن الجواب بان السكاكي لم يقصد ان مطلق الوضع
بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع بالتاويل بل مراده انه قد عرض للفظ الوضع اشتراك
بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتاويل كما في الاستعارة فقيده بالتحقيق ليكون
قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه احيانا وهو الوضع
بالتاويل وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر وهو ان يقال لو سلم تناول الوضع
للوضع بالتاويل فلا تخرج الاستعارة ايضا لانه يصدق عليها انها مستعملة في غير
ما وضعت له في الجملة اعني الوضع بالتحقيق اذ غاية ما في الباب ان الوضع يتناول
الوضع بالتحقيق والتاويل لكن لا جهة لتخصيصه بالوضع بالتاويل فقط حتى تخرج

الاستعارة

البتة ورد ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح التخاطب وما يؤدى معناه كما لا بد منه
فى تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله الشارع فى الدعا مجازا كذلك
لا بد منه فى تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ انه مستعمل فيما وضع له
فى الجملة وان لم يكن ما وضع له فى الجملة هذا الاصطلاح ويمكن الجواب بان فى
قيد الحيثية مراد فى تعريف الامور التى تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات
ولا يخفى ان الحقيقة والمجاز كذلك لان الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد
قد يكون حقيقة وقد يكون حقيقة مجازا بحسب وضعين مختلفين فالمراد ان الحقيقة
هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من حيث انها موضوعة لها لا سيما ان تعلق
الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى كما فى الجواد لا يخيب سائله اى من حيث انه
جواد فح يخرج من التعريف مثل لفظ الصلوة المستعمل فى عرف الشرع فى الدعاء
لان استعماله فى الدعا ليس من حيث انه موضوع للدعا بل من حيث ان الدعاء
جزء من الموضوع له وقد يجاب بان قيد اصطلاح به التخاطب مراد فى تعريف
الحقيقة لكنه اكتفى بذكره فى تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود
فى هذا الفن وبان اللام فى الوضع للعهد اى الوضع الذى وقع فيه التخاطب
فلا حاجة الى هذا القيد وفى كليهما نظر واعترض ايضا على ترتيب تعريف المجاز
بانه يتناول الغلط لان الفرس فى قوله خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب
بين يديه مستعمل فى غير ما وضع له والانساق الى الكتاب بقرينة على انه لم يرد
بالفرس معناه الحقيقى وقسم السكاكى المجاز اللغوى الراجع الى معنى الكلمة المتضمن

للفائد

للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة
والا فغير استعارة وعرف السكاكي الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه
وتريد به اي بالطرف المذكور الآخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في
جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس
الاسود فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية
اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص السبع المشبه به
وهو الاظفار ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم
المشبه به مستعارا ويسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له وقسمها اي السكاكي الاستعارة
الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي
التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية
وانما لم يقل قسمها اليها لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون
على القطع وقد ذكر قسما آخر سماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت
زهير وفسر بالتحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا
وعد التمثيل على سبيل الاستعارة على سبيل الاستعارة كما في قولك اني اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح
بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين
منتزعتين من امور لوصف صورة الاخرى ورد ذلك بانه اي من التمثيل
مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي

مجاز مفرد وقسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا يوجب كون الاستعارة مجازا
مفردا كقولنا الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون ابيض
على ان لفظ المفتاح صريح في ان المجاز الذي جعله منقسما الى اقسام ليس هو المجاز
في المفرد المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لانه قال بعد تعريف المجاز ان
المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع
الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة
قسمان استعارة وغير استعارة فظاهر ان المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة خارجان
عن المجاز بالمعنى المذكور فيجب ان يريد بالراجع الى معنى الكلمة اعم من المفرد والمركب
ليصح الحصر في القسمين واجيب بوجوه اخر الاول ان المراد بالكلمة اللفظ الشامل
للمفرد والمركب نحو كلمة الله الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة
مبنية على التشبيه التمثيلي وهو قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل
الذي استوقد نارا الاية الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها واقترانها
بالف شيء لا يخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة في مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة
مستعملة في غير ما وضعت له وفي الكل نظر اوردناه في الشرح وفسر السكاكي التخييلية
بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء
من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها
فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم لتصويرها اي المنية بصورته

اى بصورته

اى بصورة السبع واختراع لوازمها اى لوازم السبع للمنية صورة مثل صورة الاظفار
المحققة ثم اطلق عليه اى على ذلك المثل اعنى الصورة التى هى مثل صورة الاظفار
لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة
على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية
والتخييلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو
اظفار المنية الشبيهة بالسبع فصرح بالتشبيه ليكون الاستعارة فى الاظفار فقط
من غير استعارة بالكناية فى المنية وقال المص انه بعيد جدا لا يوجد له مثال
فى الكلام وفيه اى فى تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اى اخذ على طريق لما فيه من
كثرة الاعتبارات التى لا تدل عليها دليل ولا تمس اليها حاجة وقد يقال ان
التعسف فيه هو انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة توهمية
لا تخييلية وهذا فى غاية السقوط لانه يكفى فى التسمية ادنى مناسبة على انهم
يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر صاحب الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هى الرئيسة
الحاكمة فى الحيوان حكما غير عقلى ولكن حكما تخييليا ويخالف تفسيره التخييلية
بما ذكره تفسير غيره لها اى غير السكاكى للتخييلية بجعل الشئ للشئ كجعل اليد للشمال
وجعل الاظفار للمنية قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف فى ان اليد استعارة
ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شئ الى شئ اذ ليس المعنى
على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا ولبعضهم فى هذا
المقام كلمات واهية بينا فسادها فى الشرح نعم يتجه ان يقال ان صاحب المفتاح

فى هذا الفن خصوصًا فى مثل هذه الاعتبارات ليس بقبل التقليد لغيره حتى يعترض
عليه بان ما ذكره هو مخالف لما ذكره غيره ويقتضى ما ذكره السكاكى فى التخييلية ان يكون
الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكى فى التخييلية من اثبات صورة
وهمية فيه اى فى الترشيح لان كلا من التخييلية والترشيح اثبات بعض ما يختص المشبه به
للمشبه فكما اثبت للمنية التى هى المشبه ما يخص السبع الذى هو المشبه به من الاظفار كذلك
اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذى هو المشبه ما يختص المشبه به الذى هو الاشتراء
الحقيقى من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضًا
معنى وهمى شبيهة بالتجارة واخرى شبيهة بالربح ليكون الربح والتجارة بالنسبة اليهما استعارتين
تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذى اثبت ما يخص المشبه به كالمنية
مثلا فى التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفى الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء
المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذى هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع
له وهذا الفرق لا يوجب اعتبار معنى المتوهم فى التخييلية وعدم اعتباره فى الترشيح
فاعتباره فى احدهما دون الاخر تحكم والجواب ان الامر الذى هو من خواص المشبه به لما قرن
الى اخر لان المشبه جعل كانه هو هذا المعنى مقارنا للوازمه وخواصه حتى ان المشبه فى
قولنا رايت اسدا يفترس اقرانه هو الاسد الموصوف المقرون بالافتراس بخلاف ما اذا قلنا
رايت شجاعا يفترس اقرانه فانه يحتاج الى ذلك التصحيح ليصح اثباته للشجاع فليتامل
وفى الكلام دقة ما وعنى بالمكنى عنها اى اراد السكاكى بالاستعارة المكنى عنها
ان يكون الطرف المذكور من طرفى التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد

لما قرن فى التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا وجعلناه مجازا عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه و فى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به م

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی
حسن فرید محسنی

بالمنية

بالمنية في مثل انشبت المنية اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون
شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد
ذكر المنية وهو المشبه والمراد به المشبه به هو السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن
التخييلية بمعنى انه لا يوجد استعارة بالكناية بدون استعارة التخييلية ورد
ما ذكره في تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة
بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية
هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان يكون تذكر احد طرفي
التشبيه وتريد به الطرف الآخر ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو انه لو اريد بالمنية
معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها اشار الى جوابه بقوله واضافة
نحو الاظفار قرينة التشبيه المضمر في النفس يعني تشبيه المنية بالسبع وكان هذا الاعتراض
من اقوى اعتراضات المص على السكاكي وقد يجاب عنه بانه وان صرح بلفظ المنية
الا ان المراد بالسبع ادعاء كما اشار اليه في المفتاح من انا نجعل ههنا اسم المنية
اسما للسبع مرادفا له بان ندخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد
السبع قسمين متعارف وغير متعارف ثم نخيل ان الواضع كيف يصح منه ان
يضع اسمين كلفظ المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتأتى
لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية وفيه نظر لان ما ذكره
لا يقتضي كون المراد بالمنية غير ما وضعت له بالتحقيق حتى يدخل في تعريف الاستعارة

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی
حسن فرید محسنی

للقطع بان الاستعارة المراد بها الموت وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق وجعل مرادفاً
للفظ السبع بالتاويل المذكور لا يقتضي ان يكون استعماله في الموت استعارة
ويمكن الجواب بانه قد سبق ان قيد الحيثية مراد في التعريف الحقيقة فالحقيقة
هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق
ولا نم ان استعمال لفظ المنية في الموت مثل اظفار المنية استعمال فيما وضع له بالتحقيق
من حيث ان الموت جعل من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتاويل وهذا
الجواب وان كان مخالفه عن كونه حقيقة الا ان تحقيق كونه مجازا او مراد ابن الظرف الاخر
غير ظاهر بعيد واختار السكاكي رد التبعية الى المكنى عنها وهي ما يكون في الافعال والحروف
وما يشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة
مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكنى عنها على
نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية
واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت
استعارة عن دلالة بقرينة الحال والحال حقيقة وهو يجعل اللام استعارة بالكناية
عن المتكلم ونسبة النطق اليها قرينة الاستعارة بالكناية عن المطعوم الشبيه على سبيل
الحكم ونسبة القوى اليها قرينة وعلى هذا القياس وانما اختار ذلك لما فيه
من الضبط وتقليل الاقسام ايثارا للضبط وتقليلا للاقسام ورد ما اختاره السكاكي
بانه ان قدر التبعية كنطقت في نطقت الحال هكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي

وهذا في قولنا نطقت
الحال بالكذب ...
[illegible]

لم يكن

١٢٣

لم يكن التبعية استعارة تخييلية لانها اى التخييلية مجاز عنده اى عند السكاكى لانه جعلها
من اقسام الاستعارة المصرح بها المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه لان المشبه
فيها يجب ان يكون مما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل وهما فتكون مستعملة فى غير
ما وضعت له بالتحقيق فيكون مجازا واذا لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة
المكنى عنها مستلزمة للتخييلية بمعنى انها لا توجد بدون التخييلية وذلك لان
المكنى عنها قد وجدت بدون التخييلية وفى ذلك اى عدم استلزام المكنى
عنها للتخييلية باطل بالاتفاق وانما الخلاف فى ان التخييلية هل تستلزم
المكنى عنها فعند السكاكى لا تستلزم كما فى قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع
فبهذا ظهر فساد ما قيل ان مراد السكاكى بقوله لا ينفك المكنى عنها عن
التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المص نعم يمكن
ان ينازع فى الاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية لان كلام صاحب
الكشاف ثم يخالف ذلك وقد صرح فى المفتاح ايضا فى بحث المجاز العقلى
بان قرينة المكنى عنها قد تكون امرا محققا كالانبات فى انبت الربيع البقل
والهزم فى هزم الامير الجند الا ان هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكى
لانه قد صرح فى المجاز العقلى بان نطقت فى نطقت الحال امر وهمى وجعل
قرينة للمكنى عنها وايضا فلما جاز وجود المكنى عنها بدون التخييلية كما فى
انبت الربيع البقل ووجود التخييلية بدونها كما فى اظفار المنية الشبيهة
بالسبع فلا حجة لقوله ان المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية بدونها كما فى

اظفار